

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

رقم الإيداع:

الرقم التسلسلي:

جامعة منتوري - قسنطينة

كلية الآداب واللغات

قسم الترجمة

مدرسة الدكتوراه

ترجمة بعض المصطلحات والمفاهيم المستمدة من القنون الإسلامي إلى اللغة الفرنسية.

"حالة لزواج وتحلاله في قنون الأسرة لجزائري نمونجا"

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في الترجمة

تحت إشراف:

الدكتور فرحات معمرى

إعداد الطالبة

مينة بوالمرقة

لجنة المناقشة:

- 1 الدكتور: جامعة رئيسا.
- 2 الدكتور: فرحات معمرى جامعة منتوري قسنطينة - مشرفا ومقررا.
- 3 الدكتور: جامعة عضوا مناقشا.
- 4 الدكتور: جامعة عضوا مناقشا.

السنة الجامعية: 2008/2007

مفاتيح

إن تواصل الشعوب واحتكاكها أصبح ضرورة، بل حقيقة "واقعة" يشهدها عالمنا اليوم، إذ أحكمت العولمة قوانينها ووضعت مفهوم العالمية شعارا لها. فلا يغيب للواحد منا خبر أو حدث أو اكتشاف أو سبق داخل هذا العالم "القرية"، ولا مناص إذن من تبادل المعلومات والمعارف بين شعوب المعمورة على اختلاف أجناسها ودياناتها وثقافتها ولغاتها. وتأتي اللغة، هذا الحامل والفاعل النشيط، كي تدل عقبات وتضمن تواسلا مستمرا والحديث عن اللغة يفضي بنا إلى الاتصال والحديث عن الترجمة وحركة النقل.

وفي ضل الثورة المعرفية والسييل المعلوماتي المتدفق الذي يعيشه العالم في وقتنا الحاضر، أصبحت اللغة المتخصصة أداة لا غنى عنها ووسيلة عمل لا مفر منها، ومن البديهي أن تصاحب اللغة المتخصصة ترجمة "متخصصة"، وصار ينشط في الميدان الترجمي المترجم الصحفي والمترجم العالمي والمترجم القانوني... الخ. والترجمة المتخصصة لا تحيد عن الترجمة العامة من حيث الصعوبات التي تواجهها والمشاكل التي تعرقل مسارها.

سأحاول من خلال بحثي هذا، الموسوم بـ"ترجمة بعض المصطلحات والمفاهيم المستمدة من القانون الإسلامي إلى اللغة الفرنسية، حالة الزواج وانحلاله في قانون الأسرة الجزائري أمودجا" أن أعالج بعضا من قضايا الترجمة القانونية، وأن أسلط الضوء على الإشكاليات التي تواجه المترجم المتخصص، من خلال التطرق لأحد فروع الترجمة المتخصصة، ألا وهي الترجمة القانونية. كما أرمي من خلال هذا العمل

إلى كشف النقاب عن كيفية التعامل مع ما يطلق عليه "عدم قابلية الترجمة" (Intraduisibilité) والتي تعني بصورة مباشرة كل المفردات والمصطلحات ذات الشحنة الدينية والخصوصية المحلية التي تجعل من ترجمتها بمقابل يعطي الخصوصية نفسها أمرا مستحيلا لعدم وجود هذه المقابلات أصلا في اللغة الهدف. وأهم ما طرحته من أسئلة تتمثل في: ما هي التقنيات المعتمدة في نقل هذه المصطلحات من اللغة العربية إلى اللغة الفرنسية؟ وما هي الإستراتيجية الأمثل للمزاوجة بين اللفظ والمفهوم، إذ هما وجهان لعملة واحدة؟

كما أشير أن ما أطلقت عليه "القانون الإسلامي" أقصد به "الشريعة الإسلامية".

وقد كان اختياري لموضوع البحث من منطلق واقع عايشته ومشاكل لمستها فعليا أثناء ممارستي لهذا النشاط على أرض الواقع في مكتب للترجمة. وعكس ما يظنه غير العارفين بهذا الميدان من أن لغة القانون هي لغة جافة، فإنها لغة تحوي مادة مصطلحية دسمة، ذلك أنها قد تحوي مصطلحات حاملة لشحنة ثقافية تصبغها الطبعة الدينية والأعراف القائمة في المجتمع، وتستدعي ترجمتها تقنيات تحافظ على هذه الشحنة وتقلل التجربة الدينية والثقافية لهذه الألفاظ إلى الضفة الأخرى أو إلى الغير الذي يجهل تاريخها. لذلك كانت الرغبة في رفع الستار عن هذا الجانب المتميز من الترجمة المتخصصة التي تضم كل من القانون والشريعة الإسلامية حافزا آخر لمباشرة هذا البحث.

واتخذت "قانون الأسرة الجزائري" مدونة أرصد من خلالها المصطلحات القانونية المستمدة من الشريعة الإسلامية في بابي "الزواج" و"انحلال الزواج". وقد تخيرت المصطلحات المستمدة من الشريعة الإسلامية محورا تدور حوله دراستي، لما توفره من عناصر دينية وثقافية وميزات تخدم الهدف من بحثي، أما اختيار بابي "الزواج" و"انحلال الزواج" من "قانون الأسرة" فكان على أساس كمي، إذ يحتوي عددا كافيا من المصطلحات المستمدة من الشريعة الإسلامية.

وما يمكن أن أضيفه حول مدونتي، هو الثنائية اللغوية لصائغها، فقانون الأسرة الجزائري يصدر بلغتين: النص العربي وتقابله ترجمته باللغة الفرنسية. و يعتبر هذا القانون فرعا مستقلا بذاته من فروع القانون الخاص، ويرتبط بالمفاهيم الاجتماعية والحضارية وبالقيم الأخلاقية والدينية، وكذا بالأعراف والتقاليد والعادات السائدة في المجتمع. وارتباطه بالأعراف والعادات والأخلاق والمعتقدات الدينية، كلها دلالات هامة تميزه عن باقي فروع القانون المختلفة ويجعل منه، أي قانون الأسرة الجزائري، مدونة ثرية للبحث.

هيكل دراستي فصلين، فصل نظري وآخر تطبيقي. يحوي الفصل النظري مبحثين، تناولت في المبحث الأول لغة القانون وقبل الخوض فيها، حاولت إعطاء تعريف للغات الاختصاص وتحديد ماهيتها باعتبار أن لغة القانون تدرج ضمنها. وعمدت إلى ذكر بعض خصائص لغة القانون التي من بينها احتوائها على كم

مصطلحي هائل، حاولت في هذا المبحث، تسليط الضوء على ميزات هذا الرصيد المصطلحي .

أما المبحث الثاني فخصصته للترجمة القانونية. وأهم نقطة يمكن الاستهلال بها هي ترجمة الغيرية القانونية أو غريبها. ثم تناولت بعضا من المعوقات والعقبات التي قد تقف حجر عثرة أمام الترجمة القانونية ثم حاولت التفصيل في جملة من الأساليب التقنية للترجمة العامة وذكرت الأساليب المباشرة وغير المباشرة مع التمثيل والاستشهاد وختاما ذكرت بعض تقنيات الترجمة القانونية.

الجزء الثاني من دراستي خصصته للجانب التطبيقي ويضم مبحثان وثلاث ملاحق. عرّفت في المبحث الأول بالمدونة من خلال التطرق إلى مفهوم قانون الأحوال الشخصية ثم مفهوم قانون الأسرة الجزائري وبعدها أدرجت مصادر قانون الأسرة الجزائري في إشارة صريحة إلى الخلفية الدينية أي "الشريعة الإسلامية" التي استمد منها المشرّع الجزائري مجمل قوانينه وكانت المصدر الأول لتشريعته. وبعدها حدّدت بدقة المجال الذي ستعنى به دراستي.

أما المبحث الثاني فكان دراسة تحليلية نقدية مقارنة للترجمة، جزأتها إلى دراسة تحليلية نقدية مقارنة لترجمة بعض المصطلحات المأخوذة من باب الزواج وأخرى لبعض المصطلحات المأخوذة من باب "احلال الزواج".

وحصرت هذه الدراسة في جملة من المصطلحات التي قد تمثل إشكالية حقيقية عند النقل من اللغة العربية إلى اللغة الفرنسية، فاخترت أهمها من حيث تمثيلها. وقد اعتمدت في بحثي على المنهج التحليلي النقدي المقارن لطبيعة المادة المدروسة، إذ هي دراسة تحليلية نقدية مقارنة بين مصطلحات قانونية مستمدة من الشريعة الإسلامية وترجمتها باللغة الفرنسية. مع تتبع لنقاط الاختلاف والتوافق بالاستعانة بترجمات من كتاب: « Précis élémentaire de droit musulman » لمؤلفه مارسال دوكلو Marcel Duclos من أجل إثراء البحث وتحليل النتائج للخروج بحلول ممكنة.

وقد أرفقت عملي هذا بثلاث ملاحق. أما الملحق الأول فحصاله مجدولة للمصطلحات المدروسة أبرزت من خلاله ما استعمله المترجم من تقنيات في إعطاء المقابل الفرنسي.

الملحق الثاني ثبت مزدوج اللغة للمصطلحات المدروسة وقد أوردت تعريفا مقتضيا للمصطلحات باللغة العربية وأحيانا باللغة الفرنسية، كلما كان المصطلح الفرنسي من صف المعادلات. وأما الملحق الثالث فيمثل مدونة البحث، وهي النصوص القانونية الواردة في بابي "الزواج" و"انحلال الزواج".

وختاما أوردت خاتمة البحث وجاء فيها مجمل النتائج التي توصلت إليها بعد الدراسة التطبيقية، وتخص مجمل التقنيات المتبعة في ترجمة المصطلحات والمفاهيم

المستمدة من الشريعة الإسلامية، وإبراز أفضل طريقة تضمن الحفاظ على القاعدة القانونية والخصوصية الدينية والثقافية.

أما عن أهم ما صادف هذا المبحث من صعوبات وعوائق أختصره في الطابع المتخصص للمادة التي نتعامل معها، أي المادة القانونية، علاوة على تعاملي مع مصادر قانونية مستقاة من الشريعة الإسلامية، مما اضطرني للعمل على جهتين (القانون - الشريعة)، إذ لم يكن بالبساطة بما كان تحديد المصطلح وتقييد دائرته المفهومية خاصة عند تباين المدلولات بين مصطلحين قد نحسبهما يدلان على الشيء ذاته.

وتظل هذه الجزئية التي تعرضت إليها في دراستي هذه، جانبا لا تغفل أهميته من جوانب العمل الترجمي، وصعوبة من جملة الصعوبات التي تعترض المترجم في كل الميادين على اختلافها وتعددتها.

ولا يفوتني في هذا المقام أن أشكر كل من ساهم في انجاز هذا البحث المتواضع، وأخص بالذكر السيد المشرف الأستاذ الفاضل الدكتور فرحات معمري، الذي كان له الفضل الأول في مساعدتي على المضي في هذا البحث وعلى تخطي كل الصعاب، بإشرافه وتوجيهه وصبره ونصحه وتشجيعه، حيث وجدت فيه الأستاذ الموجه والأخ الناصح المرشد والمعاملة الإسلامية العالية، والأب العطوف الحاني السيد رئيس قسم الترجمة بجامعة قسنطينة الأستاذ عمار ويس الذي لم يتردد في إسداء النصح والتوجيه والإرشاد رغم كثرة انشغالاته وكذا أساتذتي الكرام أعضاء لجنة المناقشة.

الفصل النظري

المبحث الأول

لغة القانون: اختصاص ومصطلحات

الغرض من هذا الفصل هو التمهيد للفصل التطبيقي والتطرق إلى موضوع لغة القانون وما يميزها عن باقي لغات الاختصاص، التعرّيج على الجانب النظري من إشكالية الترجمة القانونية وإشكالية ترجمة المصطلحات القانونية المستمدة من الشريعة الإسلامية على وجه الخصوص وأختم بالتطرق بإيجاز إلى بعض تقنيات الترجمة.

1-1 - لغة الاختصاص:

تعبّر لغة الاختصاص عن معرفة متخصصة في حقل من حقول المعرفة العلمية مثل الكيمياء أو الفيزياء أو حتى القانون. وإذ تستعمل الكيمياء لغة متخصصة فهي تنهل من اللغة العامة لتكون وسيلة للتعبير عن معارفها ومهاراتها. على هذا النحو جاء تعريف بيار لورا* (Pierre LERAT) لمفهوم لغة الاختصاص:

« *C'est une langue naturelle considérée en tant que vecteur de connaissances spécialisées.* »¹

"هي لغة طبيعية كما تعد وسيلة للتعبير عن معارف متخصصة". _ ترجمتنا _

و يضيف قائلاً أنها :

« *L'usage d'une langue naturelle pour rendre compte techniquement de connaissances spécialisées* »²

"استعمال لغة طبيعية للتعبير تقنيا عن معارف متخصصة". _ ترجمتنا _

* بيار لورا مختص في اللغة القانونية، دكتور في الآداب وبروفسور شرفي بجامعة باريس الثالثة عشر. (المرجع أدناه)

¹ LERAT, Pierre, Les langues spécialisées, Presses Universitaires de France, 1995, p 20.

² Ibid. p 21.

إن لغة الاختصاص هي اللغة التي تدل على مفهوم دقيق وواضح يرتبط بالمجال أو التخصص، فهي لا تختلف عن اللغة العامة أو لغة التواصل اليومي إلا في كونها تخدم وظيفة رئيسية ألا وهي تبليغ المعارف المتخصصة.

تتميز لغة الاختصاص بالكمّ المصطلحاتي الذي تحويه والمصطلحات هي مفردات أو مجموعة مفردات تخرج عن إطار اللغة العامة بمجرد دخولها إلى مجال التخصص. لكن بالمقابل يوجد داخل لغة الاختصاص مصطلحات من اللغة العامة أو مقترضة عن لغات أخرى ويمكن أن تكون مرّزة مثل مصطلح "ماء" الذي يكتب رمزا «H₂O» ونعبر عنه بلفظة "ماء".³

ويتضح مما سبق ذكره أن لغة الاختصاص تستخدم على المستوى المهني وعلى المستوى العلمي، ومن ثم فأهميتها لا تقتصر على أداء العمل الإداري أو القانوني أو اليدوي، ولكنها تتضمن أيضاً التعبير العلمي في التخصصات العلمية الأساسية والتطبيقية والإنسانية وكذلك التعبير عن التقنيات الحديثة. وتتجاوز الأهمية المعاصرة للغة الاختصاص في مستوياتها المهنية والعلمية ووظيفة اللغات الخاصة بالحرفيين والعمال على مدى التاريخ، ولكنها تتفق معها من حيث كونها تفي بمتطلبات المهنة، وتمثل واقعاً لغوياً محدوداً من حيث الجماعة الحرفية الحاملة لها، إلى جانب مشاركة تلك الجماعة الصغيرة نسبياً في اللغة المشتركة. وفوق هذا كله فإن لغة الاختصاص قد تستخدم على المستوى المنطوق (المرافعات في الميدان القانوني مثلاً)، إلا أن

³ Ibid. pp 21-22.

استخدامها المكتوب يمثل أهم مظاهرها. ومن هنا أهمية الرموز المكتوبة في لغة الاختصاص وتجاوزها التعامل اليومي المباشر إلى التعامل المدوّن. وفوق هذا كله فإن المصطلحات جزء من لغة الاختصاص، التي لها سماتها اللغوية النوعية من حيث الأبنية الصرفية والمفردات والتركيب ومجموع الرموز ومستوى الاستخدام.

1-2- لغة القانون:

لمّا كان "القانون هو مجموعة القواعد التي تنظّم سلوك الأشخاص في المجتمع وعلاقاتهم فيه. وهي ترتب جزاءات على من يخالفها حتى يحترم القانون و يسود الأمن والنظام في المجتمع"⁴، تستعمل النصوص القانونية لغة خاصة للتعبير عن تلك القواعد والضوابط الملزمة التي تسيّر المجتمعات. هذه اللغة الخاصة التي يستعملها رجال القانون تستمد صيغها من اللغة العامة، وبالأحرى هي استعمال خاص للغة الوطنية على حد تعبير جيرار كورني* (Gérard. CORNU) « un usage particulier de la langue nationale. أو طريقة خاصة للتعبير façon particulière de s'exprimer»⁵ أي أن هذا الاستعمال الخاص هو للتعبير عن كل ما يتضمنه علم القانون من مصطلحات وتعريف والتزامات وأهداف وحدود من حيث أنه علم مستقل.

⁴ العطار، عبد الناصر توفيق، الوجيز في تاريخ القانون، مطبعة السعادة، القاهرة، 1970، ص 9.
* جيرار كورني (1926-2007). كان قيد حياته بروفيسور بكلية الحقوق ببواتي (Poitiers) وعميد لها، ثم بروفيسور بجامعة باريس الثانية، وعضوا في مجلس القضاء الأعلى لفرنسا.

⁵ CORNU, Gérard, Linguistique juridique, Paris, Montchrestien, 1990, p 22.

⁶ SOURIOUX, J.L. et LERAT, P, Le langage du droit, Paris, PUF, 1975. In LERAT, Pierre. Op. Cit., p19.

وتنفرد لغة القانون بمصطلحاتها وأسلوبها وهذا في حد ذاته إقرار بوجودها فعليا
كما وضح هذا جيرار كورني مستشهدا أنها، أي "لغة القانون"، ليست سهلة المنال لغير
أهل القانون :

*« Le fait est que le langage juridique n'est pas
immédiatement compris par un non-juriste. »⁷*

"الواقع أن لغة القانون لا يستوعبها بسهولة غير العارف بها" _ ترجمتنا _
ويعتري القارئ أو المستمع لها "شعور بالغرابة" « un sentiment
d'étrangeté⁸، مما يقودنا إلى القول أن هذه اللغة التي يستعملها رجال القانون والتي
تستعصي على غير أهلها هي لغة اختصاص تعبر عن معرفة في ذات الاختصاص.
ويتم التواصل بين أهل القانون حسب رأي جيرار كورني بطريقتين: إما أن
يكون شفهيًا أو كتابيًا. فالمرافعة* (la plaidoirie) شفوية بينما القانون (la loi) مكتوب.

*« L'expression orale et l'expression écrite sont les deux
modes d'expression du langage du droit. Au moins les deux
modes linguistiques »⁹*

"التعبير الشفهي والتعبير الكتابي هما أسلوبان تعبيران لغة القانون. وهما يمثلان
على الأقل أسلوبين للتعبير اللغويين." _ ترجمتنا _

⁷ CORNU, Gérard. Op. Cit., p 18.

⁸ SOURIOUX et LERAT. In CORNU, Gérard. Op. Cit., p 19.

* وكذلك القاضي ينطق بمنطوق الحكم Le juge prononce le dispositif d'un jugement

⁹ CORNU, Gérard. Op. Cit., p 247.

كما يضيف نفس الكاتب أن كل من التعبير الشفهي والتعبير الكتابي يستعملان العلامات الصوتية والخطية (les signe phonétiques et graphiques) للغة التي تجسد القانون، لكن الاستعمال المكتوب للغة القانون يضمن لها الدوام. فكما يقول المثل اللاتيني : *Verba volunt scripta manent* أي *Les paroles s'envolent, les écrits restent* وترجمته باللغة العربية : المقول يزول والمكتوب يدوم ومقابلته العربي: "العلم صيد والكتابة قيد".

لكن مع التقدم التكنولوجي أصبحت للتسجيلات الصوتية أهميتها و حجيتها في ميدان القضاء. وإن تمّ اللجوء إليها، أي التسجيلات الصوتية، وجب التعامل معها بحذر لإمكانية التصرف فيها وتغييرها ماديا. وقد يطال المكتوب التزوير لكن يبدو أن إمكانية تزيف تسجيل صوتي تفوق إمكانية تغير أو تزيف الوثائق المكتوبة.¹⁰

هذا لا يعني أن التعبير الشفهي والتعبير الكتابي يتعارضان بل كل منهما يؤدي دوره وإن كان المكتوب يتفوق على الشفهي و التسجيل لأنه وسيلة ضرورية لنقل المعارف (un vecteur obligé des connaissances)، وذلك لعدة أسباب منها :

- ساعد التقدم التكنولوجي على تدوين ثنائي للمعلومات، أي تدوين على الورق وآخر على الأقراص المضغوطة.

- توفر النصوص القانونية المكتوبة وسهولة الإطلاع عليها من خلال ما يوفره الإعلام الآلي من نماذج محفوظة مما يسهل إمكانية التعلم عن البعد و بطريقة مستقلة.

¹⁰ Ibid. pp 247-248.

- فرضت عولمة التبادلات توحيد المعايير التي ساعدت على تنظيم وعرض نصوص ووثائق متخصصة في ميدان القانون.

- ساعدت الحاجة إلى الترجمة و إلى الوثائق متعددة اللغات على ظهور كم كبير من القواميس والكتب التي تهتم بالتحليل المتخصص.¹¹

ويمكن تقسيم أنواع "لغة القانون" حسب أساليب الكتابة التي تميز الخطابات القانونية. ويعتبر **جون كلود جيمار* (Jean-Claude GEMAR)** هذه الأساليب "عماد لغة القانون"¹² « la charpente du langage du droit » كما أنها تمثل الإطار اللغوي الذي يكرس القانون. تتمثل هذه الأنواع في :

أ- لغة التشريع:

لغة التشريع أو الأسلوب التشريعي: وتخص الوثائق القانونية النمطية مثل القوانين التي تصدر عن المجالس التشريعية و اللوائح و الدستور. ويعتبر الأسلوب التشريعي من أبرز أساليب الكتابة القانونية، ذلك أن "النصوص القانونية" التي يسنها المشرع هي "واجهة" « vitrine » القانون وتعكس اتجاه وفكر المجتمع في زمن معين من تاريخه. وأسلوب النص التشريعي فريد ولا يمكن الخلط بينه وبين الأساليب الأخرى، يقول

جون كلود جيمار:

* GEMAR, Jean-Claude, Jurilinguiste et professeur titulaire, département de linguistique, philologie et traduction, Université de Montréal.

¹¹ LERAT, Pierre. Op. Cit., pp 59-60.

¹² GEMAR, Jean-Claude, Traduire ou l'art d'interpréter, Tome 2 : application, Presses Universitaires du Québec, 1995, p. 116.

« le style d'une loi est inimitable et ne peut être confondu avec celui d'un jugement ou d'un acte... »¹³

"أسلوب القانون فريد ولا يمكن أن يخلط بينه وبين أسلوب حكم أو عقد..." -

ترجمتنا -

ب- لغة القضاء:

وهي لغة الأحكام التي تصدرها المحاكم والكتب التي تتناول القضايا القانونية والتقارير القانونية.

ج- لغة الاتفاقيات:

وهي لغة العقود والاتفاقيات والمعاهدات حيث يكون الهدف من هذه اللغة تحديد مجموعة من الالتزامات أو المحظورات.

د- اللغة الأكاديمية:

وهي لغة المجالات البحثية الأكاديمية القانونية والكتب المنهجية الخاصة بتدريس القانون، أو بالتظير له.

و يعتبر جيرار كورني هذه الأنواع الأربعة بمثابة المركز الذي تدور في فلكه "خطابات فرعية" « des discours auxiliaires » (المرافعات، المذكرات، التقارير التبليغات... الخ.) وتساهم في تكريس القانون¹⁴.

1-2-1- خصائص لغة القانون*:

ن طبيعة لغة القانون الآمرة:

¹³ Ibid. p. 117.

* اعتمدت على "النصوص الكاملة لمحاضرات الترجمة القانونية" للأستاذ أيمن كمال السباعي. مترجم وباحث قانوني ومحام أمام القضاء العالي بمصر، مدير تحرير المجلة الدولية لعلوم الترجمة واللغة، دبلوم الدراسات العليا في القانون الجنائي. محاضرات منشورة على موقع <http://www.arabswata.org> تفحصت الموقع يوم 2007/11/06.

¹⁴ CORNU, Gérard. Op. Cit., p 17.

تختلف النصوص القانونية باختلاف أسلوب لغة القانون، فقد يكون النص من الدستور، أو يكون معاهدة أو قرارا تنظيميا...إلخ. إلا أن لغة القانون في أي شكل من أشكال النصوص القانونية تكون مصدرا لقاعدة أمره ولموجبات ملزمة تترتب على مخالفتها جزاءات محدّدة. وبذلك يكون النص القانوني مصدرا لقاعدة أمره ومصدر لجزاء. ويقول **جون كلود جيمار**:

« Le droit engendre essentiellement des textes porteurs de normes ou de règles (de droit), de dispositions et prescriptions contraignantes. Y contrevenir expose l'auteur à des sanctions de la part de la puissance publique »¹⁵.

"ينتج القانون، أساسا، نصوصا تحمل معايير أو قواعد (قانونية)، وترتيبات وأوامر مجبرة. وقد يتعرض من يخالفها للجزاء من طرف السلطة العمومية". -ترجمتنا-

ن الدقة والوضوح:

الدقة والوضوح من أهم صفات لغة القانون فهما مرتبطان بجلاء القاعدة القانونية. كما أن صياغة مادة تشريعية أو عقد بطريقة تحتمل تفسيرات كثيرة ومتباينة يقود صاحب المصلحة إلى هول التقاضي والمحاكم. فالكلمة في الوثيقة القانونية تكسب معنى محددا مرتبنا بالسياق الذي ترد فيه، وعلى حد تعبير **جون كلود جيمار**:

¹⁵ GEMAR, Jean-Claude, Les enjeux de la traduction juridique, principes et nuances. Sur internet : <http://www.tradulex.org/Actes1998/Gemar.pdf>. (Consulté le 08/08/2007)

« ...pour être bien compris, les mots doivent être employés le plus possible dans leur sens propre, afin de prêter le moins possible à confusion »¹⁶

"... كي تفهم جيدا، يجب أن تستخدم الكلمات في معناها الحقيقي بقدر الإمكان، من أجل تجنب الغموض" -ترجمتنا-

فالدقة والوضوح أساس في لغة القانون وكل لبس قد يكون مؤثرا على معنى

النص وبالتالي على مفهوم القاعدة القانونية.

نأ لغة مباشرة:

وتتسم لغة القانون بأنها لغة مباشرة تبعد كل البعد عن المحسنات البديعة وأساليب البلاغة، حيث يؤدي استخدام مثل هذه الأساليب إلى إضعاف النص بل وهدم كيانه. فمثل هذه الأساليب قد تكون من المحرمات في اللغة القانونية.

نأ الإحاطة بكل جوانب المعنى:

إن تحرير الوثائق القانونية يستدعي الإلمام بجميع جوانب المعنى لأهميته البالغة في تقرير صيرورة القضايا القانونية، وللتوضيح نفترض المثال الآتي:

لنفرض أنه طلب من صائغ الوثيقة القانونية كتابة عقد فريضة، فلا شك أن الأسهم هي سمات هذا العقد، و السؤال هنا هل يحيط صائغ الوثيقة القانونية بماهية الأسهم؟ فإن لم يكن صائغ الوثيقة القانونية على علم ودراية وإحاطة كاملة بتعريف الفريضة والقاعدة القانونية التي يتم من خلالها تقسيم تركة الهالك وأصناف الورثة والعصبة و المسائل الخاصة وكل الحالات التي تجعل من قسمة التركة أمرا معقدا يتطلب خبرة ومعرفة

¹⁶ GEMAR, Jean-Claude. Op. Cit., p. 61.

دقيقة بمتطلبات تحرير عقد فريضة صحيح، فسوف تفشل الوثيقة القانونية، أي الفريضة، في تحقيق الهدف منها و تقودنا إلى التفاضلي لتفسير ما جاء بها مما تتعطل معه المصالح و السبب في ذلك أن صائغ الوثيقة القانونية يجهل التعريف القانوني للفريضة.

نا إتباع التقاليد القانونية المتوارثة:

تعتبر اللغة القانونية من أكثر اللغات تأثراً بالتقاليد المتوارثة والأعراف السائدة في كتابتها، حتى يبدو في كثير من الأحيان أن هذه التقاليد تكون بمثابة رداء ضيق مقيد للحركة لا يستطيع الصائغ القانوني خلعه أو استبداله. ومن أمثلة ذلك استخدام أنماط شكلية مميزة في كتابة اللغة القانونية مثل الحثيات (يكثّر استعمال الحثيات في المذكرات وفي الأحكام القضائية مثلاً) واستخدام بعض الكلمات المهجورة.

نا تعريف الفعل القانوني:

الفعل القانوني في لغة القانون يعبر عن حق أو امتياز أو سلطة أو التزام أو مسؤولية تخول أو تفرض على الفاعل القانوني. ويحدد الفعل القانوني في لغة القانون ما هو المطلوب من الفاعل القانوني. والأمثلة كثيرة نختار منها الآتي:

- "لا يسترد الخاطب من المخطوبة شيئاً مما أهداها إن كان العدول منه..."¹⁷

- "يجب على طالبي الزواج أن يقدموا وثيقة طبية..."¹⁸

¹⁷ Code de la famille, Code de la nationalité et Code de l'état civil, Texte intégrale des codes mis à jour au 27 février 2005, Troisième édition, BERTI édition, 2007-2008, p.13

¹⁸ Ibid. Art. 7. p 15.

وباعتبار أن الفعل القانوني، في أغلب استعمالاته، يفرض التزاما أو واجبا على الفاعل القانوني، أو يخوله سلطة تقديرية، أو يمنحه اختصاصا أو امتيازاً أو يفرض عليه شرطا أو يعطيه حقا، يكثر استخدام الصيغ الأمرة (prescriptions) (contraignantes/ words of authority) مع الفعل القانوني.

ويقصد بالصيغ الأمرة، الأفعال والكلمات التي تفيد المعاني. وإلى جانب الصيغ الأمرة تستخدم لغة القانون طائفة محدودة من الأفعال بشكل متكرر في أغلب الوثائق القانونية، ومن بينها :

Décider	يقرّر
Déclarer	يقرّ، يصرّح
S'engager à	يلتزم، يتعهّد
Ordonner	يأمر
Juger, statuer	يحكم، يقضي
Dépendre	يخضع
disposer	ينصّ على، يرتب
Confirmer	يؤيد، يصادق
Indemniser, dédommager	يعوض
Garantir	يضمن

نا تفضيل استعمال زمن المضارع:

غالبا ما يستعمل زمن المضارع في صياغة النصوص القانونية، كما يتم الاعتماد عليه من أجل التعبير عن القاعدة القانونية، وخاصة لفرض الالتزامات¹⁹. كما أن القاعدة الأساسية لتفسير القانون هي أن الزمن الماضي لا يرتب عليه أي أثر رجعي لנفاذ القانون ما لم يتم التعبير بوضوح تام عن النية لتطبيق القانون بأثر رجعي، وهناك العديد من القوانين المكتوبة في زمن المضارع لكنها لا تزال تفسر على أنها تسري على المستقبل فقط .

مثال : "يبطل الزواج، إذا اشتمل على مانع أو شرط يتنافى ومقتضيات العقد."

« Le mariage est déclaré nul s'il comporte un empêchement ou une clause contraire à l'objet du contrat.²⁰»

ويرى علماء القانون أن استخدام زمن المضارع في صياغة الوثائق القانونية

والتشريعية يحقق ميزتين رئيسيتين هما :

1- تفادي الحاجة إلى استخدام تراكيب معقدة عند توضيح الحالات والشروط التي يسري فيها الفعل القانوني.

2- يجعل من السهل على القارئ فهم التشريع أو القاعدة القانونية لأنه لا تكون هناك

حاجة للانتقال الذهني من صيغة المضارع إلى صيغة المستقبل، كما أن استخدام زمن

¹⁹ CORNU, Gérard. Op. Cit., p. 270.

²⁰ Code de la famille, Op. Cit., Art. 32. p 25.

المضارع سيجعل التشريع أو القاعدة اقصر لأنها ستستخدم كلمات أقل من صيغة المستقبل.

وبناء عليه، من الأفضل أن تصاغ العبارات الشرطية والحيثيات في صيغة المضارع ويرجع ذلك إلى أن الوثائق القانونية دائماً تفسر وقت استخدامها وليس وقت صياغتها وبعبارة أخرى، فإن الوثائق القانونية دائماً تتحدث الآن وليس بالأمس أو غداً. كما أن القانون غالباً ما يتحدث في الوقت الذي يطبق فيه على وقائع محددة.

١١ استخدام صيغة المبني للمعلوم بدلاً من صيغة المبني للمجهول:

من الأساسيات الهامة في الصياغة التشريعية مبدأ استخدام صيغة المبني للمعلوم. ويعد استخدام صيغة المبني للمعلوم ليس مفضلاً فحسب، وإنما هو الأساس إلا إذا تعذر استخدام هذه الصيغة. إذ يحقق استخدام المبني للمعلوم المزايا التالية:

1- تحديد الفاعل. ويعتبر تحديد الفاعل القانوني أمراً حاسماً في الصياغة التشريعية بسبب طبيعة التشريع ولذلك فإن صيغة المبني للمعلوم تجبر الصائغ القانوني على تحديد الشخص الذي يخول له حق أو يفرض عليه واجب.

مثال :

§ يجوز للزوجة أن تطلب التطليق للأسباب الآتية....²¹

²¹ Ibid. Art. 53. p 33. .

§ يكون الأب ولياً على أولاده القصر...

- Le père est tuteur de ses enfants mineurs...²²

2- تجبر صيغة المبني للمعلوم الصائغ القانوني على أن يدرس بعناية الفعل في الجملة الذي ينشئ الميزة أو العيب. وعند تحديد نطاق الميزة أو العيب، يعتبر تحديد الفاعل أيضاً مسألة مهمة وهي بمثابة توضيح العلاقة الوثيقة بين متلقي الميزة أو العيب. وحتى يصل التشريع فقط إلى أولئك الذين وضع من أجلهم، و حتى لا يمنع القانون ميزة أو يفرض عبئاً إلا على أولئك المستهدفين من التشريع.

3- تستخدم صيغة المبني للمعلوم، عادة، كلمات أقل من صيغة المبني للمجهول. كما تعتبر أكثر سهولة في الفهم، لأنها تحدد الفاعل أولاً وتستخدم تعبيراً مباشراً وأقصر من صيغة المبني للمجهول.

ن استخدام علامات الترقيم:

علامات الترقيم هي نظام العلامات أو الرموز التي يتم إدخالها في النص لتوضيح المعنى أو لتمييز حدوث تغير في الصوت. ويجب وضعها في محلها وعدم الاعتماد الزائد عليها في نقل المعنى. والجدير بالذكر ، أن علامات الترقيم تلعب دور العلامات الإرشادية في الجملة، وهي لا غنى عنها في فهم المعنى الحقيقي للجملة، وبدونها ربما يضل القارئ طريقه، أو ينشأ غموض في المعنى.

²² ibid. Art. 87. p 47. .

وينصح فقهاء الصياغة القانونية إن كان هناك خوف لسبب ما، إزاء تأثير علامات الترقيم، بتضمين حكم في قسم التفسيرات في الوثيقة القانونية بشأن أسلوب التعامل مع علامات الترقيم عند تفسير أحكام الوثيقة القانونية.

ويميل صائغو النصوص القانونية إلى الحذر في استخدام علامات الترقيم في الوثائق القانونية، ويرجع ذلك إلى الأسباب التالية:

- 1- الرغبة في إحباط أية محاولة للتزوير سواء بالحذف أو بالإضافة.
- 2- الحفاظ على وحدة وتماسك النص القانوني، حيث جرت العادة أن تصاغ الوثيقة القانونية بسطور من الهامش إلى الهامش وتخلو من أي نمط للمسافات أو الفواصل.
- 3- الخوف من تفسير علامات الترقيم بما يغير معنى النص.

ن اختلاف القوالب الشكلية للوثيقة القانونية:

تختلف قوالب الوثائق عن بعضها البعض من حيث تنظيم أجزائها وتقسيم محتوياتها. فعريضة الدعوى تأخذ قالب يختلف عن القانون التشريعي بينما يأخذ العقد في تنظيمه وتقسيم أجزائه ومحتوياته قالباً يختلف عن عريضة الدعوى والقانون التشريعي. ومن ثم، تختلف صياغة كل وثيقة قانونية من حيث الشكل عن غيرها من الوثائق، أما الأسلوب اللغوي الذي تصاغ به كل الوثائق القانونية فهو لا يتغير حيث يستخدم كل صائغي الوثائق القانونية الخصائص والتراكب اللغوية المميزة للغة القانون.

تنوع الأساليب يعني بالضرورة تنوع النصوص القانونية التي من أهم ميزاتها عامة هو "المصطلح القانوني"، عصبها على حد تعبير الديدايوي³ *، الذي يقول: " الكتابة العلمية عصبها المصطلح وقوامها مفهومه ولا فرق بينها وبين الكتابة الأصلية إلا بهما وبكونها ترمي إلى منتهى الدقة وأقصى الإيجاز وغاية الإفادة والعلم"²⁴.

ولهذا كان للمصطلح الأهمية الكبرى في تحديد مفاهيم أي علم، بل هو سند ضمان يحول دون السقوط في مطبات الخلط واللبس ومفتاح يلج به كل دارس إلى دقائق ميدان الاختصاص. فما هو المصطلح القانوني وما هي أهم ميزاته؟

1-2-2- المصطلح القانوني:

الاصطلاح هو إخراج الشيء عن المعنى اللغوي إلى معنى آخر لبيان المراد... ويستعمل الاصطلاح غالباً في العلم الذي تحصل معلوماته بالنظر والاستدلال²⁵. وجاء في كتاب التعريفات: "الاصطلاح: إخراج اللفظ من معنى لغوي إلى آخر لمناسبة بينهما، وقيل الاصطلاح اتفاق طائفة على وضع لفظ بإزاء معنى، وقيل الاصطلاح إخراج الشيء عن معنى لغوي إلى معنى آخر لبيان المراد"²⁶. أي أن الاصطلاح هو عبارة عن اتفاق قوم في ميدان ما على تسمية الشيء باسم ما ينقله عن موضعه الأول.

* الديدايوي محمد، رئيس قسم الترجمة العربية بمقر الأمم المتحدة بجينيف.

²⁴ الديدايوي، محمد، منهاج المترجم بين الكتابة والاصطلاح والهوية والاحتراف، المركز الثقافي العربي، بيروت، 2005، ص 96.

²⁵ الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني، الكليات، معجم المصطلحات والفروق اللغوية، مؤسسة الرسالة - بيروت. 1419 هـ - 1998 م، ص ص 129 - 130.

²⁶ الجرجاني، الشريف علي بن محمد، كتاب التعريفات، ط 3، دار الكتب العلمية، بيروت 1988، ص 28.

أما المصطلح فهو "مفهوم مفرد أو عبارة مركبة استقر معناها أو بالأحرى استخدامها وحدد بوضوح، وهو تعبير خاص ضيق في دلالاته المتخصصة واضح إلى أقصى درجة ممكنة، وله ما يقابله في اللغات الأخرى، يرد دائما في سياق النظام الخاص بمصطلحات فرع محدد، فيتحقق بذلك وضوحه الضروري"²⁷.

ومن المعروف أن لكل علم مصطلحاته وتعريفه وهناك لغة مشتركة بين أبناء التخصص الواحد يفهمونها فيما بينهم دون غيرهم، فرجال القانون مثلا يستخدمون لغة إعادة تصحيح شكل الدعوى، والتدابير الاحتياطية والأوجه القانونية وغيرها. ومن ثم فإن من أهم المهام التي يجب أن يتسلح بها مترجم الوثيقة القانونية الإلمام التام والكامل والمعرفة الجيدة والعميقة بالمصطلح القانوني.

عرفت اللغة العربية المصطلح القانوني منذ القدم ولقد ثبتت الشريعة الإسلامية هذا المصطلح بشكل واضح ودقيق إذ درس فقهاء وأئمة الإسلام مفاهيم المصطلحات. إلا أن تغييرات كثيرة طرأت على المصطلح القانوني الذي عرف هو الآخر تطورا مهما. فلقد تطور القانون كعلم مستقل وتطورت مفاهيمه في البلدان الغربية بنوع خاص كما ازدادت دقته بتشعب الحياة الحديثة والنظم وتطور الاتصالات حيث ظهرت مفاهيم جديدة في ميدان القانون الداخلي والدولي.

ولم يواكب المصطلح القانوني العربي تطور المصطلح القانوني الغربي فبقيت المصطلحات الدارجة هي تلك التي تثبتتها الشريعة الإسلامية وقد أدخلت فيما بعد على

²⁷ حجازي، محمود فهمي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، مكتبة غريب، القاهرة، دت، ص ص 11-12.

المصطلحات العربية الصرفة مصطلحات فارسية ومن ثم العثمانية إلى أن دخل العرب في دوائر الأنظمة الغربية وبدأ المصطلح الغربي يغزو لغة القانون العربية.

فأصبحت صياغة المصطلح القانوني في الدول العربية خلال النصف الثاني من القرن العشرين تعتمد على مصطلحات الشريعة الإسلامية أو المصطلحات الموروثة عن القانون العثماني أو مصطلحات مترجمة مباشرة عن القوانين الوضعية الغربية. وقد نجم عن هذا خلط وعدم توحيد في المصطلح القانوني العربي²⁸.

1-2-2-1 تعريف المصطلح المستمد من الشريعة الإسلامية:

المصطلح المستمد من الشريعة الإسلامية أو الإسلامي هو باختصار كل لفظ أو مفهوم جديد في اللغة العربية مصدره القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة والفقهاء الإسلامي²⁹. و المصطلح المستمد من الشريعة الإسلامية أنواع في اللغة وهي:

1-1-2-2-1- المصطلحات الجديدة:

المصطلحات الجديدة هي التي لم تكن جزءاً من مفردات اللغة العربية أصلاً: مثل الزكاة والجهاد والقرآن الكريم والشهادة والاستشهاد، ومصطلحات القيامة والجنة والنار، ومناسك الحج وما شابهها³⁰. كما أن المصطلحات الجديدة تحمل مفاهيم جديدة هي الأخرى، تتفرد بها وتشكل خصوصيتها الدينية.

2-1-2-2-1- المصطلحات الموجودة:

²⁸ مشلب، ر، الترجمان المحترف، قاموس المترجم من الفرنسية إلى العربية، دار الراتب الجامعية، دت، ص ص 68-69.
²⁹ غزالة، حسن، مقالات في الترجمة والأسلوبية، "ترجمة المصطلحات الإسلامية: مشاكل وحلول"، دار العلم للملايين، تموز/ يوليو 2004، ص 84.
³⁰ المرجع نفسه. ص 84.

المصطلحات الموجودة أو المصطلحات المزدوجة الانتماء هي مصطلحات موجودة أصلا في اللغة العربية ولكن بمفهوم جديد أو بعد دلالي جديد³¹. فقد تحمل أحيانا بعض كلمات اللغة العامة التي توضع في سياق خاص شحنة معنوية قانونية إسلامية. ومثال ذلك مصطلح "النشوز" ويعني الارتفاع في اللغة، بينما في ميدان القانوني هو "مغادرة بيت الزوجية"³² دون وجه حق، كما يدل على "الشقاق والبغض"³³.

1-2-2-1-3- المصطلحات التي تستعمل بدلالة واحدة في المجالين:

أي أنها تستعمل بدلالة واحدة في مجال اللغة الطبيعية وفي مجال لغة القانون. وهي مصطلحات إسلامية وافقت مصطلحات في اللغة العربية شكلا ومضمونا ومثال ذلك مصطلح الكعبة والجزية والعذاب والمنافق³⁴.

1-2-2-1-4- مصطلحات انتقلت من المعنى الحقيقي إلى المعنى المجازي:

تكتسب بعض المصطلحات الإسلامية الدارجة في اللغة الطبيعية دلالة مستعارة في لغة القانون. وفي هذا السياق توجد العديد من المصطلحات القانونية العربية المستمدة من الشريعة الإسلامية التي تكتسب هذه الميزة، مثل مصطلح الخلع، وهو "فراق الرجل زوجته ببذل يحصل له"³⁵، ويمثل وجه من أساليب اللغة إذ أنه استعارة من خلع اللباس لأن كل واحد من المرأة والرجل لباس للآخر. لكن استعماله محصور على الجانب القانوني، ميدان انحلال الزواج على وجه الخصوص.

³¹ المرجع نفسه. ص 84.

³² Code de la famille. Art. 55.p. 35

³³ سعدي، أبو جيب، القاموس الفقهي لغة واصطلاحا، دار الفكر، الطبعة الثانية، 1988. ص 335

³⁴ غزالي، حسن. مرجع سابق. ص 84.

³⁵ سابق، السيد، فقه السنة، دار الكتاب العربي، بيروت-لبنان، المجلد الثاني، 977. ص 295.

1-2-2-1-5- مصطلحات ذات الدلالة القانونية الأساسية:

وهي المصطلحات التي تحمل شحنة قانونية وتتفصل عن اللغة الطبيعية بانتسابها الأساسي لميدان القانون. أي أن استخدامها في اللغة الطبيعية ثانوي بالمقارنة مع استخدامها في لغة القانون حيث يكون معناها الأول والرئيس. كما يمكن أن يكون المصطلح حكرًا على الخطاب القانوني فحسب³⁶. وهناك العديد من المصطلحات الإسلامية التي تحمل هذه السمة مثل: مصطلح **العدة** وهي "اسم للمدة التي تنتظر فيها المرأة وتمتتع عن التزويج بعد وفاة زوجها أو فراقها له"³⁷، ومصطلح **العاصب** وجمعه **العصبة** وهي "القرابة الذكور الذين يدلون بالذكور"³⁸.

وللختام نقول أن المصطلحات القانونية الإسلامية مهما كانت درجة شحنتها الدينية والقانونية، وجب التعامل معها بكل حذر وبمنتهى الدقة لأن المصطلح يحمل داخل النص القانوني دلالة خاصة لا يجب الابتعاد عنها، ولأنه داخل سياق النص القانوني قد يكون وسيلة لتكريس القاعدة القانونية.

³⁶ Gérard. CORNU. Op. cit. p. 69.

³⁷ المرجع نفسه. ص 324.

³⁸ الفيومي، أحمد بن محمد بن علي المقرئ، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، تصحيح مصطفى السقاء، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، باب العين، د ت، ص 62.

المبحث الثاني

الترجمة القانونية: عقبات وتقنيات

إن الحديث عن الترجمة القانونية ليس وليد اليوم، بل اقترن بالحركة الترجمية عموماً على قدمها. ذلك أن ما يصادف المترجم القانوني قد يصادف المترجم في ميادين أخرى، وما يعاني منه الحقل الترجمي من إشكالات وتساؤلات منذ عهد شيشرون (Cicéron) حتى نيدا (Nida) تعاني منه الترجمة القانونية باعتبارها فرعاً من فروع الترجمة. وقد اختلفت طرق التعامل مع هذه الصعوبات على اختلاف طبيعتها واختلاف آراء المنظرين والممارسين للعمل الترجمي.

ونستطيع في هذا السياق أن نذكر أهم نظريات الترجمة المعاصرة (Théories de la traduction).

2-1 - أهم نظريات الترجمة:

ويمكن حصرها في خمسة تيارات هي:

أ) مناهج تنطلق من الممارسة الفعلية للترجمة:

نتحدث هنا عن التيار التأويلي « Le courant interprétatif »، أو ما يطلق عليه اسم "نظرية المعنى" التي تقودها مدرسة E.S.I.T، إذ تعتمد أساساً على ممارسة الترجمة أثناء المؤتمرات، ويعتقد روادها (M Lederer et D. Selescovitch) أنه يجب ترجمة المعنى وليس اللغة، لأن اللغة لا تعدو أن تكون سوى حاصل للرسالة المراد نقلها.

٣١ مناهج تنطلق من نظريات أدبية:

ينطلق هذا التيار من أن الترجمة ليست عملية لغوية ولكنها عملية أدبية (Edmond Cary)، وبعبارة أخرى ترجمة الشعر تحتاج إلى شاعر (Antoine Berman, Henri Meschonnic, Walter Benjamin, Ezra Pound).

٣٢ ج - التيار السوسيو لساني (Sociolinguistique) :

ذلك أن القالب الاجتماعي يقرر ويفرق بين ما هو قابل للترجمة والغير قابل للترجمة، إذ أن المترجم هو نتاج مجتمع و لهذا يترجم فقط حسب حمولته الاجتماعية والثقافية (مدرسة تل أبيب : (Guideon – Evenzohen – Annie Brisset). هذا ما يعتقد كل من (Nida et Taber) في نظريتهما حول المعادل الدينامكي، إذ يجب أن تحدث الترجمة الأثر ذاته الذي يحدثه النص الأصلي.

٣٣ مناهج تنطلق من نظريات لسانية:

و تتعامل هذه النظريات مع الكلمة والتعبير والجملة كوحدة للترجمة (الليونية، اللسانيات البرغماتية، لسانيات النص).

و من رواد هذا التيار نذكر : Austin - George Mounin - Vinay et Darbelnet.

نا مناخ تنطلق من مفاهيم فلسفية:

إذ يجب على المترجم أن يلبس جلدة الكاتب الأصلي للنص من أجل الوصول إلى مقصوده (Le vouloir dire) من نصه. رائد هذا التيار دون منازع هو George Steiner.

2-2- الترجمة القانونية:

فقد تكون الفكرة السائدة حول النصوص القانونية أنها نصوصا "جافة"، ذلك أنها لا تتعامل إلا مع القوانين والمواد والفقرات، وهذا ما يلغي جانبا غاية في الأهمية لا تخلو منه النصوص القانونية، نعني الجانب الثقافي. وقد أقر بعض المنظرين أن المترجم كثيرا ما يكون عرضة للمعضلة الثقافية في جميع أنواع النصوص حتى وإن كانت تقنية، وهذا ما يؤكد دانييل قواديك * Daniel GOUADEC الذي قال:

«Qu'il traduise à l'écrit ou à l'oral, qu'il traduise un poème ou le mode d'emploi d'une machine à traire, le traducteur est confronté à l'écart culturel et doit le prendre en compte»⁽³⁹⁾

« يواجه المترجم الهوية الثقافية، سواء ترجم كتابيا أم شفويا، و سواء

كانت ترجمته لأبيات من الشعر أم لدليل استعمال آلة الحلب، وعليه أن

يأخذ هذه الهوية بعين الاعتبار» - ترجمتنا -.

* دانييل قواديك: رئيس و مؤسس معهد تكوين المترجمين بجامعة رين، فرنسا Université de Haute Bretagne (Rennes 2). يهتم بالترجمة التقنية، ألف العديد من الكتب والقواميس المتعلقة بالترجمة المتخصصة.
³⁹ Cité par DEPRE OSEKI. Inès, Questions de traductologie, Paris, Université de Provence, 2001 - 200, p. 3.

فالنص القانوني تطبعه صبغة ثقافية. وقد توجد مفاهيم قانونية عالمية مشتركة بين جميع اللغات وفي جميع الأنظمة القانونية كما هو حال مفهوم الزواج والطلاق والميراث... الخ، وهذا ما أشار إليه جورج مونان * MOUNIN, George في مؤلفه « les Problèmes théoriques de la traduction » ("المسائل النظرية في الترجمة") بعبارة⁴⁰ « les universaux du langage » أي "الكليات اللغوية"، إذ يعتبر هذا المنظر أن الكليات هي سمات مشتركة موجودة بين كل اللغات، أو في كل الثقافات المعبر عنها بهذه اللغات⁴¹. لكن الواقع يبين لنا أن الاختلاف صارخ خاصة إذا تعلق الأمر بخصوصيات ثقافية مستمدة من عادات وتقاليد مجتمع ما أو من الشرائع السماوية كما هو حال النصوص القانونية الجزائرية، المتعلقة بالأحوال الشخصية مثلا، والتي تحوي كما هائلا من المفاهيم الإسلامية تحملها مصطلحات خاصة بهذه الشريعة.

كما أن العملية الترجمة في الميدان القانوني تواجه عددا من الصعوبات والإشكالات النظرية والتطبيقية والتي تعود أساسا إلى اختلاف النظامين اللغوي والثقافي. فتبرز مشاكل خاصة بالمصطلح القانوني المنقول من اللغة العربية إلى اللغة الفرنسية، لاسيما إذا تعاملنا مع المصطلحات المستمدة من الشريعة الإسلامية والتي غالبا ما يغيب مقابلها في اللغة الفرنسية (وفي البلدان غير الإسلامية). إضافة إلى

* MOUNIN, George : né en 1910, a enseigné la linguistique générale et la sémiologie à l'université de Provence. Les Problèmes théoriques de la traduction ont fait l'objet de sa thèse. (Ouvrage ci-dessous)

⁴⁰ MOUNIN, George, Les Problèmes théoriques de la traduction, Editions Gallimard, 1963, Paris, p. 191.

⁴¹ Ibid. p.196.

مشاكل أخرى كظاهرتي التعدد الدلالي (la polysémie) والانتماء المزدوج (la double appartenance).

2-3- ترجمة الغيرية القانونية:

الترجمة إستراتيجية لتوليد الفوارق وإقحام الآخر في الذات بفضل فتح اللغة على الخارج وفتح الثقافة على آفاق غير متوقعة. وقد تكون أخلاقية الترجمة (L'éthique de la traduction) كما يسميها أنطوان برمان Antoine BERMAN * كامنة في الاعتراف بغيرية الآخر، في استضافة الأجنبي حتى وإن قاومه المحلي إذ يقول :

« La visée même de la traduction, ouvrir au niveau de l'écrit un certain rapport à l'Autre, féconder le propre par la médiation de l'étranger, heurter le front de la structure ethnocentrique de toute culture, ou cette espèce de narcissisme qui fait que toute société voudrait être un tout pur et non mélangé »⁽⁴²⁾

"الهدف الرئيسي للترجمة، يكمن في إنشاء علاقة مع الآخر على مستوى النص وتخصيب الأصل عن طريق الأجنبي، التعارض مع الجبهة المتمركزة عرقيا لكل ثقافة أو ذلك الشكل من النرجسية التي تعطي كل مجتمع الرغبة في البقاء كلا أصيلا غير مختلط." -ترجمتنا- وكذلك هو الحال بالنسبة للنصوص القانونية التي تتضمن جملة من المصطلحات التي تحمل شحنة ثقافية وتعبّر عن واقع اجتماعي تنفرد به ثقافة دون أخرى، وهذا ما

* أنطوان برمان. دكتوراه في اللسانيات كان قيد حياته فيلسوف ومترجم ومنظر لعلم الترجمة.
42 BERMAN, Antoine, L'épreuve de l'étranger, culture et traduction dans l'Allemagne romantique, Gallimard, Paris, 1984, p.16.

يعبّر عنه بترجمة "الغيرية القانونية" (l'altérité juridique). هذا ما قال عنه

***Frédéric Houbert**

" Lorsque les termes qu'il s'agit de traduire sont propres à une culture juridique spécifique et n'ont pas leur équivalent direct dans la culture de la langue cible. On parle alors de termes "à fort contenu culturel."⁴³

"عندما يتعلق الأمر بترجمة مصطلحات خاصة بثقافة قانونية معينة وليس

لها مقابلات مباشرة في ثقافة اللغة الهدف. نتكلم إذن حول "مصطلحات

ذات شحنة ثقافية كبيرة" – ترجمتنا –

هي إذن مصطلحات تعود بنا إلى ما وراء الحرف، لتتقلنا إلى المصدر الحضاري

للمفاهيم وللثقافة التي تحملهما وقد يصعب الولوج إلى دلالاتها. يقول جون كلود جيمار

في هذا الصدد:

« ... le lecteur n'est pas toujours à même de saisir, en sus de sa portée juridique, la charge culturelle d'un terme ou d'une expression du droit... »⁴⁴

"لا يستطيع القارئ دائما إستيعاب، علاوة على بعدها القانوني، الشحنة

* HOUBERT, Frédéric : traducteur juridique et économique, membre de la Société Française des Traducteurs et de l'APROTRAD, auteur du Dictionnaire des difficultés de l'anglais des contrats.

⁴³ HOUBERT, Frédéric, La traduction des termes à fort contenu culturel : étude de cas. (Consulté le 23/06/2007) Sur internet : <http://www.village-justice.com>.

⁴⁴ GEMAR, Jean-Claude, Le plus et le moins disant culturel du texte juridique. Langue, culture, équivalence. Meta, XLVII, 2, 2002, p. 168. (Consulté le 14/05/2007) Sur internet : <http://www.erudit.org>

الثقافية لمصطلح أو لعبارة من القانون... " -ترجمتنا-

إن فالشكل والمضمون في المصطلح القانوني المشحون ثقافياً، أي الذي يحمل العاطفة الدينية الخاصة نحوه، وجهان لعملة واحدة. ووضع المصطلح القانوني المستمد من الشريعة الإسلامية بعيد كل البعد عن الاعتبارية إذ يرتبط بعناصر تاريخية وجغرافية وثقافية. ذلك أن الشكل يحمل هذه الشحنة الثقافية ويعبر عن هذه الخصوصية وهو الوعاء الذي تصب فيه. هل هذا يعني أنه يجب أن نترجم هذه المصطلحات حرفياً؟ نميل إلى الإجابة بـ"نعم!". مع العلم أن الترجمة الحرفية لا تعني بتاتا الترجمة "كلمة بكلمة"، التي تعبر عن عملية آلية لرصف الكلمات. بل يتعلق الأمر ببحث القارئ على التعامل مع الحرف بـ"احترام" والإصغاء بتمعن للآخر، أي إعطاء الفرصة للقارئ كي يعي بوجود حقيقة مغايرة لحقيقته. بعبارة أخرى نستطيع القول أن الترجمة الحرفية تتطلق من مبدأ أن العالم متمركز في كل مكان.⁴⁵ وركز الدكتور معمري فرحات على هذا الجانب قائلاً :

*« ... le sens, ou le message –pour reprendre les termes du courant interprétatif- ne réside pas dans le métalangage (l’hypertexte) mais il est toujours capté et cerné par la lettre ».*⁴⁶

" المعنى أو الرسالة –كما يطلق عليه أهل التيار التأويلي- لا يكمن في

⁴⁵ MAMERI, Ferhat, Traduire l’altérité juridique, AL-MUTARGIM no 13, janvier - juin 2006, p. 66.

⁴⁶ Ibid.

اللغة الشارحة (الخارج نصية) ولكنه يدرك من خلال الحرف في حد

ذاته" -ترجمتنا-

ولاحتواء كل المعاني التي يحملها المصطلح المستمد من الشريعة الإسلامية
وجب العودة إلى أصوله الحضارية، والأنثروبولوجية، والدينية، والسوسيولسانية ولناخذ
مثلا مصطلح "الظهار" وهو: " قول الرجل لامرأته أنت علي كظهر أمي. وهو مأخوذ
من الظهر، وكني به عن المجامعة لأنه ركوب للمرأة كما يركب ظهر المركوب لا
سيما وعادة كثير من العرب وغيره المجامعة على حرف من جهة الظهر"⁴⁷ ويعود
معنى الظهار إلى المجتمع العربي قبل الإسلام، إذ كان الظهار من الطلاق في
الجاهلية، إذا كره أحدهم امرأته ولم يرد أن تتزوج بغيره ظاهر منها⁴⁸.

فمصطلح الظهار حكر على المجتمع العربي وخصوصية ينفرد بها "وقد أيد
الزمخشري هذا الرأي وعدّ الظهار من عادات العرب القبيحة التي لا يعرفها غيرهم
من المجتمعات، ومن ثمّ فهي من خصوصيات الثقافة العربية. وهذا ما يخص الجانب
الثقافي باعتباره عاملا مساهما في تحديد معنى مفهوم "الظهار"⁴⁹.

⁴⁷ المغربي، أبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن ، المعروف بالحطاب الرعياني، مواهب الجليل لشرح مختصر خليل،
طبعة خاصة، دار عالم الكتب، الجزء الخامس، 1423 هـ - 2003 م. ص 423.
⁴⁸ بن طاهر، الحبيب، الفقه المالكي وأدلته، مؤسسة المعارف بيروت -لبنان. 1426 هـ - 2005 م، ص 129.
⁴⁹ دباش، عبد الحميد، ترجمة المصطلح التشريعي في الفقه الإسلامي، من العربية إلى الفرنسية، مجلة المترجم،
"مخبر تعليمية الترجمة وتعدد الألسن"، جامعة وهران -لسانية الجزائر، دار الغرب للنشر و التوزيع، العدد 13،
يناير - جوان 2006، ص ص 121-122.

وقد جاء حكم "الظهار" باعتباره مصطلحا تشريعيا، عندما ظاهر أوس ابن الصامت من امرأته خولة بنت ثعلبة، فاشتكته إلى رسول الله، صلى الله عليه وسلم، ليجد لها حلاً، فنزلت سورة المجادلة التي تتناول مفهوم "الظهار". وهذا ما يمثل الجانب التاريخي لنشأة المصطلح مبيناً مكان وزمان ظهوره.

والظهار حرام بدليل قوله تعالى : ﴿الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْكُمْ مَنْ نَسَاهُمْ مَا مِنْ أُمَّاتِهِمْ إِنْ أُمَّاتُهُمْ إِلَّا اللَّائِي وَلَدْنَهُمْ وَإِنَّهُمْ لَيَقُولُونَ مُنْكَرًا مِنَ الْقَوْلِ وَزُورًا وَإِنَّ اللَّهَ لَعَفُوفٌ مُخْتَفِرٌ﴾ (سورة المجادلة، الآية 2). كما حدد القرآن كفارة الظهار بعق رقبة أو صيام شهرين متتابعين أو إطعام ستين مسكينا بدليل الآية الكريمة : ﴿وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نَسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسًا ذَلِكَ تَوَعَّظُونَ بِهِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ (3) فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسًا فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا ذَلِكَ لِتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَلِلْكَافِرِينَ عَذَابٌ أَلِيمٌ (4)﴾ (سورة المجادلة، الآية 3 و4). وهذا يمثل المادة التشريعية القانونية التي يختص بها التشريع الإسلامي عن غيره من التشريعات الأخرى⁵⁰.

وهذا المثال يوضح جليا أهمية العودة إلى العناصر التاريخية والحضارية للمصطلح القانوني بغرض استيعاب الشحنة الثقافية التي يحملها وبالتالي إعطائه مقابلا مناسباً في اللغة المنقول إليها. هذا يتطلب من المترجم مهارات خاصة قد يمتلكها عن طريق الإحاطة بجملة من العناصر الخاصة بالمصطلحات المشحونة ثقافيا ونخص

⁵⁰ بن طاهر، الحبيب. مرجع سابق. ص 130 – 138.

بالذكر المصطلحات المستمدة من الشريعة الإسلامية باعتبارها مرآة عاكسة لكل ما يمكن أن يحمله من خصوصية و إنفراد. نذكر من بين هذه العناصر :

- **المحتوى التشريعي:** المتمثل في المادة القانونية ذاتها، مثل الدلالة على رفع قيد النكاح (الطلاق الرجعي)، وانتظار ظهور براءة الرحم (الاستبراء)، وغيرها من الأحكام المختلفة.

- **الحادثة التي وقعت فعلا،** لفرد أو جماعة، وجاء الحكم الشرعي مقنناً لها، ويمثل هذا الجانب التاريخي للمصطلح ويشمل هذا ما يعرف بأسباب النزول في القرآن الكريم ومختلف الأحداث التي عرضت للرسول، عليه الصلاة والسلام، والتابعين، وإستنباط الفقهاء الحكم الشرعي منها فيما بعد. ومثال ذلك ما سبق ذكره في مصطلح الظهار وأسباب نزول سورة المجادلة.

- **العامل الثقافي** الذي يشير إلى الثقافة التي نشأ بها المفهوم الذي يحمله المصطلح لأن هذا الأخير يمثل ظواهر وسلوكات وجدت في المجتمع العربي آنذاك، وإن كان الحكم الشرعي سوف يعمم فيما بعد لأن المنظومة التشريعية الإسلامية تخص جميع المسلمين باختلاف مجتمعاتهم وثقافتهم وأزمانهم.⁵¹

وتتعلق هذه المهارات بالمصطلح المستمد من الشريعة، لكن هناك كفاءات أخرى يجب أن تتوفر في المترجم القانوني، إذ يجب عليه أن يكون عارفا بالطرائق الترجيحية

⁵¹ دباش، عبد الحميد. مرجع سابق. ص 120.

وآلياتها الإجرائية إضافة إلى خبرته وبحثه المستمر في المجال القانوني. ولا يستقيم الفعل الترجمي القانوني إلا بكفاءات ترجمية لا بد للمترجم القانوني أن يتسلح بها لتحقيق مشروعه، وهي:

- الكفاءة اللسانية: وهي المانحة للدوال النصية واللسانية، والخارج نصية للغة المنطلق، دلالات تراعي القواعد البنائية للغة الهدف (أي بين نحو اللغة الطبيعية، ونحو اللغة القانونية). مما يضمن احترام أسلوب لغة القانون في كلتا اللغتين.

- الكفاءة الموسوعية: وهي عبارة عن ذخيرة كبيرة من المعلومات المشكلة للسياق العام للنص المترجم، أي (النص القانوني). تحتوي هذه المعلومات على التعاريف والمعتقدات ونظام التمثيلات، والقيم الممنوحة للعالم الخارجي، والتي نجدها في قواعد السلوك المنظمة للأفراد والأعراف.

- الكفاءة المنطقية: وهي من بين ما تقوم به الترجمة عامة، والترجمة القانونية على وجه التحديد، حيث تفترض علاقات مختلفة بين عناصر متعددة، مثل علاقة السبب بالنتيجة، أو العكس، أو الإنتقال من شرط الإمكان إلى شرط الضرورة، وهذا ما يظهر جليا مثلا في ما جاء به القانون المدني في حق التعويض عن الخطأ الذي يكون عن أعمال شخصية، أو قام بها الغير أو الأشياء (المواد 124 إلى 140 من القانون المدني)، أو المواد الكثيرة الواردة في قانون العقوبات حول الجريمة وأسبابها والنصوص المحرمة لها قانونا.

- الكفاءة التأويلية: إن فعل التأويل هو تفعيل دلالي لكل ما يود النص قوله عبر تعاضد قارئه الترجمي (القانوني)، وباستجماعه وتمثله لكفاءاته السابقة، فالقاضي مثلا إذا لم يجد نصا قانونيا يحكم به في القضية المطروحة أمامه، وإذا وجد نصا يتلبسه غموض، لجأ إلى المصادر الإحتياطية و/أو التفسيرية للتشريع إما للحكم أو لتفسير ما غمض من النص، وهذا ما نصت عليه المادة الأولى من القانون المدني، التي تعد الشريعة الإسلامية والعرف ومبادئ القانون الطبيعي، وقواعد العدالة، والإجتهد القضائي مصادر رسمية إحتياطية مكملة للقانون الجزائري.⁵²

وقد يؤدي عدم الإلمام بهذه الجوانب إلى أخطاء ترجمية أو ترجمات يفقد فيها المصطلح خصوصيته وشحنته الثقافية. ويمكن أن نسوق المثال الآتي والمستمد من قانون الأسرة الجزائري المادة 14، إذ ورد فيها ما يلي "الصدّاق هو ما يدفع نحلة للزوجة من نفود أو غيرها من كل ما هو مباح شرعا وهو ملك لها تتصرف فيه كما تشاء". ووردت ترجمته باللغة الفرنسية كما يلي :

« La dot est ce qui versé à la future épouse en numéraire ou tout autre bien qui soit légalement licite. Cette dot lui revient en toute propriété et elle en dispose librement. »

⁵². بلعابد، عبد الحق، ترجمة النص القانوني بين كفاءات المترجم وإكراهات المصطلح، مجلة المترجم، "مخبر تعليمية الترجمة وتعدد الألسن"، جامعة وهران -السانية الجزائر، دار الغرب للنشر و التوزيع، العدد 13، يناير - جوان 2006، ص 95-96.

لفظة "نحلة" يدل على الهدية في معنى الصداق، أي "نحلة من الله عطية من عنده وتفضلا منه عليهن"⁵³. وهو جانب تكريم المرأة حتى لا يكون الصداق كثمن لها، وقد ورد النص الشرعي في ذلك، قال تعالى: ﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً﴾ (صورة النساء، الآية 4). و هذا اللفظ سقط في نص الترجمة الفرنسية وأصبحت خالية من معنى الصداق الذي أراده الله تعالى.

و مثل هذه الحالات التي فقدت من خصوصيتها عند النقل من اللغة العربية كثيرة في القانون الجزائري المترجم إلى اللغة الفرنسية و نذكر على سبيل المثال لا الحصر مصطلحات: "العصمة" = « l'autorité parentale », "الكفالة" = « le recueil » « légal », "الصداق" = « la dot » وغيرها. ويعلق فرحات معمرى على مثل هذه الترجمات قائلا :

« Ainsi, traduire le terme...Sadak = صداق par dot ;

*signifiera ici gommer tous les concepts et les connotations hypertextuelles associées à ce terme dans la culture (religion) musulmane et les remplacer purement et simplement par des explications neutres ou des équivalences erronées dans la culture cible ».*⁵⁴

"فترجمة مصطلح ... صداق بـ dot يعني محو كل المفاهيم

⁵³ الزمخشري الخوارزمي، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر، الكشاف عن حقائق التنزيل و عيون الأقاويل في وجوه التأويل، دار المعرفة، بيروت، لبنان، الجزء الأول، 467-538هـ، ص 245-246.

⁵⁴ MAMERI, Ferhat. Op. Cit., pp. 66-67.

وايحاءات ما وراء النصية التي يحملها هذا المصطلح في الثقافة
(الديانة) الإسلامية وإيداله ببساطة بتفسيرات محايدة أو مكافئات خاطئة
في اللغة الهدف". -ترجمتنا-

إذن قد تختلف المعايير، وتتعدم المفاهيم ويصعب حين ذاك إيجاد المقابلات
للإدلاء باختلاف الآخر وبتنوع التجارب وبتباعد الرؤى من خلال نصوص تكشف عن
تجربة الشعوب.

يقول أنطوان بارمان Antoine Berman:

« *Toute œuvre vise à transmettre l'expérience d'un monde* »³²

" كل تأليف يهدف إلى نقل تجربة عالم معين " -ترجمتنا-

فما هي إذن المعوقات التي قد تواجهها الترجمة القانونية وبالتالي تواجهها
محاولة نقل تجربة المجتمع المخصوص بتلك النصوص القانونية؟

2-4- معوقات ترجمة المصطلح المستمد من الشريعة الإسلامية:

قد يشوب النص القانوني المترجم بعض القصور أو الغموض والنتيجة أن هذا
الغموض والقصور سوف ينتقل مثلا إلى القاعدة القانونية التي يطبقها القاضي في

⁵⁵ BERMAN, Antoine, La traduction et la lettre ou l'Auberge du lointain. Seuil, Paris, novembre 1999, p. 70.

أحكامه مما يؤثر تأثيرا بليغا في منطوق الحكم و يؤدي إلى حدوث منازعات وخسارة الدعوى من جانب الطرف الذي يفسر النص لغير صالحه.

ومن ثم يقع على المترجم عبء ثقيل في نقل المادة القانونية من اللغة العربية إلى ما يقابلها باللغة الفرنسية مما يتطلب منه الاختصاص والخبرة والممارسة العملية والقراءة المستمرة والدقة والتوضيح والوعي بتلك المعوقات.

2-4-1 - عدم قابلية الترجمة L'intraduisibilité:

يقول بيار لورا :

« La vraie difficulté n'est pas linguistique : subrogation n'est pas un mot moins français qu'interrogation, mais la notion est beaucoup moins familière, autrement dit c'est de culture qu'il s'agit, de notions autour, de définition, de champ notionnel, d'expérience accumulée, bref de connaissances non linguistique.⁵⁶ »

"الصعوبة الحقيقية ليست لغوية فالحلول "subrogation" ليست مفردة أقل انتماء إلى اللغة الفرنسية من مفردة استجواب "interrogation"، لكن المفهوم غير مألوف، أي أن الأمر يتعلق بالثقافة، بمفاهيم مرتبطة، بتعاريف، بحقل دلالي، بتجارب متراكمة وباختصار بمعارف غير لغوية" - ترجمتنا-

⁵⁶ LERAT, Pierre, Laboratoire de linguistique informatique, Université de Paris XIII - Villetaneuse. p. 18. http://www.langage.travail.crg.polytechnique.fr/cahiers/Cahier_7.pdf. (Consulté le 23/10/2007)

عدم قابلية الترجمة قد تحيلنا إذن إلى عادات وتقاليد، وثقافة ومعتقدات المجتمعات، وكل ما يسيّر وينظّم حياتها في شتى ميادينها. وبالتالي فالمصطلحات القانونية قد تكون وعاءاً لمفاهيم متميزة، مفاهيم وليدة تجربة ينفرد بها كل مجتمع، مفاهيم خاصة بثقافته ونظم تسيّره. وإذا انتقلنا من لغة إلى لغة أخرى، أي من مجتمع إلى مجتمع آخر، تعقّدت الأمور لأنه علاوة على اختلاف الدوال وعدم تطابق الأنظمة اللغوية، قد يواجهنا عدم تطابق تلك المفاهيم وأحياناً انعدامها تماماً في لغة الأخرى. هل يعني هذا أن التواصل يصبح مستحيل في هذه الحالة بالذات؟ الجواب يكون بالنفي! لأن عدم قابلية الترجمة لا يعني أن المصطلحات غير قابلة للترجمة فعلاً، أو أنها لم تترجم أبداً. بالعكس الأمر قد يتعلق بمصطلحات تمت ترجمتها، لكن تلك الترجمة تصوغ إشكالاتاً وتعكس خسارة. هذا ما تقول عنه باربارا كاسان* (Barbara CASSIN) :

«... les intraduisibles, à entendre non pas comme des termes qui n'ont jamais été traduits, ou que l'on ne pourrait pas traduire, mais comme des mots, voir des expressions, des tours syntaxiques ou grammaticaux, qui posent problème dans le passage d'une langue à l'autre⁵⁷» .

"...المصطلحات غير القابلة للترجمة، ولا نقصد بها مصطلحات لم تترجم

أبداً، أو لا نستطيع ترجمتها، بل المقصود هي مفردات، أو عبارات، أو مقاطع

تركيبية أو نحوية، تطرح إشكالاتاً عند النقل من لغة إلى لغة أخرى." -

* CASSIN, Barbara : Docteur ès lettres en philosophie est philologue et philosophe, spécialiste de la Grèce antique.

⁵⁷ CASSIN, Barbara, Vocabulaire européen des philosophies, Entretien avec Barbara CASSIN. Sur internet : <http://robert.bvdep.com> . (Consulté le 12/11/2007)

ترجمتنا -

ومثال بسيط لكن لا يخلو من التعقيد ومن الملامح الثقافية والعقائدية للمجتمع الإسلامي هو مصطلح "الشريعة" الذي تتطلب ترجمته غوص في الحقل الدلالي والمفاهيمي، وعودة إلى أخلاقية الدين الإسلامي. يقول بيار لورا :

« si l'on veut rendre compte de ce qu'est la sharia, il faut nécessairement faire référence à la morale islamique.⁵⁸ »

"إذا أردنا توضيح ما هي الشريعة، علينا بالضرورة الإستناد إلى

الأخلاق الإسلام". -ترجمتنا-

فالشريعة كما جاء في لسان العرب هي "موضع على شاطئ البحر تشرع فيه الدواب". والشريعة والشرعة: ما سنّ الله من الدين وأمر به كالصوم والصلاة والحج والزكاة وسائر أعمال البر"⁵⁹. كما أنها "مورد الناس للاستسقاء، سميت كذلك لوضوحها وظهورها، وجمعها شرائع، وشرع الله لنا كذا يشرعه : أظهره وأوضحه"⁶⁰. كما جاء في القاموس الفقهي لغة واصطلاحاً "هي مورد الإبل إلى الماء. ثم استعير لكل طريق موضوعة بوضع إلهي ثابت من نبي من الأنبياء"⁶¹. أي أن الشريعة هي الطرق والمسالك المؤدية إلى مصادر الماء، ثم استُعيرَ اللفظ بعد ذلك لمعاني متقاربة مثل: الطريق والمنهج، العادة، السبيل والسنة. وعندما نزل القرآن الكريم ورد فيه لفظ شرع

⁵⁸ LERAT, Pierre. Op. Cit., p 48.

⁵⁹ ابن منظور، لسان العرب، مجلد 8، طبعة جديدة محققة، دار صادر، بيروت، 2000، ص 59.

⁶⁰ الفيومي، أحمد بن محمد بن علي المقرئ، مرجع سابق، كتاب الثمين، ص 331.

⁶¹ أبو جيب، سعدي، القاموس الفقهي لغة واصطلاحاً، الطبعة الثانية، دار الفكر، 1988. ص 524

وبعض مشتقاته. وقد ورد مصطلح شريعة في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَاكَ مَكَلًا شَرِيعَةً مِّنَ الْأُمْرِ فَاتَّبِعْهَا﴾ (الجاثية، الآية 18)، أي على طريقة واضحة ومنهاج سديد رشيد⁶². والشريعة: "هي مجموعة الأوامر والأحكام الإعتقادية والعملية التي يوجب الإسلام تطبيقها لتحقيق أهدافه الإصلاحية في المجتمع"⁶³.

ومن خلال المقارنة بين المعاني اللغوية والاستعمال القرآني لمصطلح الشريعة، يتبين لنا أن الاستعمال القرآني لكلمة شريعة هو من باب الاستعارة التي استبدل فيها: الطريق إلى الماء، بالمنهج الإلهي، ومن هنا يتبين أن مصطلح الشريعة: هو السبيل الذي يسلكه الناس ليصلوا إلى الهدى الإلهي، وهذا واضح من قوله: تعالى: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَاكَ مَكَلًا شَرِيعَةً مِّنَ الْأُمْرِ فَاتَّبِعْهَا﴾ (الجاثية، الآية 18)، فالشريعة هي السبيل الذي اختاره الله تعالى بعلمه للناس، ليشرعوا فيه ابتداء ويلتزموا بأحكامه ومنهجه استمراراً، ليهتدوا إلى جادة الحق والصواب. وبذلك تكون الشريعة في الاصطلاح اسماً لكل الأحكام الشرعية، ولكل الأوامر والنواهي سواء كانت متعلقة بالعقيدة أو بالعبادات أو بالمعاملات أو بالأخلاق والآداب.

الترجمة القانونية إذن قد تواجه عقبة المصطلح القانوني المستمد من الشريعة الإسلامية الذي يطرح إشكالا مزدوجاً، باعتبار أنه يحمل شحنة قانونية تفرض

⁶² الصابوني، محمد علي، صفوة التفاسير، ج 3، قصر الكتاب/شركة الشهاب، 1990، ص 185.

⁶³ الزرقا، مصطفى أحمد، المدخل الفقهي العام، ج 1، دار القلم - دمشق، 1998، ص 48.

التزامات وتحتّم واجبات وينبغي الحفاظ عليها من أجل تكريس القاعدة القانونية. كما يحمل شحنة دينية وثقافية لا يمكن الاستغناء عنها لأنها مرآة لشرعة الخالق.

2-4-2- غياب المصطلح الإسلامي في اللغة الفرنسية⁶⁴:

إن مشكل غياب المصطلح المستمد من الشريعة الإسلامية يعود إلى عدم تطابق المفاهيم ويصبح هذا المشكل ذا وجهين في ترجمة المصطلحات الإسلامية. ذلك أن الصعوبة تصبح صعوبتين، فمن جهة يواجه المترجم عدم تطابق المفاهيم بين اللغات والثقافات المختلفة، ومن جهة أخرى يواجه عدم تطابق الأنظمة القانونية. ويذكرنا القاضي الإيطالي رودولفو ساكو Rodolfo Sacco بهذه الحقيقة قائلاً :

*«Les vraies difficultés de traduction sont dues (...) au fait que le rapport entre mots et concept n'est pas le même dans toutes les langues juridiques».*⁶⁵

إن الصعوبات الحقيقية التي تواجه الترجمة تكمن في كون العلاقة

القائمة بين اللفظ والمفهوم ليست نفسها في جميع اللغات القانونية" -

ترجمتنا -

ومثال ذلك مصطلحات مثل: الولي وصدّاق المثل وغيرها، والتي تحمل غالبيتها

شحنة دينية وثقافية تنفرد بها المجتمعات المسلمة.

⁶⁴ غزّالة، حسن. مرجع سابق. ص 95.

⁶⁵ Cité dans GEMAR, Jean-Claude. Ibid. p. 146.

2-4-3- المصطلح الإسلامي يحمل المحتوى التشريعي:

يتميز النص القانوني بطابعه التقعيدي، أي أنه مصدر للقاعدة القانونية التي تنتج التزامات وضوابط قد ينجرّ عن مخالفتها عقوبات ومتابعات قضائية. ومن هنا تأتي أهمية احترام هذا الطابع أثناء الترجمة، فقد تكون لأي خطأ ترجمي أو تأويلي عواقب وخيمة ونتائج غير متوقعة.

وعن هذا الطابع يقول هربوتس J.B. Herbots، وهو قاضي من بلجيكا:

*« la différence entre la traduction juridique et la traduction tout court, c'est que (...) le texte à traduire est une règle juridique, une décision judiciaire ou un acte juridique ayant des conséquences juridiques voulues et à atteindre ».*⁶⁶

"الفرق بين الترجمة القانونية والترجمة عموماً، هو (...) أن

النص المراد ترجمته يمثل قاعدة قانونية، قراراً قضائياً أو فعل قانوني

له نتائج قانونية مقصودة"-ترجمتنا-

وكذلك هو الحال بالنسبة للمصطلح المستمد من الشريعة الإسلامية، فقد سبق ذكر أنه يحمل المحتوى التشريعي المتمثل في المادة القانونية ذاتها، مثل رفع قيد النكاح (الطلاق الرجعي)، وانتظار ظهور براءة الرحم (الاستبراء) وغيرها من الأحكام المختلفة.

2-4-4- تضارب المعادلات مع المصطلح الإسلامي:

⁶⁶ GEMAR, Jean-Claude. Op. Cit., p. 145.

بعض المصطلحات الأجنبية، أو المعادلات (المقابلات)، تتعارض ثقافيا مع معادلاتها الإسلامية، وتعد طمسا ومحوا للخصوصية الثقافية والدينية التي تميز المصطلح الإسلامي، ولا بد من أخذ حذرنا منها في الترجمة. وأوضح مثال على ذلك المصطلح المركب "تعدد الزوجات" الذي يترجم إلى مصطلح « polygamie » وهو مصطلح سلبي ويستخدم للتعبير على "جريمة تعدد الزوجات أو الأزواج"⁶⁷.

2-4-5- الفرع اللفظية⁶⁸:

العديد من المصطلحات المستمدة من الشريعة الإسلامية بحاجة إلى ترجمة إلى أكثر من مصطلح فرنسي واحد، لأن الاقتصار في ترجمتها المباشرة على مصطلح مرادف واحد يبقي عليها غامضة. بعبارة أخرى هناك مصطلحات إسلامية غامضة إذا ما ترجمت كما هي. لذا يجب إضافة كلمة أو كلمتين باللغة الأجنبية لتوضيح المفهوم الذي تحمله. ومثال ذلك مصطلح "التطليق"، فترجمته بـ « divorce » أو « répudiation » لا يكفي لأنه يجب الإشارة أنه طلب طلاق من جانب المرأة. فترجمة مثل هذا المصطلح تتطلب إضافة قرينة تزيل وتتجنب اللبس والغموض.

بعد الحديث عن بعض المعوقات والعقبات التي قد تقف حجر عثرة أمام ترجمة المصطلحات المستمدة من الشريعة الإسلامية، أمر إلى جملة من الأساليب التقنية للترجمة العامة وأخرى للترجمة القانونية.

⁶⁷ غزالة، حسن. مرجع سابق. ص 96-97.

⁶⁸ المرجع نفسه. 98

2-5- الأساليب التقنية للترجمة:

الحديث عن تقنيات الترجمة يحيننا مباشرة إلى الدراسة الأسلوبية المقارنة التي قام بها كل من " فيناي" و"داربلني" VINAY و DARBELNET في كتابهما الذي أصدره في منتصف القرن الماضي والموسوم بـ" دراسة أسلوبية مقارنة بين اللغتين الفرنسية والانجليزية"، "stylistique comparée du Français et de l'Anglais". أما الترجمة القانونية فقد عرفت بروز مختصين اهتموا باللغة والقانون معا ومنهم جون كلود جيمار، وتقنيات الترجمة القانونية لا تختلف كثيرا عن تقنيات الترجمة العادية، ولهذا نستهل حديثنا عن تقنيات الترجمة عموما.

2-5-1- تقنيات الترجمة العامة:

حاول Vinay و Darbelnet من خلال هذا المؤلف تحديد مفهوم " الوحدة الترجمية" أو "l'unité de traduction"، إذ خلاصا إلى أن الأمر لا يتعلق بمفردات معزولة، بل إن الوحدة الترجمية هي تركيب تعبيرى _ groupe syntagmatique _ حامل لمعنى معين⁶⁹. يقترح " فيناي" و"داربلني" سبع طرائق لتخطي مختلف العقبات الترجمية. ويمكن تقسيم هذه الإجراءات الترجمية إلى نوعين، ترجمة مباشرة أو حرفية "traduction directe ou littérale" وترجمة غير مباشرة أو ملتوية "traduction oblique".

⁶⁹ VINAY, J.P. et DARBELNET, J, Stylistique comparée du français et de l'anglais, Edition Didier, Paris, 1958, p. 37.

تعتمد الترجمة المباشرة في مواضع تتوازي فيها اللغتين المنقول منها والمنقول إليها على المستوى التركيبي والمعنوي (structurel ou conceptuel). بينما يتم اللجوء إلى النوع الثاني من الترجمة، أي الترجمة غير المباشرة عندما تتمايز اللغتين المصدر والهدف في بعض المواضع سواء على المستوى التركيبي أو الدلالي⁷⁰. وتطرق كل من " فيناي" و"داربيني" بالشرح والتفسير مع ضرب الأمثلة عن كل إجراء في اللغتين الانجليزية والفرنسية. وفيما يأتي شرح مختصر لهذه التقنيات الترجمية.

2-5-1-1- الترجمة المباشرة⁷¹

ü - الاقتراض L'emprunt :

هي تقنية مباشرة تتمثل في نقل المصطلحات الأجنبية إلى اللغة العربية، و تتجلى باستخدام مفردة مستعارة أو تفسير مستعار من اللغة المصدر إما لافتقار اللغة الهدف إلى مقابل وإما لأسباب إنشائية أو بلاغية. و الجدير بالذكر أن أغلب المفترضات تدخل إلى لغة معينة عن طريق الترجمة. كما هو حال مفردة " كحول" "alcool" بالفرنسية و "alcohol" بالإنجليزية إذ هي مستعارة من اللغة العربية⁷².

ü - النسخ Le calque :

⁷⁰ Ibid. p. 46.

⁷¹ اعتمدنا في وضع المقابل العربي للمصطلح الأجنبي على كتاب : مصطلحات تعليم الترجمة. تحت إدارة Jean Delisle – Hannelor Lee-Jahnkee – Monique C.Cormier. ترجمة جينا أبو فاضل - جرجوره حردان -

لينا صادر الفغالي - هنري عويس. جامعة القديس يوسف. بيروت-لبنان. 2002.

⁷² VINAY, J.P. et Darbelnet, J., Op. cit. p 47.

تعد هذه التقنية امتدادا دلاليا للافتراض، إذ نقترض من اللغة الأجنبية التركيب التعبيري، و لكن عن طريق ترجمة حرفية للعناصر المكونة لهذا التركيب. و النسخ نوعان، نسخ التعابير الذي يحترم البنى التركيبية للغة المصدر بإدخال نمط تعبيرى غريب عن اللغة الهدف.

مثال: sa compassion me réchauffe le cœur

تعاطفه يدخل المدفئ إلى قلبي.

والمعروف هو : تعاطف يتلج صدري⁷³

ونسخ البنى، ويتم بإدخال بنية غريبة في اللغة الهدف، و مثال ذلك :

Science fiction في اللغة الفرنسية وهي غير مألوفة فيها بل نسخ عن الانجليزية
.Science fiction

Ü - الترجمة بالحرف La traduction littérale :

وهي تقنية ينتج فيها المترجم النص الهدف محترما الخصوصيات الشكلية التي برزت في النص المصدر ولا تتعارض هذه التقنية، عادة، مع قواعد اللغة الهدف، إذ ينطبق هذا المفهوم على معنى النص و شكله على حد سواء.

⁷³ مصطلحات تعليم الترجمة. مصدر سابق، ص 131.

« La traduction littérale ou mot à mot désigne le passage de LD à LA aboutissant à un texte à la fois correct et idiomatique sans que le traducteur ait eu à se soucier d'autre chose que des servitudes linguistiques⁷⁴.

"الترجمة الحرفية أو الترجمة كلمة بكلمة هي الانتقال من اللغة المصدر إلى اللغة الهدف، و النتيجة" نص مكتوب بلغة سليمة و شائعة دون أن يتحمل المترجم عناء أي شيء سوى التبعية اللغوية" -ترجمتنا-

و مثال ذلك ترجمتنا للجملة الفرنسية Elle a besoin d'être consolée

الجملة باللغة العربية : هي بحاجة شديدة إلى من يعزيها.

2-1-5-2- الترجمة غير المباشرة

ن الاستبدال La transposition :

الاستبدال هو تغيير قسم من أقسام الكلام أو ترتيبه بقسم آخر دون الإخلال بالمعنى الإجمالي للرسالة. و يتم اللجوء إلى مثل هذا الإجراء لأغراض أسلوبية تتطلبها اللغة المنقول إليها.

« Nous appelons ainsi le procédé qui consiste à remplacer une partie du discours par une autre sans changer le sens du message »⁷⁵.

"وندعو كذلك إجراء استبدال قسم من الخطاب بقسم آخر دون المساس بمعنى الرسالة". _ ترجمتنا _

⁷⁴ VINAY, J.P. et DARBELNET, J. Op. cit. p. 48.

⁷⁵ Ibid. p. 50.

وقد يكون الاستبدال إلزاميا لمقتضيات لغوية، و مثال ذلك الأفعال المساعدة

في اللغة الفرنسية و التي تقابل بجملة اسمية في اللغة العربية. مثل : Il est beau

هو وسيم، كما يكون الإبدال اختياريا مثل : Après son retour قد تترجم بـ. " بعد

عودته" أو "بعد أن يعود".

ن التعديل : La modulation

« *La modulation est une variation dans le message, obtenu en changeant de point de vue, d'éclairage*⁷⁶ ».

" التعديل هو تبديل في الرسالة نتيجة تغيير في وجهة النظر أو في

درجة الوضوح." _ ترجمتنا _

فالتعديل تقنية تقوم على إعادة بناء القول في النص الهدف من خلال تبديل في

وجهة النظر حيال الصيغة الأصلية، كأن نستعمل اسم الجزء تعبيراً عن اسم الكل و

المجرد تعبيراً عن الملموس.

وقد يكون التعديل اختيارياً أو حراً كقولك :

Il est difficile d'expliquer ce principe

و ترجمتها بـ : ليس من السهل شرح هذا المبدأ

كما يكون التعديل ثابتاً " la modulation fixée " كترجمة العبارة :

Du jour au lendemain بـ : بين ليلة و ضحاها.

ن التعادل (أو التكافؤ) : L'équivalence

⁷⁶ Ibid. p. 51.

تتطلب تقنية التعادل معرفة واسعة بكل من اللغة المصدر و اللغة الهدف، و تشمل كل المستويات اللغوية منها و الثقافية. و هو محاولة إيجاد صيغة مرادفة في اللغة الهدف للوضعية الأصل، إذ هي علاقة تطابق خطابي بين وحدتين ترجمتين في لغتين مختلفتين لكن تؤديان الوظيفة نفسها.

وتتجلي هذه التقنية في ترجمة الصور البيانية من كناية و مجاز و استعارة و في الحكم و الأمثال و الأقوال المأثورة و العبارات الجاهزة مثل :

Prière de refermer la porte derrière vous

الرجاء إغلاق الباب عند الدخول والخروج .

ن الأقلمة (أو التكيف) L'adaptation :

هي تقنية تعتمد على الحفاظ على المعنى دون الشكل، وقد تقتضي هذه التقنية استبدال واقع اجتماعي بآخر يتلاءم و الإقليم الذي ينتمي إليه النص الهدف. ويمكن أن نورد هذا المثل : ترجمة العنوان الوارد في صحيفة " le canard Enchainé " Bush " d'or" إذ لجأ المترجم إلى التعبير العربي " لافض فوك" و حوره قائلًا " لافض بوشك". كان هذا عرضا موجزا لما اقترحته الأسلوبية المقارنة، ونمر الآن لما اقترحه جون كلود جيمار أحد فقهاء الترجمة القانونية.

2-5-1- تقنيات الترجمة القانونية:

ذكر جون كلود جيمار أربع تقنيات خاصة بالترجمة القانونية استثناء في مؤلفه

« Traduire ou l'art d'interpréter » وهي الترجمة الحرفية « la traduction

« littérale »، والتوليد والاقتراض (La néologie et l'emprunt)، والمعادل الوظيفي

« équivalence fonctionnelle »، وتأويل النص⁷⁷ « interprétation du texte » .

ن الترجمة الحرفية « la traduction littérale »

لا يمكن للمترجم أن يتجنب هذه التقنية لما يمكن أن تفضي إليه من تراكيب مقبولة في اللغة الهدف في حالة وجود مقابلات معجمية تقي بالمعنى المراد نقله. فهي تقنية تعتمد في ترجمة النصوص القانونية مع مراعاة خصوصية وعبقرية اللغة المنقول إليها والطبيعة المتخصصة للنص القانوني. لكن جيمار يلحّ على ضرورة التحلي بالحذر لأن هذه التقنية ليست ممكنة في جميع الحالات ولا تؤدي دائما إلى ترجمات حسنة.

كما يشير جيمار أن الاقتراض (l'emprunt) قد يستعمل في كتب الأدبيات القانونية وعندما يتعلق الأمر بلفظة من أفاظ قانون أجنبي، وعند انعدام المقابلات وتعذر الوصول إلى ترجمة مقبولة، لكن، لا يجب اعتباره، أي الاقتراض، بمثابة تقنية للاستعمال التلقائي في مجال الترجمة القانونية.

أما التوليد (La néologie) فقد يستفاد منه في بعض الحالات، إلا أن استعماله

في الترجمة القانونية يجب أن يتم بكل حذر⁷⁸.

ن المعادل الوظيفي « équivalence fonctionnelle »:

⁷⁷ GEMAR, Jean-Claude. Op. Cit., p. 164.

⁷⁸ Ibid. p. 164.

في هذه التقنية يبذل المترجم جهداً إضافياً للإحاطة بالمدلول القانوني للمصطلح في لغته ومن ثم البحث عن ما يمكن أن يقابله في اللغة الهدف. وتتمرّ هذه التقنية بخمس مستويات تحليل على الأقل: المستوى الدلالي، والمستوى النحوي، والمستوى التركيبي، والمستوى المعجمي، وأخيراً المستوى الأسلوبي.⁷⁹

ن تأويل النص « interprétation du texte »:

يلجأ المترجم إلى هذه التقنية في حالة النصوص القانونية التي تعبر عن قواعد أساسية وثابتة قد تحويها كل الأنظمة القانونية، ولكن يعبر عنها بطريقة مختلفة من لغة إلى أخرى. فالأساس هو نقل مدلول هذه القاعدة القانونية عن طريق التأويل لاستخراج هذا المدلول المراد نقله.⁸⁰

ويشير جيمار إلى أن تقنية "النسخ" « le calque » هي الأخرى من التقنيات المستعملة في ميدان الترجمة القانونية، وأن طرائق الترجمة المباشرة في ذات الميدان لا تختلف عن تلك التي وضعها بعض منظري الترجمة العامة.⁸¹

ختاماً يمكن القول أنه بإمكان المترجم القانوني أن يختار من بين تلك التقنيات ما يتناسب مع نوع النص والسياق الوارد فيه. كما يمكن ترجمة المصطلحات المستمدة من الشريعة الإسلامية بحسب التقنية المناسبة، التي تضمن الحفاظ على مدلولات تلك المصطلحات. وسوف تكون دراستي التحليلية النقدية المقارنة مجالاً للكشف عن التقنيات الممكن استعمالها لنقل المصطلحات المختارة للبحث.

⁷⁹ ibid. p. 165.

⁸⁰ Ibid. p. 166.

⁸¹ Ibid. p. 175.

الفصل التنظيمي

المبحث الأول

تقديم المدونة

بعض المصطلحات المستمدة من القانون الإسلامي إلى اللغة الفرنسية. حالة الزواج وانحلال في قانون الأسرة الجزائري أنموذجاً".

ما يمكن أن نسجله بخصوص مدونتنا هو الثنائية اللغوية التي تتميز بها نصوصها. فقانون الأسرة الجزائري يصدر بلغتين: النص العربي وتقابلته ترجمته باللغة الفرنسية. ويعتبر هذا القانون فرعاً مستقلاً بذاته من فروع القانون الخاص. ويرتبط بالمفاهيم الاجتماعية والحضارية وبالقيم الأخلاقية والدينية، وكذا بالأعراف والتقاليد والعادات السائدة في المجتمع. وارتباطه بقواعد الأعراف والعادات والعواطف والأخلاق والمشاعر و الأفكار الدينية، كلها دلالات هامة تميزه عن باقي فروع القانون المختلفة وتجعل منه، أي قانون الأسرة الجزائري، مدونة ثرية للبحث، أرصد فيها ترجمة بعض المصطلحات القانونية المستمدة من الشريعة الإسلامية من خلال أحد مجالات هذا القانون ألا وهو مجال "الزواج وانحلال". وهي المصطلحات التي تحمل شحنة دينية وثقافية، مصطلحات تعتبر وعاء لمفاهيم خاصة بالشريعة الإسلامية، لا وجود لها في اللغة الفرنسية، مما قد يصعب على المترجم إيجاد مكافئات لها عند نقلها من اللغة العربية إلى اللغة الفرنسية.

إنّ لقد حصرت هذه الدراسة في جملة من المصطلحات التي قد تمثل إشكالية حقيقية عند النقل من اللغة العربية إلى اللغة الفرنسية، فاخترت أهمها من حيث تمثيلها. وقد اعتمدت في بحثي على المنهج التحليلي النقدي المقارن لطبيعة المادة المدروسة، إذ

هي دراسة تحليلية نقدية بين مصطلحات قانونية مستمدة من الشريعة الإسلامية وترجمتها باللغة الفرنسية، مع تتبع نقاط الاختلاف والتوافق والاستعانة بترجمات أخرى من كتاب « Précis élémentaire de Droit Musulman » لمؤلفه مارسال دوكلو*^{٤٦} Marcel Duclos من أجل إثراء البحث وتحليل النتائج للخروج بحلول ممكنة. ويتناول هذا الكتاب القانون الإسلامي بالاستناد للمذاهب الأربعة والمذهب المالكي على وجه الخصوص، وهو المذهب المطبق في بلدان المغرب العربي ومن بينها الجزائر. وتناول بالشرح والإسهاب مسائل الزواج وإنهائه.

كما أرفقت عملي هذا بثلاث ملاحق: الأول خلاصة مجدولة للمصطلحات المدروسة مع ذكر تقنية الترجمة، والثاني ثبت مزدوج (عربي - فرنسي) لمجمل المصطلحات القانونية المدروسة والمتعلقة بـ"الزواج وانحلال"، يهدف إلى إعطاء القارئ إمكانية الإطلاع على التعاريف الاصطلاحية للمعادلات الفرنسية المقترحة لترجمة المصطلحات الإسلامية، لإمكانية مقارنتها مع التعاريف الاصطلاحية العربية المقدمة والحكم على مدى تطابق أو توافق أو تقارب المعادلات المقترحة. وأخيرا أدرجت صورة لمدونة البحث.

* DUCLOS, Marcel: est né en 1891 à Toulon où il fit ses études. Docteur ès-sciences juridique, Docteur es-sciences politiques et économiques. En 1943 élu Gouverneur général de l'Algérie, pour présider une nouvelle Délégation spéciale de la Ville d'Alger.(<http://marcelpaul.duclos.free.fr/alger.htm>)

لكن قبل الشروع في عرض عينة المصطلحات المختارة والتعليق على ترجمتها أقدم تعريفا موجزا بمدونة البحث.

1-1- تقديم المدونة⁸³:

تتاولت الشريعة الإسلامية مواضيع الأحوال الشخصية "الزواج وانحلال - الطلاق والتفريق والخلع - ونتائجهما، الولاية والوصاية، الإرث" في أحكام عامة مبنوثة أساسا في القرآن، بالدرجة الأولى، الذي يعتبر المصدر الأول والأساسي من مصادر الفقه، وتليه بالدرجة الثانية السنة النبوية أي ما ورد عن النبي من قول وفعل وتقرير. والجدير بالذكر أن الآيات القرآنية المتعلقة بالأحوال الشخصية والتي تأتي ضمن نطاق آيات الأحكام تصل إلى نحو 70 آية، من أصل ستة آلاف آية في القرآن عموماً⁸⁴. و ما يعرف بقانون الأحوال الشخصية هو القانون الذي يسيّر حالة الأشخاص و حاليا يضم قانون الأسرة، وقانون الحالة المدنية، وقانون الجنسية.

1-2- مفهوم قانون الأحوال الشخصية:

المقصود باصطلاح الأحوال الشخصية -الذي يعد ترجمة للعبارة الفرنسية Statuts Personnels- الأوضاع التي تكون بين الإنسان وأسرته، وما يترتب على هذه الأوضاع من آثار قانونية والتزامات معنوية أو مادية. ولم يعرف الفقه الإسلامي هذه التسمية إلا حديثا، فقد ظهر مصطلح الأحوال الشخصية في أواخر القرن التاسع

⁸³ اعتمدت في التعريف بالمدونة على مقدمة كتاب الدكتور بلحاج العربي. الوجيز في شرح قانون الأسرة الجزائري. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر. الجزء الأول. 2007.

⁸⁴ زيدان، عبد الكريم، الوجيز في أصول الفقه، الطبعة السابعة، مؤسسة الرسالة، لبنان، 2000، ص156.

عشر حيث ورد هذا المصطلح في كتاب محمد قدرى باشا المعروف "بالأحكام الشرعية في الأحوال الشخصية". وقد ورد في مقدمته أنه "يشتمل على الأحكام المختصة بذات الإنسان من حين نشأته إلى حين منيته وتقسيم ميراثه بين ورثته"⁸⁵. ويبدو أن اختيار هذا المصطلح كان نتيجة تمكين الطوائف غير الإسلامية في ظل الدولة العثمانية من الاحتكام لرؤساء دياناتهم أو لمحاكمهم القنصلية في المسائل المتعلقة بأشخاصهم دون سواها فضلاً عن بداية حركة تدوين القوانين وارتباط هذه الحركة بالفكر القانوني الغربي واقتباس بعض المصطلحات القانونية منه .

إذن أطلق الفقهاء اسم "الأحوال الشخصية" على نظام الأسرة و أحكامها الحقوقية في مقابلة الأحوال المدنية التي تحكم علاقة الإنسان بأفراد المجتمع خارج حدود أسرته.

وكما سبق ذكره، لم يكن الفقهاء قديماً يستعملون هذا الاصطلاح المستمد من الأنظمة الغربية، ولا يوجد له ذكر في كتبهم، إذ أن ما يطلق عليه الآن الأحوال الشخصية داخل في قسم المعاملات عند بعض الفقهاء. وقد كانوا يبحثون في أحكام الأسرة ومتعلقاتها موزعة بين أبواب الفقه المختلفة من زواج، ومهر، ونفقات، وطلاق ونسب، وحجر، ووصية، وميراث، وهكذا... وهي كلها مسائل ترجع إلى ثلاثة أقسام رئيسية:

⁸⁵ هادي محمود : باحث عراقي، قانون الأحوال الشخصية العراقي، الضرورة ومتطلبات التطوير.

<http://www.freemediawatch.org> تصفحت الموقع يوم 04 جانفي 2008.

1 - أحكام الزواج وما يترتب عليه من صداق و نفقة ورضاعة و حضانة و طلاق و عدة وغيرها.

2- أحكام الأهلية و الحجر و النيابة الشرعية و الوصاية على الصغير و غيره، و الوصية وأنواعها.

3- أحكام الميراث وما يتعلق به، و تسمى في فقه الإسلام بأحكام الفرائض.

ومن هنا، يتضح لنا المدلول الواسع لإصطلاح الأحوال الشخصية، و قد جاء قانون الأسرة الجزائري الصادر في 9 جوان 1984 المعدل و المتمم بالأمر 02-05 المؤرخ في 27 فبراير 2005 متضمنا هذه الأقسام الثلاثة و أبحاثها الرئيسي

1-3- مفهوم قانون الأسرة الجزائري:

لقد أطلق المشرع الجزائري على القانون الصادر في 9 جوان 1984 و المتعلق بالأحوال الشخصية تسمية "قانون الأسرة" (Le Code de la Famille) بدلا من التسمية القديمة. و يعد قانون الأسرة من أهم فروع القانون الخاص. كما أن له خاصية تميزه عن باقي القوانين إذ أنه يتضمن كل القوانين التي تنظم و تكفل حقوق و واجبات الأشخاص تبعا للشريعة الإسلامية التي تعد من أهم مصادر هذا القانون.

و الحقيقة أن أحكام هذا القانون ليست مقصورة على الأسرة فقط، بل شملت أيضا حالة الشخص، و ترشيده، و أحكام المفقود و الغائب و الحجر و التقديم و الكفالة و الوصية

والهبة والوقف وكلها قواعد خاصة بالشخص كفرد لا كعضو في أسرته، وهي ألصق بالأحوال الشخصية منها بالأسرة.

يعد قانون الأسرة الجزائري أول قانون في الوطن العربي قنن أحكام الأسرة في قانون واحد، يشتمل على جميع أحكام الأحوال الشخصية من زواج، وطلاق، وأهلية، وميراث، بدون نسيان قواعد الوصية والهبة والوقف.

1-4- مصادره قانون الأسرة الجزائري:

استمدَّ قانون الأسرة الجزائري أكثر أحكامه من فقه الإمام مالك بن أنس رحمه الله، واستمد بعض أحكامه الأخرى من المذاهب الأربعة، وأخذ بعض الآراء من غير المذاهب الأربعة للحاجة إلى ذلك. كما اعتمد المشرع الجزائري على بعض القوانين العربية التي سبقته، مع بعض التعديل أحيانا ومخالفتها أحيانا أخرى بما يوافق المصلحة المحلية، والأعراف التي تعارف عليها الناس في المجتمع الجزائري، وتبعاً لسياسته التشريعية في حماية الأسرة والسهر على ترقيتها بكافة الوسائل و في جميع المجالات.

وقد جاء في مقدمة المشروع التمهيدي لقانون الأحوال الشخصية لسنة 1401 الموافق لـ 1981، و الصادر عن مديرية البحث لوزارة العدل الجزائرية ، الصفحة 2، ما نصه: " اعتمدت اللجنة في وضع هذا القانون على المصادر التالية: القرآن الكريم، السنة النبوية الثابتة ثبوتاً مقبولاً عند علماء الحديث، الإجماع، القياس، الاجتهاد، الفقه على المذاهب الأربعة، وعند غير الأربعة في بعض المسائل، وكذا على

نصوص تشريعية أخرى شقيقة هي: قانون الأسرة السوري، قانون الأسرة المصري، مع بعض شراحه، مدونة الأحوال الشخصية المغربية، مجلة الأحوال الشخصية التونسية⁸⁶

وبذلك يكون قانون الأسرة الجزائري أكثر القوانين الجزائرية تأثراً بالشرعية الإسلامية التي هي القواعد الإلهية التي أبلغت للناس عن طريق الوحي إلى الأنبياء والرسول وهي كذلك تلك القاعدة السماوية التي تنظم علاقة الفرد بربه وعلاقة الفرد بنفسه وعلاقة الفرد بغيره من الناس. حيث يجوز للفرد الاستقالة بها واستنباط الحلول وهي المبادئ المتفق عليها بين مختلف المذاهب الإسلامية التي تعد المصدر الأول لهذا القانون.

ويشمل قانون الأسرة الجزائري الصادر بموجب القانون رقم 11-84 المؤرخ في 9 رمضان 1404 الموافق 9 يونيو 1984 المعدل و المتمم بالأمر 02-05 المؤرخ في 27 فبراير 2005 على 224 مادة⁸⁷، مقسمة إلى أربعة كتب كما يلي:

الأحكام العامة (من المادة 1 إلى المادة 3 مكرر)

الكتاب الأول: الزواج و انحلال (من المادة 4 إلى المادة 80) ويشمل مسائل الزواج من خطبة وأركان وعقد وموانع الزواج، النكاح الفاسد والباطل وحقوق وواجبات

⁸⁶ (Consulté le 12/01/2008) sur internet : <http://ccfis.fisweb.org>

⁸⁷ Code de la famille. Op. Cit., p. 11.

الزوجين، والنسب، وانحلال الزواج، و العدة، والحضانة، و النزاع في متاع البيت والنفقة.

الكتاب الثاني: النيابة الشرعية (من المادة 81 إلى المادة 125) ويشمل مسائل الولاية، والوصاية، والتقديم، والحجر، والمفقود، والغائب والكفالة.

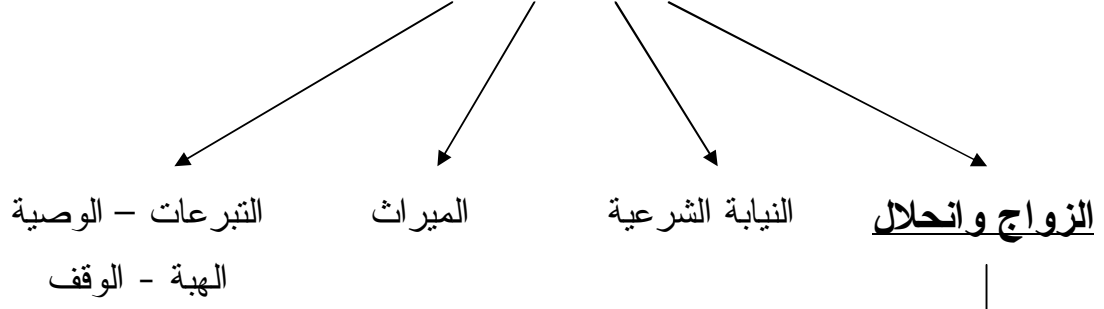
الكتاب الثالث: الميراث (من المادة 126 إلى المادة 183) ويشمل أصناف الورثة، والعصبة، وأحوال الجد، والحجب، والعول، والرد، والدفع، والتنزيل، والحمل، والمسائل الخاصة و قسمة التركات.

الكتاب الرابع: التبرعات (من المادة 184 إلى المادة 224) ويشمل مسائل الوصية والهبة والوقف.

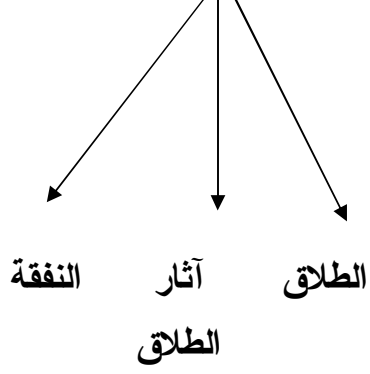
1-5- مجال الدراسة:

لقد حصرنا مجال دراستنا، أي المجال الذي رصدنا منه مصطلحات بحثنا، في الكتاب الأول ويتعلق بمجال الزواج وانحلال (من المادة 4 إلى المادة 80). وكما سبق ذكره يشمل الكتاب الأول مسائل الزواج من خطبة وأركان وعقد وموانع الزواج، النكاح الفاسد والباطل وحقوق وواجبات الزوجين، والنسب، وانحلال الزواج، و العدة، والحضانة، و النزاع في متاع البيت والنفقة. وللتوضيح أكثر ندرج الرسم الآتي :

قانون الأسرة



انحلال الزواج



لمدون

الوجيز

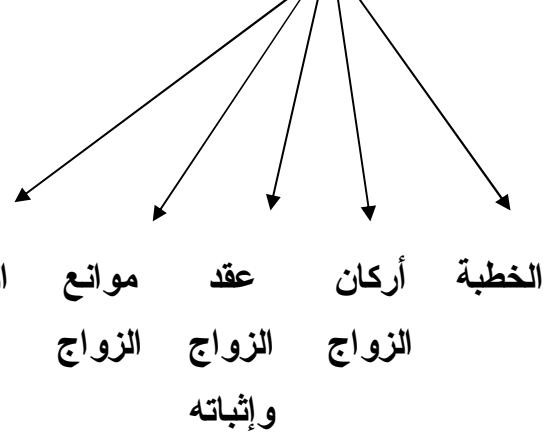
التقديم

هذا

وبعد

ختاماً

الزواج



المبحث الثاني

دراسة تحليلية نقدية مقارنة للترجمة

لقد نظّم الإسلام علاقة الرجل بالمرأة ووضع للأسرة نظاماً ثابتاً له أصول حاكمة، وقواعد مستقرة. وجعل الله عزّ وجلّ المودة والرحمة هما الأساس للعلاقة الزوجية قال تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ (سورة الروم، الآية 21). كما سنّ القوانين لإنهاء هذه الرابطة إن حدث ما يزيل تلك المودة ويعكر صفو أطر علاقة وجدت على سطح المعمورة.

وكما سبق ذكره فالمصدر الأول الذي ينهل منه قانون الأسرة الجزائري هو الشريعة الإسلامية. وقد وقع اختياري على الكتاب الأول "الزواج وانحلال" لرصد مصطلحات مستمدة من الشريعة الإسلامية بغية دراسة تحليلية نقدية لترجمتها إلى اللغة الفرنسية. وسوف أحاول تحديد مفهوم المصطلحات المختارة لغة واصطلاحاً، ثم أعرض تعريفها القانوني ليأتي بعد ذلك التعليق على الترجمة. كما أشير أن المصطلحات المختارة للدراسة سوف ترد على حسب ورودها في تسلسل المواد المنظمة للزواج وإنهائه.

2-1 - دراسة تحليلية نقدية مقارنة لترجمة بعض المصطلحات المأخوذة من

باب "الزواج" :

تحمل لفظة "الزواج" مفهوما، فيه من العموم ما يجعله يشترك مع جميع المجتمعات مهما كانت معتقداتها، وهذا ما أشار إليه جورج مونان MOUNIN, George بعبارة⁸⁸ « les universaux du langage » أي "الكليات اللغوية"، إذ يعتبر هذا المنظر أن الكليات هي سمات مشتركة موجودة بين كل اللغات، أو في كل الثقافات المعبر عنها بهذه اللغات⁸⁹. إلا أن مفهوم اقتران الرجل بالمرأة حسب الشريعة الإسلامية فيه من الخصوصية ما يجعله ينفرد عن سائر المجتمعات.

وتتدرج تحت مفهوم "الزواج" عدة مصطلحات تعبر عن نظام الزواج وعن كل ما يحكمه ويقننه من عادات وتقاليد كالخطبة والفاثحة، وأركان وشروط كالولي والصداق، وإياحة وتقبيد في آن واحد كتعدد الزوجات... الخ من المصطلحات التي تعبر عن تميز مفهوم "الزواج" في ظل الشريعة الإسلامية.

⁸⁸ MOUNIN, George, Op. Cit., p. 191.

⁸⁹ Ibid. p.196.

الزواج و"النكاح" «Nikah» Le Mariage

"الزواج" في اللغة هو الاقتران والاختلاط كما ورد في قوله تعالى : ﴿مَخَالِكَ
وَزَوَّجْنَاهُمْ بِحُورٍ مَّحْبُورٍ﴾ (سورة الدخان، الآية 54) أي قرناهم⁹⁰. والزوج كل اثنين
ضد الفرد، ويقال للاثنتين المتزاوجان زوجان، وزوج أيضا⁹¹، وقد ورد هذا المعنى
في القرآن الكريم : ﴿أُولَئِكَ يَرْوُونَ إِلَى الْأَرْضِ كَمَا أَنْبَتْنَا فِيهَا مِنْ حُلٍّ زَوْجٍ كَرِيمٍ﴾ (سورة
الشعراء، الآية 7). والزوج خلاف الفرد ويطلق على الذكر كما يطلق على الأنثى،
ومن ثم فهو يعني البعل كما يعني الزوجة، لقوله تعالى : ﴿اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ
﴾ (سورة البقرة، الآية 35)⁹². وقد شاع استعمال لفظ الزواج في اقتران الرجل
بالمرأة على سبيل الدوام والاستقرار، لتكوين أسرة.

أما "النكاح" في اللغة فيطلق على الوطاء وعلى العقد دون الوطاء، وهو يعني
الدخول والاختلاط والضم، يقال: "تتناكحت الأشجار" إذا انظم بعضها إلى بعض،
و"نكح المطر الأرض" إذا اختلط بثراها⁹³. كما جاء في القاموس المحيط: "النُّكْحُ:
الوَطْءُ، وَالْعَقْدُ لَهُ. وَهِيَ نَاكِحٌ وَنَاكِحَةٌ: ذَاتُ زَوْجٍ. وَأَنْكَحَهَا: زَوَّجَهَا وَالْإِسْمُ: النُّكْحُ،
النِّكْحُ، بِالضَّمِّ وَالْكَسْرِ. وَنَكَحَ النَّعَاسُ عَيْنَهُ: غَلَبَهَا، وَنَكَحَ الْمَطَرُ الْأَرْضَ: اعْتَمَدَ

⁹⁰ الفيروز أبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، ج1، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 1995،
ص 193.

⁹¹ المقري، أحمد بن محمد بن علي الفيومي. مرجع سابق. كتاب الزاي، ص 277.

⁹² ابن منظور. مرجع سابق. ج 7، ص 76.

⁹³ المقري، أحمد بن محمد بن علي الفيومي. مرجع سابق. كتاب النون، ص 296.

عليها. والنكحُ، بالفتح: البُضْعُ. والمناكحُ: النساءُ⁹⁴. فلفظ "النكاح" لغة يطلق على العقد والوطء والظم والتداخل.

أما اصطلاحاً:

"النكاح حقيقة التداخل ويطلق في الشرع على العقد والوطء، وأكثر استعماله في العقد"⁹⁵، وقد عرفه الإمام ابن عرفة* رحمه الله-: "النكاح عقدٌ على مجرد مُتَعَةٍ التَّلَذُّ بِأَدَمِيَّةٍ، غَيْرُ مُوجِبٍ قِيمَتَهَا بِبَيِّنَةٍ قَبْلَهُ، غَيْرُ عَالِمٍ عَاقِدُهَا حَرَمَتَهَا إِنْ حَرَمَهَا الْكِتَابُ عَلَى الْمَشْهُورِ أَوْ الْإِجْمَاعُ عَلَى الْآخِرِ"⁹⁶. وهو "عقد يرد على حل استمتاع كل من العاقدين بالآخر على الوجه المشروع، أو هو عقد وضعه الشارع يرد حل المتعة على الوجه المشروع وعلى سبيل القصد"⁹⁷.

وتستخدم لفظة "النكاح" بمعنى "الزواج"، وقد استعملها القرآن الكريم في هذا المعنى ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا تَعَزَّمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ﴾ (سورة البقرة، الآية 235)، أي ولا تعقدوا عقد النكاح حتى تنتهي العدة⁹⁸.

*ابن عرفة هو أبو عبد الله محمد بن محمد بن محمد بن عرفة الورعمي، ولد سنة 716هـ/1316م وتوفي سنة 803هـ/1400م. فقيه مالكي وإمام جامع الزيتونة وخطيبه، في العهد الحفصي. تفقه على القاضي ابن عبد السلام الهواري وأخذ عنه الأصول، وأخذ القراءات عن محمد بن محمد بن حسن بن سلامة الأنصاري. عاصر ابن خلدون وتنافس معه. برز في الأصول والفروع والعربية والقراءات وغير ذلك، وصار المرجع إليه في الفتوى ببلاد المغرب، وتصدى للتدريس وإسماع الحديث مع علو الرتبة عند السلطان. (<http://ar.wikipedia.org>)

⁹⁴ الفيروز أبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب. مرجع سابق، ص 246

⁹⁵ المغربي، أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمان، المعروف بالحطاب الرعيني مواهب الجليل لشرح

مختصر خليل. ج5، دار عالم الكتب، 1423هـ-2007م، ص 18

⁹⁶ الرصاص، أبو عبد الله محمد الأنصاري، شرح حدود ابن عرفة. الهداية الكافية الشافية لبيان حقائق الإمام ابن

عرفة الوافية، تحقيق محمد أبو الأجنان والطاهر المعموري، القسم الأول، دار الغرب الإسلامي، 1993. ص 235

⁹⁷ شرح الزعلي على الكنز. ج2، ص 45. مذكور في: بلحاج العربي. مرجع سابق، ص 30.

⁹⁸ الصابوني، محمد علي، مرجع سابق، ج1، ص 151.

"ويقال كل نكاح في كتاب الله فالمراد به العقد إلا قوله عز وجل: ﴿مَتَى تَنكِحَ زَوْجًا مَخِيْرَةً﴾ (سورة البقرة، الآية 230)"⁹⁹. كما تستعمل كل لفظة مكان الأخرى، ولكن القرآن وضع كل لفظة في مكان لتدل على معنى بعينه.

فالأزواج أعم من النكاح، ويطلق على الاقتران بين اثنين، وعلى الجمع كما يطلق على النوع وعليه فلفظ "الزواج" أعم وأشمل دلالة من لفظ "النكاح".

وقد تنوعت تعريف الفقهاء للزواج مع الاتفاق في الغرض والمقصد من عقد الزواج، لكن كثيرا ما ركزت تلك التعاريف على ملك المتعة وحلها، غير مبرزين مقاصده الأخرى من تناسل وحفظ النوع الإنساني وقد عرفه الإمام أبو زهرة¹⁰⁰ بقوله "إنه عقد يفيد حل العشرة بين الرجل والمرأة وتعاونهما، ويحدد ما لكليهما من حقوق وما عليهما من واجبات"¹⁰¹.

وعرفه الدكتور محمد محدة¹⁰² فقال: "عقد بين رجل وامرأة يبيح لكل منهما الاتصال بالآخر اتصالا شرعيا وتكوين أسرة والتعاون في الحياة وإنجاب الولد"¹⁰³. وقد جاء تعريف المشرع الجزائري للزواج باللغتين العربية والفرنسية كالآتي:

⁹⁹ المغربي، أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن المعروف بالحطاب الرعيني. مرجع سابق. ص 18
¹⁰⁰ الإمام أبو زهرة رحمه الله هو محمد بن أحمد بن مصطفى بن أحمد المعروف بـ: أبو زهرة، 1315 هـ - 1394 هـ / 1898 م - 1974 م. عالم مصري متحصل على شهادة عالمية القضاء الشرعي، ترأس قسم الشريعة بكلية الحقوق بالقاهرة وكان عضو مجلس البحوث الإسلامية بالأزهر، كما كان من مؤسسين معهد الدراسات الإسلامية بالقاهرة. له أكثر من 30 مؤلفا غير البحوث والمقالات. كتب في الفقه الإسلامي، وفي ثمانية من أئمة الإسلام، كما كانت له جهود طيبة في التفسير والسيرة. ختم حياته بكتاب خاتم النبيين. (<http://www.yabeyrouth.com>)
¹⁰¹ أبو زهرة، محمد، الأحوال الشخصية، دار الفكر العربي. 1957. ص 17
¹⁰² محمد، محدة - رحمه الله - رجل قانون جزائري، كان قيد حياته محامي.
¹⁰³ محدة، محمد، سلسلة فقه الأسرة، الخطبة والزواج، ج 1، الطبعة الثانية، مزيدة ومنقحة 1994. ص 90

<p>« <i>le mariage est un contrat consensuel passé entre un homme et une femme dans les formes légales. Il a, entre autre buts, de fonder une famille basée sur l'affection, la mansuétude et l'entraide, de protéger moralement les deux époux et de préserver les liens de famille.</i> »</p>	<p>"الزواج هو عقد رضائي يتم بين رجل وامرأة على الوجه الشرعي، من أهدافه، تكوين أسرة أساسها المودة والرحمة والتعاون واحسان الزوجين والمحافظة على الأنساب"¹⁰⁴</p>
---	---

نستنتج من خلال هذا التعريف أن المشرع الجزائري رقىّ الزواج إلى درجة أسمى من "ملك المتعة وحلها" وجعل له هدفاً أسرياً بأن كانت المودة والرحمة والتعاون من متطلبات عقد الزواج وآخر شخصياً لكل من الزوج والزوجة ألا وهو الإحسان وأخيراً هدفاً اجتماعياً وهو المحافظة على الأنساب حتى تبقى العلاقات الأسرية قائمة والأنساب ثابتة.

أما فيما يتعلق بترجمة مصطلح "الزواج" فقد نقله المترجم بمصطلح « *le mariage* » باللغة الفرنسية. ومصطلح « *le mariage* » حسب ما جاء في قاموس « *Vocabulaire juridique* » يطلق على "علاقة شرعية بين رجل وامرأة بغرض العيش معاً وتكوين أسرة وإنشاء مسكن..."¹⁰⁵.

وقد استعان في هذه الحال بتقنية « *l'équivalence* »، إذ أن كل المجتمعات تعرف مفهوم الزواج وإن اختلفت سننه وتنظيماته، وشاع استعمال المعادل « *le mariage* » لأنه نظرياً يعبر عن صيغة مرادفة في اللغة الفرنسية للوضعية الأصل ألا وهي "الزواج".

¹⁰⁴ Code de la famille. Op. Cit., Art. 4. p. 12.

¹⁰⁵ CORNU, Gérard. Op. Cit., p. 504

كما ورد مصطلح "النكاح" في عدة مواضع في قانون الأسرة (في نص المادة 10 و 24 و 40 وفي عنوان الفصل الثالث) للدلالة على معنى الزواج وأورد المترجم مصطلح «Mariage» مقابلا لمصطلحي "النكاح" كما فعل عند نقل مصطلح الزواج. وقد استعمل مارسال دوكلو نفس المصطلح، أي «Mariage»، للدلالة على "النكاح" و"الزواج" سواء، لكن مع إضافة المقترض «Nikah».

الخطبة « El Khitba » Des Fiançailles

الخطبة لغة: بالضم (خُطْبَةٌ) تعني الكلام المنشور والمُسَجَّع ونحوه، الذي يخاطب به متكلم فصيح جمعا من الناس لإقناعهم، وهي من الكتاب تعني صدره وجمعها خطب. أما الخطبة بالكسر فهي تعني طلب النكاح، واختطبوا فلان أي دعوه إلى تزويج صاحبته¹⁰⁶. كما جاء في المصباح المنير: "خطب المرأة إلى القوم: إذا طلب أن يتزوج منهم، واختطبها... واختطبه القوم دعوه إلى تزويج صاحبته"¹⁰⁷.

وهذا المعنى للخطبة ليس بعيدا عن معناها الاصطلاحي الذي أخذ به الفقهاء، فقد جاء في حاشية الخرخشي أنها "التماس التزويج والمحاولة عليه صريحا مثل أن يقول فلان يخطب فلانة أو غير صريح كيريد أن يدخل في زمرتك"¹⁰⁸. وهي "طلب الرجل

¹⁰⁶ الزاوي، الطاهر، مختار القاموس، الدار العربية للكتاب، طرابلس - ليبيا، 1981، ص 184، 185.

¹⁰⁷ الفيومي، أحمد بن محمد بن علي المقري. مرجع سابق. كتاب العين. ص 186.

¹⁰⁸ الخرخشي، محمد بن عبد الله علي، حاشية الخرخشي على مختصر سيدي خليل، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان،

1997، ص 125.

يد امرأة معينة للتزوج بها والتقدم إليها أو إلى ذويها ببيان حالة، ومفاوضتهم في أمر العقد ومطالبه ومطالبهم بشأنه¹⁰⁹.

فالخطبة إذن تكون التماس أو طلب الزواج من امرأة معينة. كما أن الخطبة قد تكون صريحة، أو قد تكون بالتعريض، أي قد تكون بكلام يحتمل الخطبة أو غيرها إلا أن الموقف يكشف عن الرغبة في الخطبة¹¹⁰، وهي مقدمة من مقدمات الزواج.

وقد جاء تعريف المشرع الجزائري للخطبة باللغتين العربية والفرنسية كالآتي:

- <i>Les fiançailles «el khitba» constituent une promesse de mariage</i>	- "الخطبة" وعد الزواج ¹¹¹
--	--------------------------------------

تعريف المشرع للخطبة جاء موافقا لما جاء به الشرع أي أنها مجرد وسيلة للتعرف وفق أحكام الشرع وللتفاهم وتحديد الشروط الموضوعية والشكلية لإبرام عقد الزواج.

تُرجم مصطلح "الخطبة" من اللغة العربية إلى اللغة الفرنسية بمصطلح *Les fiançailles*. وقد استعان المترجم في هذه الحال بتقنية «التعادل *l'équivalence*» وذلك لوجود صيغة مرادفة في اللغة الفرنسية للوضعية الأصل ألا وهي "الخطبة". وتمثل هذه الصيغة علاقة تطابق خطابي بين وحدتين ترجميتين في لغتين مختلفتين، أي بين اللغة العربية وبين اللغة الفرنسية، لكن تؤديان الوظيفة نفسها. لكنه أضاف مصطلح

¹⁰⁹ أبو زهرة، محمد. مرجع سابق. ص26.

¹¹⁰ المرجع نفسه. ص 29-30.

¹¹¹ Code de la famille. Op. Cit., Art.5. p. 13.

« *el khitba* » بين مطّتين، أي أنه استعان بتقنية «*l'emprunt الاقتراض*»، فقد أضع مصطلح «*الخطبة*» لنظام اللغة الفرنسية و أبقى على نطق المصطلح الأصلي.

وقد يكون تبرير الاستعانة بتقنيتين لنقل مصطلح واحد يكمن في :

بخصوص تقنية «*l'équivalence التعادل*» : مصطلح "*Les fiançailles*" يحمل مفهوم الوعد بالزواج *promesse de mariage* المذكور في التعريف القانوني الوارد في قاموس *vocabulaire juridique* حيث جاء فيه :

« *Promesse mutuelle de mariage, généralement entourée d'un certain cérémonial (familiale ou mondain) qui ne constitue pas un engagement contractuel civilement obligatoire...* »¹¹²

"وعد متبادل بالزواج، غالبا ما تحيط به مراسيم (عائلية أو

اجتماعية) لا يعدّ إلتراما تعاقديا مجبرا مدنيا." -ترجمتنا-

ويحمل التعريف الفرنسي ضمنيا، مفهوم العدول، الوارد في المادة 5 "يجوز العدول عن الخطبة"، باعتبار أن "*Les fiançailles*" لا يعدّ إلتراما تعاقديا مجبرا مدنيا" *ne constitue pas un engagement contractuel civilement obligatoire*. كما أن الخطبة "كانت موجودة في المجتمعات البدائية لم يستحدثها الإسلام ولا القانون الوضعي. هي تقليد قديم، تعود جذوره إلى ما قبل العهد الروماني"¹¹³. لكن رغم وجود المفهوم هناك بعض الاختلافات الدينية والثقافية الخاصة بالمجتمع الجزائري لا تنفي

¹¹² CORNU, Gérard, Op. Cit., p. 355

¹¹³ محدة، محمد، مرجع سابق، ص 42.

تطابق المفهومين في كلتا اللغتين. ولعلّ ما يحيط بالخطبة من شروط ومعايير والتزامات دينية وأخلاقية غير ملزمة قانونياً (ماعدا في حالات حددها المشرع¹¹⁴) تكون قد وجهت اختيار المترجم لإضافة المصطلح المقترض "El khitba".

« la Fatiha » الفاتحة

الفاتحة في اللغة هي من الفعل فتح و" فاتحة الكتاب، سميت بذلك لأنه يفتح بها القراءة في الصلاة، وإفتتحته بكذا: إبتدأته به"¹¹⁵.

"الفاتحة" من المراسيم الدينية المستمدة من أعراف مجتمعنا الإسلامي وليس لها سند فقهي، أي أنها من العادات التي يختص بها مجتمعنا.

لقد أعطى المشرع الجزائري "الفاتحة" حكم الخطبة وفق ما نص عليه في بداية

نص المادة 6:

<i>La « fatiha » concomitante aux fiançailles « el khitba » ne constitue pas un mariage.</i>	إن إقتران الفاتحة بالخطبة لا يعد زواجا. ¹¹⁶
--	--

وقد يكون هذا الحكم مستمد من كون تلاوة سورة "الفاتحة" أثناء المراسيم العائلية

لا تعدّ زواجا في هذه الحال وإنما هي مجرد بدعة. إلا أن إقتران الفاتحة بالخطبة

بمجلس العقد قد يعدّ زواجا، فقد جاء في الفقرة الثانية من المادة 6 الآتي :

¹¹⁴ Code de la famille. Op. Cit., Art. 5. p. 13.

¹¹⁵ الفيومي، أحمد بن محمد بن علي المقري. مرجع سابق. باب الفاء. ص 186.

¹¹⁶ Code de la famille. Op. Cit., Art. 6. p. 13.

<p><i>Toutefois, la « fatiha » concomitante aux fiançailles « el khitba », en séance contractuelle, constitue un mariage si le consentement des deux parties et les conditions du mariage sont réunis conformément aux dispositions de l'article 9 bis de la présente loi.</i></p>	<p>غير أن اقتران الفاتحة بالخطبة بمجلس العقد يعتبر زواجا متى توافر ركن الرضا وشروط الزواج المنصوص عليها في المادة 9 مكرر من هذا القانون.¹¹⁷</p>
--	--

أي أن تمام الزواج بحسب توفر الشروط وليس متوقفا على تلاوة الفاتحة. إلا أنه إذا كانت الفاتحة تتم وفق ما يجري في بعض المناطق من بلادنا كالمشرق الجزائري مثلا وخاصة قسنطينة، وهذه الصيغة صيغة الزواج لا الخطبة مع تعيين الصداق وبعده يقرؤون الفاتحة ويدعون للزوجين وفق ما جاءت به السنة النبوية¹¹⁸ فإنها تعتبر زواجا. ويقول بلقاسم شتوان¹¹⁹ "المقصود بالفاتحة هي تلك الصيغة التي يتم بها الاتفاق (وهي زوجني ابنتك فلانة على صداق قدره كذا، وزوجتك، وقبلت بك زوجا) فهذا من باب تسمية الجزء بالكل فصار يطلق على العقد الذي تقرأ فيه الفاتحة"¹²⁰.

إذن قد تكون الفاتحة، ونعني بذلك مجرد قراءة السورة القرآنية، مقرونة بالخطبة للتعبير عن الإتفاق على الزواج ولمجرد التبرك. وقد تعتبر زواجا بتوفر صيغة الزواج وشروطه.

¹¹⁷ Code de la famille. Op. Cit., Art. 6. p. 14.

¹¹⁸ محددة، محمد. مرجع سابق. ص50-55

¹¹⁹ بلقاسم شتوان من مواليد 1948 م بأولاد موصلية ولاية سطيف، حاصل على شهادة ليسانس في الفقه الإسلامي وشهادتي الماجستير والدكتوراه في الفقه المقارن. أستاذ محاضر في الفقه الإسلامي بجامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية. مستشار في لجنة إثراء قانون الأسرة الجزائري بوزارة العدل الجزائرية. (المرجع أدناه)

¹²⁰ شتوان، بلقاسم، الخطبة والزواج في الفقه المالكي، دراسة أكاديمية مدعمة بالأدلة الشرعية وقانون الأسرة الجزائري، دار الفجر للطباعة والنشر، 2007، ص 48.

ومفهوم "الفاتحة" هذا لا يوجد ما يقابله في اللغة الفرنسية كما أن مصطلح "الفاتحة" يحمل شحنة دينية وثقافية وله من السمات الدلالية المميزة له ما يجعله منفردا ويدخله صف المصطلحات غير القابلة للترجمة « les intraduisibles » وقد تجعل ترجمته بالاستعانة بتقنية الاقتراض « *fatiha* » محاولة من المترجم في الحفاظ على الدال والمدلول معا.

ونشير أن مرسال دوكلو أورد المصطلحين « les fiançailles » و « *fatha* »، أي معادل زائد مقترض، للدلالة على الخطبة سواء وأضاف عبارة مفسرة « la demande en mariage » أي "طلب التزويج"¹²¹. كما نلاحظ أن مرسال دوكلو لم يميز بين الخطبة والفاتحة، عكس صائغ قانون الأسرة. إلا أن ورود المقترض « *fatiha* » دون تفسير قد يضيفي بعض الغموض على النص الفرنسي لغير العارف بمقتضيات وبمدلول الفاتحة في مجتمعنا.

الدخول و البناء La Consommation

"دخل: الدخول، نقيض الخروج"¹²². "و داخل الشيء : خلاف خارجه، ودخلت الدار : صرت داخلها. ودخل بامرأته كناية عن الجماع أول مرة، وغلب استعماله في الوطاء المباح، والمرأة المدخول بها"¹²³.

¹²¹ DUCLOS, Marcel. Op. cit. p. 32.

¹²² ابن منظور. مرجع سابق. مجلد 5. ص 228.

¹²³ الفيومي، أحمد بن محمد بن علي المقرئ. مرجع سابق. باب الدال. ص 204.

أما البناء فجاء فيه "بنى على أهله : دخل بها، وأصله أن الرجل كان إذا تزوج بنى للعرس خباء جديدا، وعمّره بما يحتاج إليه، أو بنى له تكريما، ثم كنى به عن الجماع. بنى على أهله : إذا زفت إليه"¹²⁴. "وبنا فلان على أهله بناء. الإبتاء والبناء: الدخول بالزوجة"¹²⁵.

إذن "البناء" مرادف لمصطلح "الدخول" وكلاهما كناية عن الجماع لأول مرة. كما أن كل من "الدخول والبناء" من المصطلحات الدارجة في اللغة الطبيعية والتي إكتسبت دلالة مستعارة في لغة القانون.

وقد قابل المترجم كل من "الدخول"¹²⁶ و "البناء"¹²⁷ بمصطلح «La Consommation» مستعينا بتقنية التعادل. وقد جاء في تعريف هذا المعادل الآتي:

« dans l'expression consommation du mariage, désigne l'union charnelle des époux. »¹²⁸

" في عبارة إتمام الزواج "consommation du mariage"

يشير إلى الدخول (الجماع). " -ترجمتنا-

وما يلاحظ أن المعادل الفرنسي، أي «La Consommation»، يعد صيغة مرادفة للوضعية الأصل ألا وهي "الجماع" الذي كني بالدخول والبناء.

¹²⁴ المرجع نفسه. ص 71.

¹²⁵ ابن منظور. مرجع سابق . مجلد 2، ص 162.

¹²⁶ Code de la famille. Op. Cit., Art. 33. p. 23. 23

¹²⁷ Ibid. Art. 51. p. 32.

¹²⁸ CORNU, Gérard. Op. Cit., p. 355

وقد ورد في كتاب مارسال دوكلو مصطلحي « bina » et le « dokhoul »¹²⁹ وهما مقترضين لمصطلحي "الدخول و البناء"، إلا أن الكاتب ميّز بين « la marche nuptiale » أي مرافقة الزوجة إلى بيتها الجديد على وقع الطبول: وهذا ما سماه « bina » (البناء) ، وبين « La Consommation » أي الجماع الممكن فقط بين الزوجين البالغين: وهذا ما سماه « dokhoul » (الدخول)¹³⁰ . وقد سبق أن أوضحنا أن "البناء" مرادف لمصطلح "الدخول" وكلاهما كناية عن الجماع لأول مرة، فما جاء به مارسال دوكلو من تفريق بينهما قد يكون لا مبرر له.

البناء « Cohabitation »

جاء ذكر مصطلح "البناء" في نهاية نص المادة 51 :

<p>«<i>Tout homme ayant divorcé son épouse par trois fois successives ne peut la reprendre qu'après qu'elle se soit mariée avec quelqu'un d'autre, qu'elle en soit divorcée ou qu'il meurt après avoir cohabité</i>»</p>	<p>"لا يمكن أن يراجع الرجل من طلقها ثلاث مرات متتالية إلا بعد أن تتزوج غيره وتطلق منه أو يموت منها بعد البناء"¹³¹</p>
--	--

ما نلاحظه في هذه المادة أن المترجم استغنى عن مصطلح «La Consommation» عند ترجمة مصطلح "البناء" واستعان بعبارة « avoir cohabité » المشتقة من « Cohabitation ».

¹²⁹ DUCLOS. Marcel.Op. Cit., p 33.

¹³⁰ Ibid. p 34.

¹³¹ Code de la famille. Op. Cit., Art. 51. p. 31.

جاء تعريف مصطلح « Cohabitation » حسب ما ورد في قاموس « Vocabulaire juridique»:

« Fait pour deux ou plusieurs personnes d'habiter ensemble auquel la loi attache divers effets de droit ¹³²».

"كون شخصين أو أكثر يشتركان في السكن ويترتب عن ذلك

عدة آثار قانونية" -ترجمتنا-

فمصطلح « Cohabitation » يحمل مفهوم "الإشتراك في السكن والمعاشرة الزوجية"¹³³ كما أنه يفترض البناء الشرعي بين الزوجين في إطار المعاشرة الزوجية يقول **مارسال دوكلو**¹³⁴ « *La cohabitation emporte présomption légale de consommation* » ويضيف أن « *la cohabitation suppose la consommation du mariage* » لكن قد يكون لمصطلح « Cohabitation » دلالة على الإشتراك في السكن دون حصول جماع بالضرورة.

ويحمل مصطلح "البناء" الوارد في نص المادة أعلاه مفهوم الجماع في إطار العلاقة الحلال، أي الزواج الشرعي، وهي الدلالة التي يعبر عنها مصطلح «**La Consommation**» الذي غلب استعماله في المدونة للدلالة على مفهوم البناء والدخول معا. إذن كان استعمال مصطلح **Consommation** في هذا السياق أكثر ملائمة.

¹³² CORNU, Gérard. Ibid. p. 145

¹³³ . حقي، ممدوح. قاموس المصطلحات الحقوقية والتجارية. مكتبة لبنان. 1972. ص 40.

¹³⁴ DUCLOS, Marcel. Op.cit. p. 17

وما يجدر الإشارة إليه أن المترجم أورد مصطلح « Cohabitation »، كمعادل لمصطلح "المعاشرة"¹³⁵ في سياق ذكر حقوق وواجبات الزوجين. والمعاشرة لغة هي المِخَالَطَةُ¹³⁶، ويبدوا أن المترجم قد وفق في استعمال المصطلح الفرنسي في هذا الموضوع بالذات.

الصدّاق La Dot

جاء في لسان العرب أن: "الصدّاقُ" مهرُ المرأة. وقد أصدق المرأة حين تزوجها أي جعل لها صدّاق، وقيل: أصدقها سمّي لها صدّاقاً"¹³⁷. و"الصدّاق" لغة هو اسم مصدر لأصدق وهو بفتح الصاد مهر المرأة وكذا الصدّقة، وهو يجمع على صدقات. وقيل إنه مأخوذ من الصدق ضد الكذب لأن دخوله بينهما دليل على صدقهما في موافقة الشرع"¹³⁸.

أما اصطلاحاً، فلقد اختلفت التعريفات باختلاف المذاهب ونذكر منها: "المهر حق من حقوق الزوجة على زوجها... هدية لازمة وعطاء مقرر"¹³⁹. وهو "كل متمول أوجبه الشارع على الرجل، وجعله حقاً للمرأة في مقابل الاستمتاع بها في النكاح الصحيح والفساد والوطء بشبهة"¹⁴⁰.

¹³⁵ Code de la famille. Op. Cit., Art. 36. p. 27.

¹³⁶ الفيومي، أحمد بن محمد بن علي المقرئ. مرجع سابق. كتاب العين. ص 61.

¹³⁷ ابن منظور. مرجع سابق. مجلد 8. ص 228.

¹³⁸ محدّة، محمد. مرجع سابق. ص 247.

¹³⁹ أبو زهرة، محمد، محاضرات في عقد الزواج وآثاره. دار الفكر العربي 1981. ص 229.

¹⁴⁰ محدّة، محمد. مرجع سابق. ص 250

فالصداق أو المهر، هو الحق الذي يجب على الرجل لامرأته بالعقد عليها كرمز لرغبته في الاقتران بها في حياة دائمة وشريفة ملؤها الاطمئنان و السعادة، بدليل قول الإمام أبو زهرة عن الصداق أنه "...هدية لتقريب القلوب"¹⁴¹. وجاء في باب شروط الصداق قول الإمام ابن عرفة: "كُونُهُ مُنْتَقَعًا بِهِ لِلزَّوْجَةِ مُتَمَوِّلًا"¹⁴²، وهو في الفقه الإسلامي ملك للزوجة تتصرف فيه كما تشاء، ولا حق للزوج في مطالبتها لها بأثاث أو مفروش أو لباس أو عوضا عن الصداق الذي أصدقه إياها.

و"للصداق" عدّة أسماء وردت في القرآن الكريم منها النحلة، والفريضة، والأجر. قال تعالى: ﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً﴾ (سورة النساء، الآية 4). وقد قيل في تفسير النحلة " عطية عن طيب نفس"¹⁴³، وورد في الكشاف "...منحولة معطاة عن طيبة الأنفس وقيل نحلة من الله عطية من عنده وتفضلا منه عليهن"¹⁴⁴. وقوله عز وجل: ﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً﴾ (سورة النساء، الآية 24)، وأجورهن المراد بها مهورهنّ والفريضة أي فرض ذلك فريضة¹⁴⁵. وتعدّ كل هذه الآيات دليل على وجوب الصداق. وبذلك يفترق النكاح عن السفاح، وأكد الله سبحانه وتعالى ذلك بالأمر بإيتائهنّ أجورهن، ووصف المهور بكونها فريضة، أي واجبة¹⁴⁶.

¹⁴¹ أبو زهرة، محمد، الأحوال الشخصية. دار الفكر العربي. ص 170.

¹⁴² الرصاص، أبو عبد الله محمد الأنصاري. مرجع سابق. ص 255.

¹⁴³ المرجع نفسه. ص 259.

¹⁴⁴ الزمخشري الخوارزمي، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر. الكشاف عن حقائق التنزيل وعلوم الأقاويل في وجوه التأويل. دار المعرفة، بيروت، لبنان، الجزء الأول، 467-538 هـ. ص 245-246.

¹⁴⁵ المرجع نفسه. ص 262.

¹⁴⁶ بن طاهر، الحبيب، الفقه المالكي وأدلته، مؤسسة المعارف بيروت - لبنان، الجزء الثالث، 1426 هـ - 2005 م.

ص 271

كما أن الصداق "شرط صحة في عقد الزواج. معنى ذلك أنه لا يصح اشتراط اسقاطه"¹⁴⁷. وبذلك جعله المشرع الجزائري شرط من شروط عقد الزواج هذا ما بينه نص المادة 9 مكرر¹⁴⁸. وقد ورد تعريف المشرع الجزائري **للصداق** " في نص المادة 14:

<p>« <i>La dot</i> est ce qui est versé à la future épouse en numéraire ou tout autre bien qui soit légalement licite. Cette dot lui revient en toute propriété et elle en dispose librement ».</p>	<p>"الصداق" هو ما يدفع نحلة للزوجة من نقود أو غيرها من كل ما هو مباح شرعا وهو ملك لها تتصرف فيه كما تشاء"¹⁴⁹</p>
---	---

جاء تعريف المشرع للصداق موافقا للمفهوم الشرعي، أي أنه جعل الصداق حقا على الرجل للمرأة تتصرف فيه بحرية.

استعان المترجم لنقل مصطلح "**الصداق**" بتقنية « **l'équivalence** التعادل » فقابله بمصطلح « **la dot** » باللغة الفرنسية. وصحيح أن مصطلح « **la dot** » يعبر عن¹⁵⁰ « **biens donnés à l'un ou l'autre des époux...** » أي "مال يقدم لأحد الزوجين...". -ترجمتنا-، إلا أن الصداق حسب الشريعة الإسلامية وحسب ما جاء في نص قانون الأسرة الجزائري مفروض للمرأة وهو حق على الرجل لها يجب أن يفي به¹⁵¹، فيكون المصطلح الفرنسي في هذا الموضع بالذات فاقدا للخصوصية الثقافية،

¹⁴⁷ المرجع نفسه. ص 271.

¹⁴⁸ Code de la famille. Op. Cit., Art. 9 bis. p. 17.

¹⁴⁹ Ibid. Art. 14. p. 19. 19

¹⁵⁰ CORNU, Gérard. Op. Cit., p. 288

¹⁵¹ سابق، السيد. فقه السنة. دار الكتاب. المجلد الثاني. 1977. بيروت. ص 155.

كما يعتبر صورة من صور عدم تطابق المفاهيم بل أكثر من هذا صورة من صور عدم وجود المفهوم العربي في اللغة المنقول إليها، أي اللغة الفرنسية. فالمصطلح الفرنسي « la dot » رغم شيوع واستقرار استعماله في مقابلة مصطلح "الصداق" إلا أنه لا يؤدي ولا يفي لا بمدلول ولا ببدال المصطلح العربي، بل أكثر من هذا هو يمحي الخصوصية الشرعية للمفهوم. وكان بإمكان المترجم توضيح الخصوصية التي ينفرد بها مصطلح الصداق (المهر)، سواء باستعمال التفسير «la paraphrase»، أو باستعمال الاقتراض «l'emprunt» أي إضافة المقترض «Sadak». أو بإضافة لفظة «Légale» للدلالة على موافقة الشرع لتتحول الترجمة إلى مصطلح مركب أي « la dot légale »

وقد جاء في كتاب مرسال دوكلو زيادة على مصطلح « la dot »، مصطلح¹⁵² « don nuptial » أي "هبة زواج" وهو تفسير «une paraphrase» لمصطلح الصداق، كما ورد المصطلحين المقترضين « Mahr ou sadak » أي "الصداق" و"مهر". ويبدو أن المحافظة على الشكل والمعنى محاولة قد تكون موفقة في نقل خصوصية مفهوم الصداق حسب الشريعة الإسلامية.

صداق المثل « sadaq el mithl » La dot de parité

جاء في كتاب شرح حدود ابن عرفة بخصوص "صداق المثل" أو مهر

المثل: "نقل الشيخ رحمه الله عن التلقين: أنه يعتبر بما هي عليه من مال وجمال

¹⁵²Duclos, Marcel. Op. Cit . p 27.

وأبوة وأقرانها في سنها، ونقل عن الباجي قبله: يعتبر فيه أربع صفات : الدين والمال والحسب والجمال، ووقع لمالك في المدونة ينظر لشبابها وموضعها وغنائها"¹⁵³. وورد في حاشية الخرشي على مختصر سيدي خليل أن صداق المثل هو "ما يرغب به مثله فيها باعتبار دين وجمال وحسب ومال"¹⁵⁴. وهو حسب ما جاء في كتاب فقه السنة: "المهر الذي تستحقه المرأة، مثل مهر من يماثلها وقت العقد في السن، والجمال، والمال، والعقل، والدين، والبكارة، والثيوبة، والبلد وكل ما يختلف لأجله الصداق"¹⁵⁵. و"المعتبر في المماثلة من جهة عصبيتها كأختها أو عمتها وبنات أعمامها." ¹⁵⁶

يتضح من خلال التعاريف أن صداق المثل هو صداق مثل المرأة من أسرة أبيها كأختها أو عمتها وقد يشمل "أقرانها ممن يشبهها من عشيرتها وجيرانها بغض النظر عن عصبيتها"¹⁵⁷.

وقد جاء ذكر مصطلح "صداق المثل" في الفقرة الثانية من المادة 15 من قانون الأسرة:

« A défaut de la fixation du montant de la dot, la dot de parité	" ... في حالة عدم تحديد قيمة الصداق،
--	--------------------------------------

¹⁵³ الرصاص، أبو عبد الله محمد الأنصاري. مرجع سابق. ص 261.

¹⁵⁴ الخرشي، محمد بن عبد الله علي، حاشية الخرشي على مختصر سيدي خليل، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت

–لبنان، 1997، ص

¹⁵⁵ سابق، السيد. مرجع سابق. ص 162.

¹⁵⁶ المرجع نفسه. ص 162.

¹⁵⁷ نصر سلمان وسعاد سطحي، أحكام الخطبة والزواج في الشريعة الإسلامية، دار الفجر للطباعة والنشر، قسنطينة

–الجزائر، 2005، ص 220.

« sadaq el mithl » est versée à l'épouse ».

تستحق الزوجة صداق المثل¹⁵⁸.

"صداق المثل" حسب تعريف المشرع هو للتي لم يحدد لها صداق في العقد،

وكذلك إذا كان الزواج فاسدا¹⁵⁹ أو تمّ الدخول بإمرأة في حالة شبيهة¹⁶⁰.

نقل المترجم المصطلح المركب "صداق المثل" إلى اللغة الفرنسية مستعينا

بتقنيتين وهما، «تقنية النسخ le calque» حين استعمل المصطلح الفرنسي la

« dot de parité»، وهو نسخ التعابير، حيث احترم البنية التركيبية للغة المصدر،

أي العربية، وأدخل نمط تعبيرى غريب على اللغة الهدف، أي اللغة الفرنسية. لكن

مصطلح « la dot de parité » وإن أصبح شائعا بفعل تداوله إلا أنه لا يفي

بالمطلوب الشرعي والثقافي للمصطلح العربي. إلا أن ورود المصطلح الفرنسي في

صيغة غير مألوفة على اللغة الفرنسية قد يوحي بوجود اختلاف في المفهوم.

ثم أضافه بين مطتين مستعينا بتقنية الاقتراض المصطلح المركب " sadaq el

mithl".

وقد أورد مارسال دوكلو المصطلحات المركبة (المنسوخة) « la dot

¹⁶¹ coutumière ou présumée, la dot légale ou la dot d'équivalence »

للدلالة على "صداق المثل". وما يمكن ذكره أن ما جاء في كتاب مارسال دوكلو

موفق إلى حد ما في نقل بعض من سمات الاختلاف وهي على التوالي: العرف

¹⁵⁸ Code de la famille. Op. Cit., Art. 14. p. 19.

¹⁵⁹ Ibid. Art. 33. pp. 25-26.

¹⁶⁰ Ibid. Art. 34. p. 26.

¹⁶¹ DUCLOS, Marcel. Op. Cit., p 28.

والدين (coutumière)، القانون (légale) وأخيرا المماثلة (d'équivalence) عكس مترجم قانون الأسرة الجزائري الذي حصره في المقابل النقدي المماثل، وذلك بإيراده لمصطلح parité الذي يدل على مقابل نقدي مكافئ لقيمة نقدية أخرى¹⁶².

الولي - El wali

الوليّ فعيل بمعنى فاعل، من وليه، إذا قام به، ومنه " الله ولي الذين آمنوا" و الجمع أولياء، و قد يطلق الولي أيضا على المعتق و العتيق و ابن العم، والناصر، وحافظ النسب، والصديق¹⁶³. وسمي الولي بذلك لأنه ينصر المرأة إذا حل بها مكروه، هذا إضافة إلى أن الولي هو الذي يلي عقد النكاح على المرأة¹⁶⁴.

و هو كل من ولي امرأ، أو قام به، وهو النصير والسيد و المحب و الصديق و المطيع¹⁶⁵، و قد جاء ذكر الولي في القرآن الكريم حاملا لبعض هذه المعاني منها قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَىٰ أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ (سورة المائدة، آية 51) أي "لا تتخذوهم أولياء تتصرونهم وتستصرونهم وتؤاخونهم وتصافونهم وتعاشرونهم معاشرة المؤمنين"¹⁶⁶.

¹⁶² CORNU, Gérard. Op. Cit. , p. 577.

¹⁶³ الفيومي، أحمد بن محمد بن علي المقري. مرجع سابق. باب الواو. ص 350.

¹⁶⁴ ابن منظور. مرجع سابق. ج3. ص 984-985.

¹⁶⁵ أبو جيب، سعدي. القاموس الفقهي لغة واصطلاحا، دار الفكر، الطبعة الثانية، 1988، ص388.

¹⁶⁶ الزمخشري الخوارزمي، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر. مرجع سابق. ص 343

أما اصطلاحاً، فالولي حسب تعريف ابن عرفة هو " مَنْ لَهُ عَلَى الْمَرْأَةِ مَلِكٌ أَوْ أُبُوَّةٌ أَوْ تَعْصِيبٌ أَوْ إِيصَاءٌ أَوْ كَفَالَةٌ أَوْ سُلْطَنَةٌ أَوْ نُوْ إِيْسَلَامٌ " ¹⁶⁷. وهو "من له ولاية العقد ولو تولاه غيره بإذنه" ¹⁶⁸. كما أن الولي هو "من له ولاية لإنشاء العقد... والولاية هي القدرة على إنشاء العقد نافذا" ¹⁶⁹ فالولي في عقد الزواج هو الذي يتوقف عليه صحة العقد.

والولي من باب الولاية على النفس، باعتبارها إنشاء عقد الزواج، أو القدرة على إنشاء العقد نافذا من غير حاجة إلى إجازة من أحد. وقد جاء في تعريف الولاية في هذا الموضع بالذات، أي الزواج، "تنفيذ القول على المرأة أو القاصر في حكمها في الزواج، والإشراف على شؤون أي منهما في العقد من طرف شخص له المقدرّة الشرعيّة على ذلك" ¹⁷⁰

يشترط المشرع الجزائري حضور الولي في عقد الزواج، أي أن الولي ركن من أركان عقد الزواج المنصوص عليها في المادة 9 مكرر من قانون الأسرة الجزائري ¹⁷¹. كما شرّع أن ولي المرأة الراشد هو أبوها، أو أحد أقاربها، أو أي شخص آخر تختاره.

¹⁶⁷ الرصاص، أبو عبد الله محمد الأنصاري. مرجع سابق. ص 241 .

¹⁶⁸ الخرشبي، محمد بن عبد الله علي. مرجع سابق. ص 127

¹⁶⁹ أبو زهرة، محمد. مرجع سابق. ص 170.

¹⁷⁰ محدة، محمد. مرجع سابق. ص 192.

¹⁷¹ Code de la famille. Op. Cit., Art. 9 bis. p. 17.

وبالنسبة للقاصر هو الأب، أو أحد الأقارب الأولين وقد يكون القاضي ولي من لا ولي له هذا ما جاء به نص المادة 11 من قانون الأسرة الجزائري:

<p>« La femme majeure conclut son contrat de mariage en présence de son « wali » qui est son père ou un proche parent ou toute autre personne de son choix.</p> <p>Sans préjudice des dispositions de l'article 7 de la présente loi, le mariage du mineur est contracté par le biais de son « wali », qui est son père, puis l'un de ses proches parents. Le juge est tuteur de la personne qui en est dépourvue. »</p>	<p>تُعقد المرأة الراشدة زواجها بحضور وليها وهو أبوها أو أحد أقاربها أو أي شخص آخر تختاره.</p> <p>دون الإخلال بأحكام المادة 7 من هذا القانون، يتولى زواج القصر أوليائهم وهم الأب، فأحد الأقارب الأولين والقاضي ولي من لا ولي له¹⁷².</p>
--	---

من خلال نص المادة 11 يتضح لنا أن الولي عند الشارع هو من يتولى صيغة الزواج عند العقد بحضور المرأة الراشدة، أي البالغة 19 سنة حسب نص المادة 7¹⁷³، ونشير أن المشرع منع الولي إكراه القاصرة التي هي تحت ولايته على الزواج ولا تزويجها دون موافقتها¹⁷⁴.

وقد نقل المترجم مصطلح الولي مستعينا بتقنية الاقتراض « wali » فأخضع المصطلح لنظام اللغة الفرنسية مبقيا على نطق المصطلح الأصلي. كما ورد المصطلح

¹⁷² Ibid. Art. 11. p. 18.

¹⁷³ Ibid. Art. 7. p. 14.

¹⁷⁴ Ibid. Art. 13. p. 19.

المقترض¹⁷⁵ « L'ouali » في كتاب مارسال دوكلو للدلالة على المصطلح العربي "الولي".

ويمكن اعتبار مصطلح "الولي" من المصطلحات "غير القابلة للترجمة" « les intraduisibles » باعتبار أنه يحمل شحنة دينية وثقافية خاصة بالمجتمعات الإسلامية، إذ لا يوجد ما يقابل مفهوم "الولاية على النفس في الزواج"¹⁷⁶. لذلك كان للحرف الأهمية والمكانة الضرورية إلى جانب المدلول. و أصبح التخلي عن حروف مصطلح "الولي" أي « El wali » أو « L'ouali » بمثابة التخلي عن الشحنة الدينية والثقافية التي يحملها والتي تمثل خصوصيته و انفراده.

ونلاحظ استعمال المترجم للمصطلح الفرنسي « tuteur » لنقل مصطلح "ولي"، واستعمل مصطلح « tutelle » لنقل مصطلح "ولاية" في نص المادة 13 من قانون الأسرة الجزائري¹⁷⁷. وإذا عدنا لتعريف المصطلحين الفرنسيين* نجد أنهما من أصل لاتيني. مصطلح « tuteur » جاء من Tutela. من الفعل tueri ويعني¹⁷⁸ protéger أي حمى، وقى، دافع عن، وناصر، أعان وساعد¹⁷⁹. أما مصطلح « tuteur » فجاء من tutor ويعني défenseur, protecteur,

¹⁷⁵ DUCLOS, Marcel. Op. Cit., p 22.

¹⁷⁶ سابق، السيد. مرجع سابق. ص 125.

* ينظر الملحق الثاني: ثبت مزدوج اللغة لجملة المصطلحات المدروسة.

¹⁷⁷ Code de la famille. Op. Cit., Art. 13. p. 19.

¹⁷⁸ CORNU, Gérard. Op. Cit., p. 823.

¹⁷⁹ DUBOIS, Jean. Larousse, Dictionnaire Français –Arabe. ACADEMIA, 1998, p. 733.

gardien¹⁸⁰ أي على التوالي : مدافع وحامي ومحامي عن، حام وواقى ومدافع، حارس... وحام¹⁸¹ وهذه المعاني قريبة من المعنى اللغوي للمصطلحين العربيين لكن المدلول الاصطلاحي والتشريعي مفقود إذ لا وجود لمفهوم "الولاية على النفس في الزواج" في المجتمعات غير الإسلامية.

تعدد الزوجات - la polygamie

"تعدد الزوجات" مصطلح مركب يقصد به الزواج بأكثر من زوجة واحدة.

فالتعدد هو الكثرة¹⁸².

و"تعدد الزوجات" ليس تشريعا جديدا سنه الإسلام للناس وإنما جاء الإسلام فوجد التعدد قائما بصورة غير إنسانية فأبقى على جوازه وحدده بأربع زوجات بعد أن كان أكثر من ذلك ودون قيود أو شروط أو حدود. والتعدد ليس أصلا في الإسلام بل الأصل هو الزواج بامرأة واحدة، فالتعدد نظام استثنائي، هذا إضافة إلى أن الإسلام لم يفرضه ولم يحبزه بل قيده على من لم يثق في نفسه القدرة على أداء حقوق زوجته أو أزواجه بالعدل والسوية وبالقدرة على الإنفاق¹⁸³. يقول المولى عز وجل: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَىٰ فَانكِسُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَنِّي وَتَلَاثَ وَرُبَاعَ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ذَلِكَ أَحَدَىٰ أَلَّا تَعُولُوا﴾

¹⁸⁰ CORNU, Gérard. Op. Cit., p. 824.

¹⁸¹ DUBOIS, Jean. Op cit. p. 263, 733, 426.

¹⁸² الفيومي، أحمد بن محمد بن علي المقرئ. مرجع سابق. ص 44.

¹⁸³ أبو زهرة، محمد. مرجع سابق. ص 90.

(سورة البقرة، الآية 3) فظاهر من النص القرآني أن الإسلام يتجه نحو نظام "الزوج الواحد" «la monogamie»، وأن تعدد الزوجات «la polygamie» هو نظام استثنائي تحكمه شروط وقيود¹⁸⁴.

وقيد التعدد بأربعة فقد جاء مع قوله تعالى: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً﴾ (سورة النساء، الآية 3) وقال (ص): "من كانت له امرأتان يميل لإحداها على الأخرى جاء يوم القيامة يجر أحد شقيه ساقطا أو مائلا". فإباحة التعدد ليست إباحة مطلقة بل مقيدة ومرتبطة بأمن العدل أي التسوية بين الزوجات في الأمور الظاهرة من النفقة والمبيت وحسن المعاشرة¹⁸⁵.

رغم إباحتها يضع المشرع الجزائري شروطا قوية أمام تعدد الزوجات حيث يقرن حق الرجل في ذلك بموافقة الزوجة الأولى، ويرجعه إلى رأي القاضي الذي يتحقق من الموافقة ومن توفر شروط العدل المنصوص عليها في القرآن. هذا ما جاء به نص المادة 8 من قانون الأسرة:

<p>« Il est permis de contracter mariage avec plus d'une épouse dans les limites de la « chariâ » si le motif est justifié, les conditions et l'intention d'équité réunis. »</p>	<p>"يسمح بالزواج بأكثر من زوجة واحدة في حدود الشريعة الإسلامية متى وجد المبرر الشرعي وتوفرت شروط ونية العدل"¹⁸⁶.</p>
--	---

¹⁸⁴ بلحاج، العربي. مرجع سابق. ص 94.

¹⁸⁵ شلبي، محمد مصطفى. مرجع سابق. ص 236 – 237.

¹⁸⁶Code de la famille. Op. Cit., Art. 8. pp. 16- 17

ورد تفسير « une paraphrase » للمصطلح العربي المركب "تعدد الزوجات" في نص المادة 8 « contracter mariage avec plus d'une épouse ». كما قابل المترجم المصطلح العربي المركب في نص المادة 19 من قانون الأسرة¹⁸⁷ بمصطلح « polygamie » .

يتكون مصطلح « polygamie » من لفظتين إغريقيتين، "polus" وتعني "plusieurs" أي "العديد"، و "gamos" وتعني "mariage" أي "زواج"¹⁸⁸.

وقد أورد مارسال دوكلو مصطلح « La tétragamie » للدلالة على مفهوم تعدد الزوجات وتحديد العدد بأربعة. ومصطلح « La tétragamie » مصطلح مركب يتكون من السابقة "tétra" وتعني "أربعة"¹⁸⁹ زائد لفظة "gamie" أي "gamos" وتعني "mariage" أي "زواج". كما استعمل مصطلح « la polygamie »، بدلالة تعدد الزوجات¹⁹⁰.

وظاهرة تعدد الزوجات أي ما يطلق عليه مصطلح « la polygamie » موجودة في بعض المجتمعات غير المسلمة، مثل فرقة المأمون المسيحية الموجودة في أمريكا والتي تؤمن بتعدد الزوجات بلا قيد في العدد¹⁹¹.

¹⁸⁷ Code de la famille. Op. Cit., Art. 19. p. 21.

¹⁸⁸ Dictionnaire Encyclopédique Quillet, NP-POS, Editions Quillet, 1990, p. 5350

¹⁸⁹ Ibid. p. 5350.

¹⁹⁰ Marcel. Duclos. Précis Op. Cit., p 15.

¹⁹¹ ينظر موقع <http://fr.wikipedia.org> لتفاصيل عن فرقة المأمون باللغة الفرنسية.

لكن وإن كان هناك توافق بين المعنى الحقيقي "تعدد الزوجات" والمصطلحان المقترحان «la polygamie» و«La tétragamie» ومعناهما الحقيقي يتقارب مع المعنى الحقيقي للمصطلح العربي المركب "تعدد الزوجات". لكن بالعودة للمفهوم العربي فإن مفهوم "تعدد الزوجات" يحيل على نظام استثنائي تحكمه شروط وقيود إن غابت قد يبطل الزواج أو يكون منبوذاً. بينما نظام التعدد بمفهوم «la polygamie» قد يطلق على تعدد الأزواج أو الزوجات سواء¹⁹²، ويحمل النفور والتحريم في ظل المجتمعات غير الإسلامية ما يجعل الفرق بينه وبين المصطلح العربي شاسعاً، مما يقودنا إلى القول أن المصطلح المقترح يحمل مفهوماً يتناقض مع ما يحمله مفهوم التعدد. وكان بإمكان زيادة لفظة «légal» أي قانوني فيصبح المصطلح المقابل «polygamie légale» أي "تعدد موافق للشرع و قانوني".

المحصنة La femme déjà mariée

الحصانة مصدر الفعل حصُن، وأصل هذه الكلمة يدل على الحفظ والحياطة والحرز، يقال : حصن المكان يحصن حصانة فهو حصين منيع ، وحصن حصين أي منيع ، كما يطلق الحَاصِنُ والحَصَانُ على المرأة المتعفة. فالحصانة تدل على المنعة وهي العزّ والقوة التي تمنع غير من الوصول إلى من اتصف بها بإيذاء أو تنقص¹⁹³.

¹⁹² Dictionnaire Encyclopédique Quillet. Op. Cit., p.5350

¹⁹³ ابن منظور. مرجع سابق. مجلد 4. ص ص 135-144.
101

أما الاصطلاحا فيطلق الإحصان ومشتقاته على معان منها¹⁹⁴ :

1- العفة: الإعفاف عن الزنى وتحصين النفس من الوقوع في الحرام ، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ الْغَافِلَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ لَعُنُوا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ (سورة النور، الآية 23). فالمحصنات هنا بمعنى العفيفات، "السليمات الصدور النقيات القلوب التي ليس فيهن دهاء"¹⁹⁵ .

2-التزويج¹⁹⁶: الزواج كما في قوله تعالى : ﴿فَإِذَا أَحْصِنَ﴾ (سورة النساء، الآية 25) أي زوجن، ويقال للمرأة لمحصنة لأنها تستعف بالزوج عن الزنى. وهن ذوات الأزواج لأنهن أحصن فزوجهن بالتزويج¹⁹⁷ في قوله تعالى: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ﴾ (سورة النساء، الآية 24)

3- الحرية فقد ورد لفظ المحصنات بمعنى الحرائر¹⁹⁸ كما في قوله تعالى : ﴿فَعَلَيْهِنَّ نِصْفٌ مِّمَّا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ﴾ (سورة النساء، الآية 25).

وقد جاء ذكر مصطلح "المحصنة" في نص المادة 30 من قانون الأسرة :

« Les femmes prohibées temporairement sont :	يحرم من النساء مؤقتا :
- La femme déjà mariée, ...	- المحصنة، ... ¹⁹⁹

¹⁹⁴ الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني. مرجع سابق. ص55. و سعدى، أبو جيب. مرجع سابق. ص 91.

¹⁹⁵ الزمخشري الخوارزمي، أبي القاسم جار الله محمود بن عمر. مرجع سابق. ص 67.

¹⁹⁶ المرجع نفسه. ص 263.

¹⁹⁷ المرجع نفسه. ص 261.

¹⁹⁸ المرجع نفسه. ص 263.

¹⁹⁹ Code de la famille. Op. Cit., Art. 30. p. 24.

لقد نقل مترجم قانون الأسرة مصطلح "المحصنة" بعبارة مفسّرة باللغة الفرنسية
« La femme déjà mariée ». أما مرسال دوكلو فيتحدث عن "وجود زواج سابق"
« l'existence d'un précédent mariage » للدلالة على حرمة "المحصنة"، أي
المرأة المتزوجة، ويذكر²⁰⁰ « les femmes en puissance de mari ». ومصطلح
puissance يحيل إلى العصمة الزوجية ولا تكون للرجل عصمة على المرأة إلا
بالزواج الحلال والصحيح، أي أن ما أورده مرسال دوكلو (وكذلك مترجم قانون
الأسرة) يحيل لأحد مدلولات "المحصنة"، أي الدلالة على التزويج أو المتزوجات. إذن
كل من مرسال دوكلو ومترجم قانون الأسرة لم يوفقا في ترجمة المصطلح العربي
بمقابل مباشر، أي بمصطلح فرنسي يحمل دلالات نصّ عليها كتاب الله. إلا أنهما اقتربا
من المعنى لأن المراد بالمحصنات في نص قانون الأسرة هنّ النساء المتزوجات فعلا،
وهن العفيفات (تستعف بالزوج عن الزنا) ولا نتحدث عن الحرائر في هذا الموضع لأن
زمن الرق قد زال.

²⁰⁰ DUCLOS, Marcel. Op. cit. p. 15.

ثانيا - مصطلحات من الباب الثاني "انحلال الزواج":

لقد سنّ المشرع الجزائري القوانين لإنهاء رابطة الزواج إن حدث ما يزيل المودة والرحمة ويعكّر صفو أظهر علاقة وجدت على سطح المعمورة. وقد جعلت الشريعة الإسلامية "حلّ الرابطة الزوجية" علاجاً لما استعصى من أمراض الزوجية. فمفهوم "حلّ الرابطة الزوجية" لم يشرع سوى للعلاج لذا كان وضعه في غير موضعه بغيضا إلى الله سبحانه وتعالى بدليل حديث رسول الله: "أبغض الحلال إلى الله الطلاق". وتدرج تحت مفهوم "حلّ الرابطة الزوجية"، أي إنهاء الزواج، عدة مصطلحات سنتناول أهمها من حيث تمثيلها للخصوصية الدينية والثقافية.

"انحلال الزواج" « La dissolution du mariage »

"انحلال الزواج" ويقصد به إنهاء الزواج وحلّه. وقد جاء في لسان العرب "حلّ العدة يحلّها حلاً: فتحها ونقضها فانحلت. والحلّ: حلّ العدة"²⁰¹. كما ورد في القاموس الفقهي "يقال حلّ العدة، حلّ حلاً أي فكّها، ونقضها"²⁰². كما يقال "فكّ الرابطة الزوجية"²⁰³ أي إنهاؤها، كذلك فالفكّ هو الإطلاق و التخليص والإبانة²⁰⁴ أي أن "انحلال الزواج" هو ما يصطلح عليه الإمام أبو زهرة بـ "الفرقة"²⁰⁵. و الفرق جمع فرقة،

²⁰¹ ابن منظور. مرجع سابق. مجلد 4، ص 206

²⁰² سعدي، أبو جيب. مرجع سابق. ص 99.

²⁰³ ذيابي، باديس. صور فكّ الرابطة الزوجية على ضوء القانون والقضاء في الجزائر. دار الهدى، عين مليلة، الجزائر. 2007.

²⁰⁴ الفيومي، أحمد بن محمد بن علي المقري. مرجع سابق. كتاب الفاء. ص 135

²⁰⁵ أبو زهرة، محمد. مرجع سابق. ص 277.

وهي في اللغة تدل على الاختلاف والافتراق، قال ابن منظور : "مصدر الافتراق ... وفارق الشيء مفارقة وفراقاً : باينه ، والاسم الفرقة وتفارق القوم : فارق بعضهم بعضاً ، وفارق فلان امرأته مفارقة باينها"²⁰⁶. ويقال فرقت بين الحق والباطل أي فصلت بينهما²⁰⁷.

أما اصطلاحاً فهي "انتهاء عقد الزواج بسبب من الأسباب التي توجب انتهاءه، أو هي ما يترفع به عقد الزواج وتنحل به الرابطة الزوجية وانقطاع ما بين الزوجين من علاقة"²⁰⁸.

لقد ورد مصطلح "انحلال الزواج" كعنوان للباب الثاني من قانون الأسرة²⁰⁹، وجاء المصطلح المركب «La dissolution du mariage» مقابلاً له. وقد يكون العكس صحيح، إذ أن مصطلح "انحلال الزواج" ظهر أول مرة خلال الاستعمار الفرنسي للبلاد في نص الأمر رقم 274/59 المؤرخ في 1959/02/04 الذي تضمن تنظيم عقود الزواج للأهالي الخاضعة للأحوال الشخصية المحلية وذلك في عمالات الجزائر والواحات والساورة وذلك ما هو ثابت من خلال الجريدة الرسمية الصادرة في 1959/02/11²¹⁰. كما أن الأمر رقم 274/59 "لم يستعمل عبارة (الطلاق) بل استبدلها بعبارة (انحلال الزواج) والفرق واضح في العبارتين من منطلق الشريعة

²⁰⁶ ابن منظور. مرجع سابق. ج 10، ص 300.

²⁰⁷ الفيومي، أحمد بن محمد بن علي المقرئ. مرجع سابق. كتاب الفاء. ص 125.

²⁰⁸ العربي، بلحاج. مرجع سابق. ص 205.

²⁰⁹ Code de la famille. Op. Cit., p. 31.

²¹⁰ ذيابي، باديس. مرجع سابق. ص 70.

الإسلامية من حيث الآثار، فالطلاق له آثاره ويعد انحلالاً للزواج ... لم يعرف هذا الأمر الصور المختلفة لفك الرابطة الزوجية، فقد تجاهلها ولم يعترف بها²¹¹. نستخلص إذن مما ذكر أن مصطلح المركب "انحلال الزواج" مترجم بتقنية النسخ « le calque » عن المصطلح الفرنسي المركب « La dissolution du mariage », إذ أنه اقتراض التركيب التعبيري للمصطلح الفرنسي، عن طريق ترجمة حرفية للعناصر المكونة لهذا التركيب.

ومفهوم "انحلال الزواج" موجود في كل الديانات والمجتمعات، ويمكن اعتباره، على حدّ تعبير جورج مونان، من السمات المشتركة والموجودة في كل اللغات، أو في كل الثقافات المعبر عنها بهذه اللغات. إلا أن وجود مفهوم الانحلال لا ينفى أن تكون الشريعة الإسلامية قد قنّنت ونظمت لهذا "الانحلال"، أو ما يصطلح عليه الإمام أبو زهرة بـ "الفرقة"، بشكل يفى حرمة الميثاق الغليظ الذي يربط كل من الزوجين. وهذا التقنين الإلهي، بالدرجة الأولى، يكرّس تميّز "إنهاء الزواج" في ظلّ الشريعة الإسلامية.

وما يلاحظ هو عدم ورود ذكر مصطلح "الفرقة" أو "التفريق" « la séparation » في النص التشريعي واستغناء المشرع عنه. غير أن الجدير بالذكر أنه كان بإمكان لجنة مراجعة قانون الأسرة الانتباه للمصطلح الدخيل، واستبداله بمصطلح

²¹¹ المرجع نفسه. ص 71.

"الحلّ" أو "الفكّ" فيعوض المصطلح الدخيل بعبارة "حلّ الرابطة الزواج" أو "فكّ الرابطة الزوجية" ولا بأس أن يتجلى هذا الحلّ أو الفكّ في الصور الواردة في قانون الأسرة الحالي.

وينقسم باب انحلال الزواج إلى قسمين: حلاً يعتبر طلاقاً ويحتسب من عدد الطلاقات التي يملكها الرجل على زوجته بمقتضى عقد النكاح، و حلاً يعتبر فسخاً²¹². أما الطلاق فهو إنهاء رابطة الزواج في الحال إن كان بائناً أو في المآل إن كان رجعيًا. بينما الفسخ هو نقض للعقد وإزالة ما يترتب عنه من أحكام وذلك لأسباب حددها الشرع²¹³.

إذن "انحلال الزواج" في الشريعة الإسلامية أنواع، ومصطلحاته تحمل أحكام وضوابط وخصوصيات كل نوع.

الطلاق - « Le divorce »

"الطلاق" في اللغة يدل على الحل والانحلال، يقال : أطلقت الأسير إذا حلت أسرته، وخليت عنه²¹⁴. والطلاق بمعنى التخليّة والإرسال²¹⁵.

²¹² أبو زهرة، محمد. مرجع سابق. ص 276.

²¹³ شلبي، محمد مصطفى . مرجع سابق. ص ص 463-464.

²¹⁴ الفيومي، أحمد بن محمد بن علي المقرئ. مرجع سابق. باب الطاء. ص 32.

أما اصطلاحاً فقد عرّف ابن عرفة "الطلاق" بقوله هو "صفة حكمية ترفع حلية متعة الزوج بزوجه موجباً تكرّرها مرتين للحرّ ومرةً لذي رقّ حرمتها عليه قبل زوج"²¹⁶. وقال السيد سابق هو "حلّ رابطة الزواج، وإنهاء العلاقة الزوجية"²¹⁷، وهو "رفع قيد النكاح في الحال، أو المآل بلفظ مشتق من مادة الطلاق أو في معناها"²¹⁸. وهو "حل الرابطة الزوجية الصحيحة من جانب الزوج بلفظ مخصوص أو ما يقوم مقامه في الحال أو المآل"²¹⁹.

جاء ذكر "الطلاق" في المادة 48 من قانون الأسرة كصورة من صور انحلال عقد الزواج وليس تعريفاً له :

<p>« <i>Le divorce est la dissolution du mariage, sous réserve des dispositions de l'article 49 ci-dessous. Il intervient par la volonté de l'époux, par consentement mutuel des deux époux ou à la demande de l'épouse dans la limite des cas prévus aux articles 53 et 54 de la présente loi .»</i></p>	<p>"مع مراعاة أحكام المادة 49 أدناه، <u>يحل عقد الزواج بالطلاق</u> الذي يتم بإرادة الزوج أو بتراضي الزوجين أو بطلب من الزوجة في حدود ما ورد في المادتين 53 و 54 من هذا القانون."²²⁰</p>
---	--

²¹⁵ ابن منظور. مرجع سابق. مجلد 9، ص 136.

²¹⁶ الرصاص، أبي عبد الله محمد الأنصاري. مرجع سابق. ص 271.

²¹⁷ سابق، السيد. مرجع سابق. ص 241.

²¹⁸ أبو زهرة، محمد. مرجع سابق. ص 279.

²¹⁹ شلبي، محمد مصطفى. مرجع سابق. ص 471.

²²⁰ Code de la famille. Op. Cit., Art. 48. p. 31.

استعمل المشرع كلمة "يحل" التي تشمل أنواع انحلال الزواج، وجعل مصطلح "الطلاق" « le divorce » مصطلحا عاما « terme générique » يشمل صور إنهاء الزواج.

وفيما يلي صور إنهاء الزواج كما جاءت في قانون الأسرة الجزائري:

1- الطلاق بإرادة الزوج « divorce par la volonté de l'époux »:

"الطلاق بإرادة الزوج" هو حق من حقوق الرجل حسب ما جاءت به الشريعة الإسلامية²²¹. وهو "الطلاق بالمعنى الفقهي الدقيق، أي حق خالص للزوج، ولا يشاركه أحد فيه"²²². "هذا الحق لا يكون إلا عند الحاجة إليه ولا يستبد في إيقاعه"²²³، فالطلاق في هذه الحال ملك للرجل. إلا أن هذا الحق ليس مطلقا من كل قيد وشرط حتى يصبح سلاح استبداد، قد يستعمل في غير موضعه، بل له حالات وأوقات، تجرده من التعسف وتحميه من العبث. فلا يستعمل الطلاق بالإرادة المنفردة إلا في موضعه والقانون يضمن حقوق المطلقة في حال تبين تعسف الزوج بدلالة نص المادة 52 من قانون الأسرة²²⁴.

نقل المترجم عبارة "[الطلاق] بإرادة الزوج" حرفيا إلى اللغة الفرنسية « [divorce] par la volonté de l'époux ». وقد جاء في كتاب مارسال دوكلو عبارة²²⁵ La dissolution par la volonté de l'époux للدلالة على "الطلاق بإرادة الزوج"

إلا أنه في نص المادة 57 من قانون الأسرة الجزائري جاء:

²²¹ سابق، السيد. مرجع سابق. ص 146.

²²² إمام، محمد كمال الدين. الزواج والطلاق في الفقه الإسلامي. الدار الجامعية. بط. ص 204.

²²³ أبو زهرة، محمد. مرجع سابق. ص 284.

²²⁴ Code de la famille. Op. Cit., p. 31.

²²⁵ DUCLOS, Marcel. Op. cit. p. 73.

<p>Les jugements rendus en matière de divorce par répudiation, à la demande de l'épouse ou par le biais du « khol'à » ne sont pas susceptibles d'appel sauf dans leurs aspects matériels. »</p>	<p>"تكون الأحكام الصادرة في دعاوي الطلاق والتطليق والخلع غير قابلة للاستئناف فيما عدا جوانبها المادية."²²⁶</p>
---	---

في هذه المادة أورد المترجم مصطلح « **divorce par répudiation** » مقابلاً لمصطلح "طلاق".

وجاء في كتاب مرسال دوكلو ذكر²²⁷ « **répudiation ou "télak"** » كمصطلح عام للدلالة على صورتين من صور انحلال الزواج ألا وهما: "إرادة الزوج" « **la volonté de l'époux** » و"تراضي الزوجين" « **consentement mutuel des époux** ». فبينما استعمل مترجم قانون الأسرة المعادلين « **divorce** » و « **divorce par répudiation** » للدلالة على "الطلاق"، استعمل مرسال دوكلو « **répudiation ou "télak"** » أي أنه استعان بمعادل زيادة على اقتراض مصطلح "الطلاق". وقد يحمل مصطلح « **répudiation** » مفهوم الطلاق بإرادة أحد الزوجين بدلالة ما جاء في قاموس « **vocabulaire juridique** » :

« Rupture du mariage par la volonté libre et unilatérale d'un époux (sans contrôle de justice ni accord du conjoint répudié »²²⁸.

²²⁶ Code de la famille. Op. Cit., Art. 57. p. 36.

²²⁷ DUCLOS, Marcel. Op. Cit., p.73

²²⁸ CORNU, Gérard. Op. Cit., p. 715.

"إنهاء الزواج بالإرادة الحرة والمنفردة لأحد الزوجين (دون

مراقبة قضائية ولا موافقة الزوج المطلق)". -ترجمتنا-

إلا أن المفهوم العربي يدل على إرادة الزوج المنفردة برضا الزوجة أو بدون رضاها، كما يدل على امتلاك الرجل للعصمة الزوجية وبالتالي ملكه حق إيقاع الطلاق في الحدود التي رسمها الشارع الإسلامي²²⁹. هذا المفهوم لا يتطابق مع تعريف مصطلح «répudiation» لأن إرادة إيقاع الطلاق محددة بيد الرجل في المفهوم العربي غير ما جاء في التعريف الفرنسي، حيث نفهم من خلال التعريف أنها قد تتجر عن إرادة أياً كان من الزوج أو الزوجة.

أما مراسل دوكلو، مثل كثير من فقهاء الغرب²³⁰، فقد خلط بين "الخلع" (وسنذكر هذا المصطلح أدناه) الذي يتم بمقابل والطلاق بـ "تراضي الزوجين" «consentement mutuel des époux» الذي يتم بدون مقابل ودون نزاع ولا مخاصمة.

وينقسم الطلاق إلى قسمين: طلاق رجعي وطلاق بائن. البائن نوعين: بائن بينونة صغرى أو بائن بينونة كبرى. وقد أحال المشرع الجزائري، ضمناً، إلى مفهوم "الطلاق الرجعي" ومفهوم "الطلاق البائن بينونة صغرى" في المادة 50 من قانون الأسرة لكن دون تسميتهما.

²²⁹ أبو زهرة، محمد. مرجع سابق. ص 288.

²³⁰ بلحاج، العربي. مرجع سابق. ص 264.

"الطلاق الرجعي" «Répudiation révocable, redjai»

"الطلاق الرجعي" نسبة إلى "الرجعة" والرجعة بالفتح بمعنى الرجوع²³¹ و هي المرة من الرجوع²³². أما اصطلاحاً فقد عرفها ابن عرفة بقوله "رَفَعُ الزَّوْجَ أَوْ الْحَاكِمَ حَرَمَةَ الْمُتَعَةِ بِالزَّوْجَةِ لَطَاقِهَا، قَالَ : فَتَخْرُجُ الْمَرَّاجِعَةُ، قَالَ: وَعَلَى رَأْيِي رَفَعُ إِجَابِ الطَّلَاقِ حَرَمَةَ الْمُتَعَةِ بِالزَّوْجَةِ بِانْقِضَاءِ عِدَّتِهَا"²³³. وجاء في كتاب الفقه المالكي هي "إعادة الزوجة المطلقة طلاقاً غير بائن للعصمة بلا تجديد عقد"²³⁴.

يقع "الطلاق الرجعي" بالإرادة المنفردة للزوج، و"هو بيد الزوج وحده"²³⁵، كما أنه "لا يزيل العصمة"²³⁶. يقول السيد سابق "هو الطلاق الذي يوقعه الزوج على زوجته التي دخل بها حقيقة، إيقاعاً مجرداً عن أن يكون في مقابلة مال، ولم يكن مسبقاً بطلقة أصلاً، أو كان مسبقاً بطلقة أصلاً، أو كان مسبقاً بطلقة واحدة"²³⁷. وهو الذي يملك فيه إعادة زوجته إلى عصمته ما دامت في العدة بدون توقف على رضاها و من غير الحاجة إلى عقد جديد²³⁸ إمتثالاً لقول الله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِيهِ أَرْحَامِهِنَّ إِنْ كُنَّ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَبِعُولَتِهِنَّ أَعْتَقُوا بِرَحْمَتِهِنَّ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِحْلَاقًا وَلَكِنَّ مِثْلُ

²³¹ الفيومي، أحمد بن محمد بن علي المقرئ. مرجع سابق. ص 235.

²³² بن طاهر، الحبيب. مرجع سابق. ص 87.

²³³ الرصاص، أبي عبد الله محمد الأنصاري. مرجع سابق. ص 287.

²³⁴ بن طاهر، الحبيب. مرجع سابق. ص 87.

²³⁵ المغربي، أبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن، المعروف بالحطاب الرعيني. مرجع سابق. ص 401.

²³⁶ المرجع نفسه. ص 142.

²³⁷ سابق، السيد. مرجع سابق. ص 272.

²³⁸ شلبي، محمد مصطفى. مرجع سابق. ص 498-499.

الَّذِي عَلَيْهِنَ بِالْمَعْرُوفِ وَالرِّجَالُ عَلَيْهِنَ حَرَجٌ وَاللَّهُ تَمَازِيحٌ حَكِيمٌ ﴿سورة البقرة، آية 228﴾، المراد بردهن أي رجعتهن²³⁹، و جاء في صفوة التفسير "أي وأزواجهن أحق بهن في الرجعة من التزويج للأجانب إذا لم تنقض عدتهن وكان الغرض من الرجعة الإصلاح لا الإضرار، وهذا في الطلاق الرجعي"²⁴⁰.

وقد جاء ذكر هذا المفهوم، أي مراجعة الزوجة قبل إنقضاء العدة، في بداية

نص المادة 50 من قانون الأسرة الجزائري :

<p>«... La reprise de l'épouse pendant la période de tentative de conciliation ne nécessite pas un nouvel acte».</p>	<p>"من راجع زوجته أثناء محاولة الصلح لا يحتاج إلى عقد جديد..."²⁴¹</p>
--	--

ولم يرد المصطلح المركب "الطلاق الرجعي" في نص المادة 50 بل وردت

عبارة "من راجع زوجته" للدلالة على "الرجعة" وقابلها المترجم بعبارة « la reprise de l'épouse ».

أما فيما يخص ترجمة المصطلح المركب "الطلاق الرجعي" فقد ورد في كتاب

مارسال دوكلو²⁴² عبارة « répudiation révocable, redjaï »، ويعد مصطلح

« répudiation révocable » نسخا « un calque »، وهو تركيب غريب على اللغة

الفرنسية، بينما مصطلح « redjaï » فهو مقترض عن مصطلح "رجعي"، ويشير

²³⁹ الزمخشري الخوارزمي، أبي القاسم جار الله محمود بن عمر. مرجع سابق ص 138.

²⁴⁰ الصابوني، محمد علي. مرجع سابق. ص 125 – 126.

²⁴¹ Code de la famille. Op. Cit., Art. 50. p. 32.

²⁴² DUCLOS, Marcel. OP. Cit., p. 84.

مارسال دوكلو إلى أن مصطلح « redjai » يعني « réversible, sujette à retour »²⁴³ أي "قابل للانعكاس، معرض للرجوع".

ومفهوم "الطلاق الرجعي" خاص بالمجتمعات الإسلامية ولا وجود له في المجتمعات غير المسلمة مما يجعل نقل المصطلح العربي بداله ومدلوله إشكالية حقيقية وتحينا إلى المصطلحات غير القابلة للترجمة « les intraduisibles »، ونذكر أنها مصطلحات تترجم لكن الإشكالية في الخصوصية والميزة الدينية والثقافية التي تحملها والتي تجعل من الشكل والمضمون وجهين لعملة واحدة (لمفهوم واحد). مما يجعل الاستغناء عن الحرف في مثل هذه المصطلحات نوع من التخلي عن جزء لا يقل أهمية عن المفهوم ذاته.

"الطلاق البائن بينونة صغرى"

« la répudiation irrévocable imparfaite ou « baïn »

البَيْنُ قد يكون الفرقة، وقد يكون الوصل، بان يبينُ بيناً بينونةً، وهو من الأضداد. والمبَايِنَةُ هي المُفَارَقَةُ، والتباين هو الهجر. والبين هو البعد والفراق. وبانت المرأة عن الرجل أي انفصلت عنه بطلاق²⁴⁴.

"الطلاق البائن بينونة صغرى" هو الطلاق "الذي يملك الزوج بعده أن يعيد زوجته إليه بعقد ومهر جديدين دون توقف على أن تتكح زوجاً غيره"²⁴⁵. ويقول

²⁴³ Ibid. p. 84.

²⁴⁴ ابن منظور. مرجع سابق. مجلد 2. ص 196.

الإمام أبو زهرة "والبائن بينونة صغرى يزيل الملك، ولكن لا يزيل الحل"²⁴⁶.
 وعودة الزوجة مقرونة بعد الطلقات، فإذا كان طلقها طليقة واحدة من قبل فإنه يملك
 عليها طليقتين بعد عودتها إلى عصمته، وفي حال وقوع طليقتين من قبل فلا يملك
 عليها إلا طليقة واحدة²⁴⁷. ونشير أن عودة الزوجة بعد "الطلاق البائن" تتوقف على
 رضا الزوجين²⁴⁸ أي لا ينفرد الزوج بها كما هو الحال في "الطلاق الرجعي".
 لم يرد المصطلح المركب "الطلاق البائن" صراحة في نص المادة 50 من
 قانون الأسرة الجزائري بل تم التعبير عنه بالإرجاع بعد صدور حكم الطلاق وإبرام
 عقد جديد:

<p>«...Cependant, la reprise de l'épouse suite à un jugement de divorce exige un nouvel acte.»</p>	<p>"...ومن راجعها بعد صدور الحكم بالطلاق يحتاج إلى عقد جديد."²⁴⁹</p>
--	---

ففي هذه الحالة يجب على الرجل أن يبرم عقد زواج جديد و يدفع لها صداقا جديدا.
 وجاء في كتاب مارسال دوكلو مصطلح « la répudiation irrévocable imparfaite, ou « baïn »²⁵⁰ للدلالة على مصطلح "الطلاق البائن بينونة صغرى".
 وقد تُرجمَ المصطلح العربي إلى اللغة الفرنسية بالاستعانة بتقنية "النسخ" «le calque». ويشير الكاتب أن استعمال مفردة « imparfaite » هو للدلالة على عدم حضر إمكانية

²⁴⁵ سابق، السيد. مرجع سابق. ص 241.

²⁴⁶ أبو زهرة، محمد. مرجع سابق. ص 316.

²⁴⁷ المرجع نفسه. ص 241.

²⁴⁸ المغربي، أبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن، المعروف بالحطاب الرعيني. مرجع سابق. ص 401.

²⁴⁹ Code de la famille. Op. Cit., Art. 51. p. 32.

²⁵⁰ DUCLOS, Marcel. OP. Cit., p. 85

إعادة الزواج بين الطليقين²⁵¹. كما أورد المصطلح المقترض « bain » بين مطّتين. ومرة أخرى ترجم المصطلح العربي المستمد من الشريعة الإسلامية إلى عبارة فرنسية تعدّ نمط تعبيرى غريب عن اللغة الفرنسية مع إضافة مقترض.

الطلاق البائن بينونة كبرى

« La répudiation irrévocable parfaite, « beth » »

في هذا النوع من الطلاق، يكون الرجل قد استنفذ حقه الشرعي لإيقاع الطلاق بالإرادة المنفردة، أي طلقها ثلاث مرات، و لا تحل له إلا إذا تزوجت من رجل آخر ودخل بها لكن دون نية التحليل و مات عنها أو طلقها²⁵². أي أن الطلاق البائن بينونة كبرى هو الطلاق المكمل للثلاث لقوله تعالى بعد ذكر الطلقتين : ﴿ فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَتَرَاجَعَا إِنْ ظَنَّا أَنْ يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ يُبَيِّنُهَا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴾ (سورة البقرة، الآية 230). فكانت الطلقة الثالثة مزيلة للحل، فلا يملك العقد عليها إلا بعد أن تتزوج زوجا غيره، ويعاشرها، ويطلقها، وتنتهي عدتها²⁵³.

²⁵¹ Ibid. p. 86

²⁵² سابق، السيد. مرجع سابق. ص 277.
²⁵³ أبو زهرة، محمد. مرجع سابق. ص 309.

جاء مدلول "الطلاق البائن بينونة كبرى" الذي يحرم الزوجة على زوجها بتاتا في نص المادة 51 من قانون الأسرة، ويفهم من ذات المادة أنه يقع بعد ثلاث طلاقات متتالية متفرقات²⁵⁴. وجاء في نص المادة المذكورة أن:

<p>«<i>Tout homme ayant divorcé son épouse par trois fois successives ne peut la reprendre qu'après qu'elle se soit mariée avec quelqu'un d'autre, qu'elle en soit divorcée ou qu'il meurt après avoir cohabité.</i>»</p>	<p>"لا يمكن أن يراجع الرجل من طلقها ثلاث مرات متتالية إلا بعد أن تتزوج غيره وتطلق منه أو يموت عنها بعد البناء"²⁵⁵.</p>
---	---

لم ترد ترجمة للمصطلح المركب "الطلاق البائن بينونة كبرى" في نص المادة الفرنسي⁵⁰ لأن المصطلح العربي المركب لم يرد صراحة بل جاء ضمنيا من خلال ذات النص.

وجاء في كتاب مارسال دوكلو مصطلح «*La répudiation irrévocable* parfaite, «*bett*»²⁵⁶» دلالتا على "الطلاق البائن بينونة كبرى والبات". وقد استعملت تقنية النسخ لنقل المصطلح العربي المركب إلى اللغة الفرنسية. وهذه المرة استُعملت مفردة «*parfaite*» للدلالة على حصر إمكانية إعادة الزواج بين الطليقين. كما استُعينَ بتقنية الاقتراض حيث أضيف المصطلح المقترض بين مطّتين «*bett*».

²⁵⁴ بلحاج، العربي. مرجع سابق. ص 252.

²⁵⁵ Code de la famille. Op. Cit., Art. 51. p. 32.

²⁵⁶ DUCLOS, Marcel. Op. Cit., p.86.

ويشير المصطلح المقترض إلى "الطلاق البتة"²⁵⁷ و "يقال لما لا رجعة فيه"²⁵⁸ وجاء في حاشية الخرخشي "البتات أي الثلاث"²⁵⁹.

2- الطلاق بتراضي الزوجين divorce par consentement mutuel des deux époux

المقصود بـ"الطلاق بتراضي الزوجين" أن كل من الزوجين راض، أي موافق، على إيقاع الطلاق، ويريد حل الرابطة الزوجية بقناعة كاملة على أن استمرارها أصبح محالاً لأي سبب من الأسباب أو ظرف من الظروف تجعل أحدهما أو كليهما غير قادر على الاستمرار في هذه العلاقة، مما يجعل إرادة الطرفين متحدة من أجل إيقاع الطلاق²⁶⁰. و الفرق بين "الطلاق بتراضي الزوجين" و "الطلاق بإرادة الزوج" يكمن في موافقة الزوجة على الانفصال وودية إحداث الأمر في الصورة الأولى، عكس ما يحدث في الصورة الثانية حيث ينفرد الزوج في رغبة إيقاع الطلاق بينما قد تكون الزوجة رافضة له.

هذه الصورة هي آلية قانونية مستحدثة للحصول على الطلاق في وقت معقول ودون إحداث مشاكل ونزاعات تكون عواقبها غير محدودة.

كما أن الطلاق بالتراضي هو:

- إسهاد من المحكمة على رغبة الطلاق.

²⁵⁷ سابق، السيد. مرجع سابق. ص 271.

²⁵⁸ الفيومي، أحمد بن محمد بن علي المقرئ. مرجع سابق. كتاب الباء. ص 41.

²⁵⁹ الخرخشي، محمد بن عبد الله علي. مرجع سابق. ص 485.

²⁶⁰ ذيابي، باديس. مرجع سابق. ص 24

- دور القاضي يكون بتوثيق إرادة الطرفين في إيقاع الطلاق ولا يتعدى إلى مراقبة صحة ما اتفق عليه الطرفين.

- الطلاق بالتراضي لا يوصف لا بالابتدائية ولا بالنهائية²⁶¹.

جاء ذكر الطلاق بتراضي الزوجين في نص المادة 48 أعلاه، وهو إنهاء الرابطة الزوجية باتفاق الزوجين وبناء على رغبتهما معا أو بناء على طلب أحدهما وموافقة الآخر. ويتم هذا الطلاق بالرضا ودون خصام أو نزاع.²⁶²

جاءت العبارة المركبة « divorce par consentement mutuel des deux époux » مقابلة للمصطلح العربي المركب "الطلاق بتراضي الزوجين". استعان مترجم قانون الأسرة بتقنية "التعادل" « l'équivalence » لوجود عبارة تقابل مدلول المصطلح العربي باللغة الفرنسية. وباعتبار "الطلاق بتراضي الزوجين" صورة مستحدثة فقد يتطابق هذا المفهوم مع مفهوم المصطلح الفرنسي « divorce sur demande conjointe أي "طلب طلاق مشترك" وهو « divorce par consentement mutuel proprement dit »²⁶³ أي "هو الطلاق بالتراضي بآتم معنى الكلمة". ويتفق هذا المفهوم مع ما يتم فعلا من تقديم الزوج أو الزوجة عريضة مكتوبة إلى كتابة الضبط بالمحكمة، تعبر عن اتفاقهما الواضح والمشترك في إيقاع الطلاق²⁶⁴.

3- طلاق بطلب من الزوجة « divorce à la demande de l'épouse » :

²⁶³ CORNU, Gérard. Op. Cit., p. 281.

²⁶¹ المرجع نفسه. ص ص 24-26
²⁶² بلحاج، العربي. مرجع سابق. ص 258.

²⁶⁴ بلحاج، العربي. مرجع سابق. ص 259.

ويتجسد هذا الطلاق في التطلاق بطلب من الزوجة في حدود المادة 53 من قانون الأسرة وكذا في الخلع في حدود المادة 54 من نفس القانون.

التطبيق - Le divorce

Répudiation forcée ou divorce judiciaire

التطبيق لغة هو التخلي والإرسال وحل العقد، ويكون الإطلاق بمعنى الترك

والإرسال²⁶⁵.

وفي الاصطلاح هو "طلاق يملكه القاضي"²⁶⁶، وهو الطلاق عن طريق القاضي

بطلب من الزوجة، أي أنه يتم بحكم قضائي رغم معارضة الزوج، طالما أنها متضررة

في الحياة الزوجية. والقاضي يفرق بينها وبين زوجها طبقا لقواعد العدالة

والإنصاف²⁶⁷. ويتم حسب الحالات المستمدة من اجتهاد الفقهاء، فلم يرد فيها نص

صريح صريح، وقد روعي فيها التيسير على الناس تجنباً للحرَج، وتمشياً مع روح

الإسلام السمحة²⁶⁸. وقد ورد مصطلح "التطلاق" في نص المادة 53 من قانون الأسرة

:

<p>« Il est permis à l'épouse de demander le divorce pour les causes ci après... »</p>	<p>"يجوز للزوجة أن تطلب التطلاق للأسباب الآتية ..."²⁶⁹</p>
--	---

كما أوردت هذه المادة 10 أسباب تخول للزوجة طلب التطلاق.

²⁶⁵ ابن منظور. مرجع سابق. مجلد 9، ص 137.

²⁶⁶ أبو زهرة، محمد. مرجع سابق. ص 347.

²⁶⁷ بلحاج، العربي. مرجع نفسه. ص 273.

²⁶⁸ سابق، السيد. مرجع سابق. ص 287.

²⁶⁹ Code de la famille. Op. Cit., Art. 53. p. 33.

ما نلاحظه هو ترجمة مصطلح "التطليق" إلى اللغة الفرنسية بمصطلح « le divorce » بينما أشار المترجم إليه بالتفسير في نص المادة 48 من قانون الأسرة²⁷⁰، إذ جاء فيها « à la demande de l'épouse ». وكذلك في نص المادة 53 مكرر إذ جاء فيها²⁷¹ « divorce sur demande de l'épouse ». والجدير بالذكر أن استعمال المصطلح الفرنسي « le divorce » للدلالة على "الطلاق والتطليق" سواء قد يحدث لبسا وغموضا في المعنى، والحل قد يكون وجود قرينة أو تفسير كما جاء في نص المادة 36 « divorce sur demande de l'épouse » وعدم الاستغناء عن ذلك لأن استعمال المصطلح الفرنسي « le divorce » دون توضيح يعد نفيًا وطمسا للفرق الموجود والقائم بين مفهوم المصطلحين العربيين "الطلاق والتطليق".

وقد جاء في كتاب مارسال دوكلو المصطلحين المركبين « Répudiation forcée ou divorce judiciaire »²⁷² للدلالة على مفهوم التطليق. وقد يكون المصطلح المركب « Répudiation forcée » للدلالة على إمكانية إيقاع القاضي الطلاق دون موافقة الزوج (إن ثبت أحد أسباب التطليق المنصوص عليها بالمادة 53 من قانون الأسرة²⁷³). أما المصطلح المركب « divorce judiciaire » فقد يكون للإحالة لمدلول التطليق المتمثل في "الطلاق عن طريق القاضي".

²⁷⁰ Ibid. Art. 48. p. 31.

²⁷¹ Ibid. Art. 53. p. 35.

²⁷² DUCLOS, Marcel. Op. Cit., p. 94.

²⁷³ Code de la famille. Op. Cit., Art. 53. p. 33.

ويجب الإشارة عند ترجمة مصطلح "التطليق" أن طالب « le divorce ou la répudiation » هي الزوجة « l'épouse »، لأن ما يبدو بديها وضمي عند ذكر مصطلح "التطليق"، ليس بالضرورة كذلك عند ذكر المصطلحين الفرنسيين، أي « le divorce ou la répudiation ».

الخلع - « khol'â »

« khoula » - « télak el khoula »

"الخلع" بفتح الخاء لغة هو النزاع والإزالة، خلع الشيء يخلعه خلعا واخلعه: كنزعه²⁷⁴. ويقال خلعت النعل وغيره أي نزعته، وخالعت المرأة زوجها مخالعة إذا افتدت منه، وطلقها على فدية والاسم الخلع بالضم، وهو استعارة من خلع اللباس، لأن كل واحد منهما لباس للآخر فإذا فعلا ذلك فكأن كل واحد نزاع لباسه عنه²⁷⁵ بدليل قوله تعالى ﴿ هُنَّ لِبَاسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِبَاسٌ لَهُنَّ ﴾ (سورة البقرة، الآية 187). ويسمى "الخلع" الفداء لأن المرأة تفتدي نفسها بما تبدله لزوجها²⁷⁶.

أما اصطلاحا، فالخلع حسب تعريف ابن عرفة هو "عَقْدٌ مُعَاوَضَةٌ عَلَى الْبُضْعِ تَمَلِّكُ بِهِ الْمَرْأَةُ نَفْسَهَا وَيَمَلِّكُ بِهِ الزَّوْجُ الْعَوْضَ"²⁷⁷. وجاء في حاشية الخرشى أنه "الزوال والبينونة"²⁷⁸. وحسب تعريف الإمام أبو زهرة هو "طلاق

²⁷⁴ ابن منظور. مجلد 5، ص 130.

²⁷⁵ الفيومي، أحمد بن محمد بن علي المقرئ. مرجع سابق. كتاب الخاء. ص 191.

²⁷⁶ سابق، السيد. مرجع سابق. ص 295.

²⁷⁷ الرصاص، أبي عبد الله محمد الأنصاري. مرجع سابق. ص 275.

²⁷⁸ الخرشى، محمد بن عبد الله علي. مرجع سابق. ص 416.

في نظير مال تقدمه الزوجة لزوجها"²⁷⁹. وحسب تعريف السيد سابق هو "فراق الرجل زوجته ببذل يحصل عليه"²⁸⁰. و" الفقه أن الفداء إنما جعل للمرأة في مقابلة ما ببذل الرجل من طلاق، فإنه لما جعل الطلاق بيد الرجل إذا فرك* المرأة، جعل الخلع بيد المرأة إذا فركت الرجل"²⁸¹.

إن "الخلع" هو فراق نظير مال تقدمه الزوجة لزوجها والأصل فيه قوله تعالى : ﴿وَلَا يَجُزُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَإِنْ خِفْتُهُمَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾ (سورة البقرة، الآية 229). والخلع قانوناً هو دعوى ترفعها الزوجة ضد زوجها إذا بغضت الحياة معه ولم يكن من سبيل لاستمرار الحياة الزوجية وخشيت ألا تقيم حدود الله بسبب هذا البغض، والخلع يقتضي افتداء الزوجة نفسها وتنازلها عن جميع حقوقها الشرعية. فالخلع يؤدي إلى تطليق يسترد به الزوج ما دفعه، ويرفع عن كاهله عبئ أداء أي من الحقوق المالية الشرعية للزوجة من بعد ذلك، فيزول عنه بذلك أي ضرر، مما يجعل إمساكه للزوجة بعد أن تقرر مخالفته إضراراً خالصاً بها.

الأساس القانوني لنظام الخلع هو المادة 54 من قانون الأسرة إذ جاء فيها:

²⁷⁹ أبو زهرة، محمد. مرجع سابق. ص 279.

* الفرك: البغض، أو البغض بين الزوجين خاصة.

²⁸⁰ سابق، السيد. مرجع سابق. ص 295.

²⁸¹ ابن رشد. بداية المجتهد ونهاية المقتصد. دار الكتب الإسلامية المصرية، الجزء الثاني. ص 68.

<p>« <i>L'épouse peut se séparer de son conjoint, sans l'accord de ce dernier, moyennant le versement d'une somme à titre de « khol'à</i> ».</p>	<p>"يجوز للزوجة دون موافقة الزوج أن تخالع نفسها بمقابل مالي"²⁸².</p>
--	---

لقد ورد في النص الفرنسي، تفسير لعبارة "تخالع نفسها" بعبارة *se séparer de son conjoint*، أي الانفصال عن الزوج مع إيراد المقابل المالي *le versement d'une somme* الذي تتم بموجبه المخالعة، أي الانفصال، ليختم ترجمته بالاستعانة بالمصطلح المقترض «*khol'à*». ويمكن عدّ النص تعريفاً مقتضياً لمفهوم "الخلع" الذي سبق لنا تعريفه، وورود النص بهذا الشكل إنما هو دليل على استحالة ترجمة المصطلح العربي بمقابل يؤدي نفس الوظيفة في اللغة الفرنسية، لأن المفهوم العربي لا وجود له في اللغة الفرنسية، وبالتالي لا وجود للفظة فرنسية للدلالة عن المفهوم العربي فكانت الاستعانة بالتفسير والاقتراض لترجمته حلاً لا مفرّاً منه.

كما نقل مترجم قانون الأسرة مصطلح "الخلع" في نص المادة 57 من قانون الأسرة²⁸³ باستعمال تقنية الاقتراض حيث جاء ذكر نفس المقترض لكن دون تفسير هذه المرة باعتبار أن المادة 54 سبق وأن عرّقت بمفهوم المصطلح العربي.

وأورد مرسال دوكلو المصطلح المقترض «*khoul'a*» و المقترض المركب «*télak el khoul'a*» مقابلين لمصطلح "الخلع"²⁸⁴. فمصطلح الخلع إذن من

²⁸² Code de la famille. Op. Cit., Art. 54. p. 35.

²⁸³ Ibid. Art. 57. p. 36.

المصطلحات التشريعية المتميزة التي لا تجد لها مفهوماً مقابلاً في اللغة الفرنسية
ويصعب نقله بالاستغناء عن حروفه ودون إضافة عبارة موضحة للمفهوم الإسلامي.

"النشوز" – « Abandon du domicile conjugal »

نشزت المرأة نشوزاً: عصت زوجها، وامتنعت عليه، ونشز الرجل من امرأته
نشوزاً: بالوجهين: تركها وجفاها، وأصله الارتفاع، يقال نشز من مكانه نشوزاً:
بالوجهين إذا ارتفع عنه، والنشز بفتحيتين: المرتفع من الأرض²⁸⁵. والنشوز هو
الارتفاع، والعصيان بدليل قوله تعالى: ﴿ وَاللَّاتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ
وَأَخْبِرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ وَاضْرِبُوهُنَّ فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلاً إِنَّ اللَّهَ كَانَ
مَلِيماً كَبِيراً ﴾ (سورة النساء، الآية 34)، وقد جاء في صفوة التفسير أن المقصود
بـ"اللاتي تخافون نشوزهن" "هنّ النساء العاصيات المتمردات أي واللاتي يتكبرن
ويتعالين عن طاعة الأزواج فعليكم يا معشر الرجال أن تسلكوا معهن سبل
الإصلاح"²⁸⁶ أو هو التعالي عما أوجب الله سبحانه²⁸⁷.

وفي الشرع الزوجة الناشز هي "الخارجة من بيت الزوج بغير حق" والنشوز

بين الزوجين هو كراهة كل واحد منهما صاحبه، وهو الشقاق و البغض²⁸⁸.

جاء ذكر مصطلح النشوز في نص المادة 55 من قانون الأسرة:

²⁸⁴ DUCLOS, Marcel. Op. Cit., p.88.

²⁸⁵ الفيومي، أحمد بن محمد بن علي المقرئ. مرجع سابق. كتاب النون. ص 274.

²⁸⁶ الصابوني، محمد علي. مرجع سابق. ص 274.

²⁸⁷ أبو جيب، سعدي. مرجع سابق. ص 335.

²⁸⁸ المرجع نفسه. ص 335.

<p>« <i>En cas d'abandon du domicile conjugal par l'un des époux, le juge accorde le divorce et le droit aux dommages et intérêts à la partie qui subit le préjudice.</i> »</p>	<p>"عند نشوز أحد الزوجين يحكم القاضي بالطلاق وبالتعويض للطرف المتضرر" ²⁸⁹.</p>
---	---

تُرجمَ المصطلح العربي "نشوز" بالتفسير حيث وردت العبارة الفرنسية « **abandon du domicile conjugal** » التي تفسّر المصطلح التشريعي كما أن للعبارة الفرنسية علاقة بالمعنى الحقيقي للدلالة التشريعية للمصطلح العربي. وورود الترجمة بهذه الصفة، أي عن طريق التفسير، يظهر افتقار اللغة الفرنسية إلى مصطلح مقابل قد يؤدي دلالة المصطلح العربي.

العدة - Retraite légale

aïdda

"العدة" بكسر العين وتشديد الدال في اللغة الإحصاء، يقال عدت الشيء عدة، أي حصيته إحصاء، والجمع عدد ²⁹⁰. وهي مقدار ما يعد، ومبلغه ²⁹¹ ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَتَاكُمْ مِنْ كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ وَإِنْ تَعَدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تَحْصُوهَا إِنَّ الْإِنْسَانَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ﴾ (سورة ابراهيم، الآية 34) وعدة المرأة قيل أيام أقرائها مأخوذ من العدّ والحساب، وقيل تربصها المدة الواجبة عليها ²⁹².

²⁸⁹ قانون الأسرة. مرجع سابق. مادة 55. ص 35.

²⁹⁰ ابن منظور. مجلد 10. ص 56.

²⁹¹ أبو جيب، سعدي. مرجع سابق. ص 243.

²⁹² الفيومي، أحمد بن محمد بن علي المقرئ. باب العين. ص 44.

أما اصطلاحاً فقد عرفها ابن عرفة بقوله "العِدَّةُ مُدَّةٌ مَنَعَ النِّكَاحَ لِفَسْخِهِ أَوْ مَوْتِ الزَّوْجِ أَوْ طَلَاقِهِ"²⁹³. وقال الإمام أبو زهرة أن العدة "أجل ضرب لانقضاء ما بقي من آثار النكاح"²⁹⁴. وهي "اسم المدة التي تنتظر فيها المرأة و تمتع عن التزويج بعد وفات زوجها أو فراقه لها"²⁹⁵. وقد أجمع العلماء على وجوبها، لقوله تعالى ﴿وَالْمُطَلَّاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِيهِ أَرْحَامِهِنَّ إِنْ كُنَّ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَبِعُوْلَتِهِنَّ أَحَقُّ بِرَحْمَتِهِ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِطْلَاقًا وَلَكِنَّ مِثْلُ الذِّي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفَةِ وَالرَّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ (سورة البقرة، الآية 228)

العدة إذن هي المدة التي تنتظرها الزوجة بعد وقوع الفرقة، أو الوفات، أو الفسخ بحيث لا يجوز لها أن تتزوج قبل انقضائها. وقد نص المشرع الجزائري على أنه من بين النساء المحرّمات مؤقتاً المعتدة من طلاق أو وفات²⁹⁶.

وجاء ذكر العدة وأنواعها في الفصل الثاني من الباب انحلال الزواج²⁹⁷. ونقل المترجم مصطلح العدة بالمصطلح المركب « Retraite légale »، ويكون بذلك قد اقترح تفسيراً. ولم يضيف المقترض « idda » إلا في عنوان الفصل.

بينما قام مارسال دوكلو بإعطاء معادل لمصطلح عدة وهو « le délai de viduité » ويدل هذا المصطلح الفرنسي المركب على مدة الانتظار بعد فقدان

²⁹³ الرصاص، أبو عبد الله محمد الأنصاري. مرجع سابق. ص 305.

²⁹⁴ أبو زهرة، محمد. مرجع سابق. ص 372.

²⁹⁵ سابق، السيد. مرجع سابق. ص 325.

²⁹⁶ Code de la famille. Op. Cit., Art. 30. p. 24.

²⁹⁷ Ibid. p37.

الزوج وبالامتداد استعمل لمدة الانتظار بعد الطلاق لعدم اختلاط الأنساب²⁹⁸. وما يجب الإشارة إليه أن عدة المتوفى عنها زوجها، حسب الشريعة الإسلامية، تكون احتراماً لذكرى الزوج وإن تمّ التأكد من براءة الرحم. عكس ما يسمح به « le délai de viduité من استثناء في حالة استصدار "شهادة عدم الحمل" - «certificat de non-grossesse»²⁹⁹. وبالتالي يكو المعادل الفرنسي المقترح فيه بعض من التضارب مع مفهوم المصطلح الإسلامي وما يدل عليه من صرامة في احترام أوامر الله تعالى وعدم اختلاط الأنساب وذكرى الزوج المتوفى.

كما جاءت، في نفس الكتاب، المصطلح المقترضة والمنسوخة الآتية: « aïdda » و « délai d'aïdda »³⁰⁰ « retraite d'aïdda » للدلالة على تميّز المفهوم الإسلامي.

ونشير أن مرسال دوكلو يستعمل المصطلح الفرنسي المركب « délai de continence »³⁰¹ للدلالة على مدة انتظار المرأة في حال الطلاق الرجعي و في حال فسخ الزواج عند الطلاق من إحدى المحرمات أو بفعل الزنا، ويدل مصطلح « continence » على الطهارة والعفة³⁰² أي عن الامتناع.

الاستبراء la retraite légale

²⁹⁸ CORNU, Gérard. Op. Cit., p. 245

²⁹⁹ ينظر الملحق الثاني. ص ص 168-169

³⁰⁰ DUCLOS, Marcel. Op. Cit., p.18.

³⁰¹ Ibid. p. 85.

³⁰² حقي، ممدوح. مرجع سابق. ص 51.

جاء في المصباح المنير "استبرأت المرأة : طلبت براءتها من الحبل، قال الزمخشري: استبرأت الشيء طلبت آخره لقطع الشبهة"³⁰³. والاستبراء: طلب البراءة³⁰⁴. وجاء في مواهب الجليل أن "الاستبراء مشتق من التبرؤ وهو التخلص، ثم استعمل لغة في الاستقصاء والبحث والكشف عن الأمر الغامض"³⁰⁵.

أما اصطلاحاً فقد عرف ابن عرفة الاستبراء فقال أنه "مُدَّةٌ دَلِيلِ بَرَاءَةِ الرَّحْمِ لَا لِرَفْعِ عِصْمَةٍ أَوْ طَلَاقٍ، قَالَ: فَتَخْرُجُ الْعِدَّةُ وَيَدْخُلُ اسْتِبْرَاءُ الْحُرَّةِ وَلَوْ لِلْعَانِ وَالْمَوْرُوثَةِ لِأَنَّهَ لِلْمَلِكِ لَا لِذَاتِ الْمَوْتِ"³⁰⁶. والحكمة من الاستبراء معرفة براءة الرحم لحفظ الأنساب³⁰⁷.

جاء ذكر مصطلح الاستبراء في نهاية نص المادة 34³⁰⁸ :

<p>«<i>Tout mariage contracté avec l'une des femmes prohibées est déclaré nul avant et après sa consommation. Toutefois, la filiation qui en découle est confirmée et la femme est astreinte à une retraite légale.</i>»</p>	<p>"كل زواج بإحدى المحرمات يفسخ قبل الدخول وبعده ويترتب عليه ثبوت النسب، ووجوب الاستبراء".</p>
--	--

³⁰³ الفيومي، أحمد بن محمد بن علي المقرئ. كتاب الباء. ص 53.

³⁰⁴ سعدي، أبو جيب. مرجع سابق. ص 35.

³⁰⁵ المغربي، أبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن، المعروف بالحطاب الرعيني. مرجع سابق. ص 515.

³⁰⁶ الرصاص، أبو عبد الله محمد الأنصاري. مرجع سابق. ص 308.

³⁰⁷ المرجع نفسه. ص 309.

³⁰⁸ Code de la famille. Op. Cit., Art. 26. p. 34.

قابل مترجم قانون الأسرة مصطلح "الاستبراء" بالمصطلح المركب « Retraite légale ». والملاحظ أن المشرع يميز بين مدة انتظار المتزوجة زواجا صحيحا ويطلق عليها مصطلح "العدة"، وبين المدة التي تنتظرها الزوجة بعد فسخ زواجها بعد الدخول في حال الزواج من إحدى المحرمات ويطلق عليها مصطلح "الاستبراء". إلا أن النص الفرنسي لا يبين الفرق الوارد في استعمال كل من "العدة" و"الاستبراء" حيث يرد المصطلح المركب « Retraite légale » للدلالة عليهما سواء.

وقد قابل مارسال دوكلو مصطلح "الاستبراء" بالمصطلح الفرنسي المركب « état d'istriba »³⁰⁹.

خلاصة القول فيما يخص العدة والاستبراء، هو أن العدة هي مدة انتظار ويتم فيها التأكد من براءة الرحم حتى لا تختلط الأنساب بعضها ببعض³¹⁰، ورغم هذا فلا يطلق على مدة الانتظار في حال الزواج بإحدى المحرمات، أو الاغتصاب أو حالات الوقوع في الحرام مصطلح "العدة" وإنما يطلق عليها مصطلح الاستبراء، فيكون الفرق بين العدة والاستبراء في المواضع. كما يكون للعدة معنى تعبدي، فالمرأة المعتدة وإن علمت براءة رحمها لا بد لها من العدة³¹¹.

³⁰⁹ DUCLOS, Marcel. Op. Cit., p.18.

³¹⁰ سابق، السيد. مرجع سابق. ص 225.

³¹¹ بن الطاهر، الحبيب. مرجع سابق. ص 196.

يتبين لنا من خلال الدراسة التحليلية النقدية المقارنة أن ترجمة المصطلحات المستمد من الشريعة الإسلامية تمت حسب منهج حرفي في أغلبه (اقتراض ونسخ). ما عدا بعض الاستثناءات المتمثلة في مصطلحات مثل الزواج والخطبة والصداق وتعدد الزوجات، استلزمت بعض منها زيادة عبارة شارحة أو اقترنت بالمصطلح المقترض. بينما لم ترد بعض المصطلحات الدالة على مفاهيم أساسية في نص قانون الأسرة مثل: الطلاق الرجعي والطلاق البائن بينونة كبرى، بل يمكن التعرف عليها من خلال نصوص المواد المشيرة إليها. ويقدم كتاب مارسال دوكلو ترجمات لتلك المصطلحات الإسلامية المركبة، غير الواردة في قانون الأسرة الجزائري، حيث تترجم باستعمال تقنية النسخ، أو بالأحرى نسخ التعابير، الذي يحترم البنية التركيبية للغة العربية فيدخل بذلك نمطا تعبيريا غريبا عن اللغة الفرنسية.

والجدير بالذكر، أنه على حد تعبير جون كلود جيمار، ما يجوز في كتب الأدبيات القانونية قد لا يصلح في نص قانوني مثل قانون الأسرة الجزائري لأن الترجمات المقترحة باللغة الفرنسية لا تكتسب دلالة سوى بإضافة تفسيرات أو شروح يستعين بها المترجم لإيضاح المفهوم ولا يسع نص تشريعي مثل نص مدونتي لمثل تلك الشروح التي قد تطول.

وعموما ركز صائغ أو مترجم قانون الأسرة الجزائري على الاستعانة بمصطلحات فرنسية متداولة وشائعة الاستعمال كلما أمكن الأمر ذلك. كما استعان

بالتفسير (وأقصد به الشرح) والافتراض والنسخ عند عدم تطابق المفاهيم أو عدم وجودها أصلاً. وما تقدم من ترجمات دليل على أن ترجمة مثل هذه المصطلحات ممكنة على الرغم من التعقيدات الكثيرة التي يطرحها عدد كبير منها. وقد تمّ التغلب على بعض منها ولو بترجمات تقريبية، ولكنها مقبولة.

الكتابة

مجمل القول أن بحثي هذا ساعدني على صياغة فكرة ولو بسيطة حول ما يمكن أن يواجه المترجم القانوني من إشكالات عند ترجمة المصطلحات المستمدة من الشريعة الإسلامية، وذلك انطلاقاً من التساؤلين الواردين في بداية العمل. وقد تمّ الخوص إلى نتائج أجملها في النقاط الآتية:

1- ترجمة المصطلحات القانونية المستمدة من الشريعة الإسلامية عملية معقدة تتطلب الإمام بمعانيها اللغوية والفقهيّة والتشريعية كي يتسنى للمترجم الاهتداء إلى المعاني الحقيقيّة وإلى الدلالات التي تختص بها تلك المصطلحات في كنف الشرع والقانون، وكي يأخذها المترجم بعين الاعتبار عند ترجمة النص من اللغة العربية إلى اللغة الفرنسية.

2- يتعذر على المترجم نقل المصطلحات القانونية، الواردة في نص قانوني يعتمد الشريعة الإسلامية مصدراً أساسياً في سنّ أحكامه القانونية والتنظيمية، دون سابق معرفة وإلمام بالمحتوى الفقهي والقانوني الذي تحمله تلك المصطلحات، وإن تعذرت المعرفة السابقة وجب العودة إلى المصادر والمراجع ومؤلفات أهل العلم والمختصين وكذا العودة إلى القواميس والمعاجم الأحادية والثنائية اللغة.

3- بعض المصطلحات القانونية المستمدة من الشريعة الإسلامية تعبّر عن مفاهيم عامة، ومبادئ مشتركة بين الإنسانية منذ غابر الأزمان. أي أنها مرآة لما عبّر عنه

جورج مونان بـ"الكليات اللغوية"، أو السمات المشتركة الموجودة بين كل اللغات، أو في كل الثقافات المعبر عنها بهذه اللغات، ويتم اللجوء في هذه الحال إلى الترجمة باستعمال تقنية التعادل بهدف إيجاد صيغة مرادفة في اللغة الهدف للوضعية الأصل. وتتطلب مثل هذه التقنية معرفة واسعة بكل من اللغة المصدر واللغة الهدف، وتشمل كل المستويات اللغوية منها والثقافية. ومثال هذه المصطلحات: "الزواج" و"إنهاء الزواج".

4- بعض المعادلات لا تفي بالمدلول العربي وتعد طمسا لخصوصيته ولكل ما يرمز إليه إذ أن مفهوم اللغة الهدف قد يتعارض مع مفهوم اللغة المصدر ويحدث خسارة وسوء فهم وأكثر من هذا قد يحو مقومات المفهوم الأصلي. ومثال ذلك: « la dot , le tuteur » و مصطلح « le divorce » للدلالة على مفهوم "الطلاق والتطليق" سواء.

5- بعض المصطلحات تحمل خصوصية القاعدة القانونية بدالها ومدلولها، وتعبر عن مفهوم غير وارد في الثقافة الهدف وقد ينعدم تماما. لذلك كان من الصعب الاستغناء عن حروفها وتعتبر هذه المصطلحات خير دليل على حالات "عدم قابلية الترجمة". ويبدو هذا جليا من خلال مصطلحات تتميز بالخصائص الآتية:

- تترجم لكن تحتاج إلى التفسير (la paraphrase)، لذلك يقترن المصطلح المقترض بعبارة مفسرة تساهم في نقل الشكل والمضمون وتضمن تمرير غيرية (l'altérité) المصطلح المستمد من الشريعة الإسلامية. ومثال ذلك مصطلح "الخلع" إذ

ترجم بـ **séparation moyennant le versement d'une somme à titre** « khol'à » .de

- تقتض دون تفسير فيرد المصطلح المقترض وحده مثل: مصطلحي "الفاحة"

و"الولي" وترجمتهما هي على التوالي **La Fatiha** و « wali » Le .

- أحيانا يفتن المصطلح المقترض والمصطلح المعادل مثل مصطلح "الخطبة"

الذي قوبل بـ **Les fiançailles** و « El khitba » و مصطلح "الولي" الذي قوبل

بـ « wali » Le في موضع و بـ **Tuteur** في موضع آخر، وهذا خير دليل على

الصعوبة التي تواجه ترجمة مصطلحات ميدان متخصص مثل القانون تتميز بانتمائها
الديني والثقافي.

6- بعض المصطلحات ترجمت بعبارة مفسرة لعدم وجود تقابل معجمي ولا بنائي،

ومثال ذلك : مصطلح "المحصنة" وترجم بـ « La femme déjà marié »

ومصطلح "النشوز" وترجم بـ « Abandon du domicile conjugal ».

7- بعض المصطلحات لم ترد في قانون الأسرة الجزائري بل تم استنباطها من

خلال ما ورد في النصوص القانونية ولذلك لجأت لكتاب مراسل دوكلو، وما يمكن

استنتاجه من جملة المصطلحات والتعابير الواردة فيه هو:

- كثرة ورود المصطلحات المقترضة مثل : « Nikah, Fatiha, Aïdda ».

- اقتران المصطلح المقترض بتركيب تعبيرية مترجم حرفيا بتقنية النسخ، ومثال ذلك:

• الطلاق الرجعي وترجم بـ « répudiation révocable, redjai »

• الطلاق البائن بينونة صغرى وترجم بـ la répudiation irrévocable

imparfaite, ou « bain »

والجدير بالذكر فيما يخص المصطلحات الواردة في كتاب مارسال دوكلو هو حضور المصطلح المقترض في غالب الحالات رغم ورود مصطلحات معادلة أو تراكيب تعبيرية منسوخة، إلى جانب حضور التفسير (la paraphrase)، وهذا خير دليل على الصعوبة التي يواجهها من يتعامل مع المصطلحات المستمد من الشريعة الإسلامية لا ينفصل فيها الشكل عن المضمون لضمان عبور غيرية (l'altérité) المصطلح وكذلك المحتوى التشريعي الذي تحمله. و الأمثلة عديدة منها :

• الطلاق « Divorce, Télak » (معادل + مقترض)

• الصداق « Mahr ou sadak », « la dot, « don nuptial » (معادل +

نسخ + مقترض)

8- ترجمة المصطلحات القانونية المستمدة من الشريعة الإسلامية، تتطلب تآزر جهود صائغ النص العربي و مترجم النص إلى اللغة الفرنسية. فلقد لاحظنا تدببا في التقنيات وعدم ورود تسمية بعض المفاهيم رغم وجود النص الدال عليها، ومثال ذلك: "الطلاق الرجعي" و"الطلاق البائن بينونة صغرى" و"البائن بينونة كبرى" وقد يعود عدم ورود التسمية راجع إلى الحرج والصعوبة التي تواجه صائغ النص القانوني باللغة

الفرنسية وإلى أفراد المادة القانونية الإسلامية باعتبارها تنهل من مصدر إلهي بالدرجة الأولى، بينما مصدر القانون الفرنسي الخاص بالأشخاص وضعي.

9- لكي يكون نص قانون الأسرة الجزائري ناصا يعتمد عليه حق اعتماد ويمكن الاحتكام إليه في حالات اللبس والغموض عند ترجمة الوثائق القانونية التي تتطلب ترجمة معتمدة من طرف وزارة العدل والمجالس القضائية المختصة، يجب إعادة النظر في كلا النصين لمحاولة تدارك التدبدبات، وحبذا لو تضافرت الجهود العربية لوضع مقابلات موحدة للمصطلحات القانونية المستمدة من الشريعة الإسلامية، من منطلق توافق ووحدة المفهوم التشريعي مما يسهل عمل صائغي النصوص القانونية.

وختاما، أرجو أن أكون قد وفقت في إبراز ولو جزء بسيط من إشكالية ترجمة المصطلحات المستمدة من الشريعة الإسلامية إلى اللغة الفرنسية، ومعذرة إن كنت قد أخطأت أو قصرت. وأجدد شكري وامتناني لكل من مدّ لي يد العون، وعلى رأسهم مشرفي الأستاذ الفاضل والأخ الناصح المرشد الدكتور فرحات معمري، والأب العطوف الحاني السيد رئيس قسم الترجمة بجامعة قسنطينة الدكتور عمار ويس الذي لم يتردد في إسداء النصح والتوجيه والإرشاد رغم كثرة انشغالاته.



الملحق الثاني

نُبت مزوج اللغة لجملة المصطلحات المدروسة

لكل مصطلح معنى يستقيه من اللغة العامة، ثم يخصص هذا المعنى فينفرد به مفهوم جديد ينقله إلى ميدان تخصصي، ألا وهو القانون، وذلك بإضافة بعض السمات الدلالية المميّزة له.

لذلك سوف نحاول إدراج تعريف لغوي موجز لكل لفظة عربية مع ذكر تعريف اصطلاحي نراه يتناسب مع ما اقتضاه المشرع في نصوص قانون الأسرة الجزائري. ونعتمد في التعريف اللغوي على القواميس المذكورة في قائمة المراجع والمصادر، أما التعريف الاصطلاحي فسوف نذكر اسم صاحبه بين قوسين، و يكون، بطبيعة الحال، قد سبق إدراجه في الدراسة التحليلية النقدية المقارنة للترجمة ومؤلفات أصحاب التعاريف المذكورة في قائمة المراجع والمصادر.

أما فيما يخص المصطلحات الواردة باللغة الفرنسية، فسوف ندرج تعريفا اصطلاحيا كلما تعلق الأمر بمصطلح متداول وشائع، يعتبر بمثابة "معادل équivalent" للمصطلح العربي. ذلك أن مبدأ "التعادل l'équivalence" يقتضي وجود صيغة مرادفة في اللغة المنقول إليها، ليكون التعريف، بذلك، فرصة لمواجهة المفاهيم وملاحظة مدى تطابقها أحيانا وتنافرها أحيانا أخرى. وسوف نعتمد على قاموس جيرار كورني:

Gérard .Cornu. Vocabulaire juridique. Association Henri Capitant.
Presses universitaires de France, Paris, 5^{ème} édition janvier, 1996.

وهو القاموس الذي استغرق إنجازه مدة 13 عاما ويتضمن قرابة 1700 مصطلح قانوني.

كما سنعتمد على قاموسي :

- Dictionnaire Encyclopédique Quillet, Editions Quillet, 1990.
- Hachette, Dictionnaire du français, Imprimerie Herissey, Evreux. Nouvelle édition, 1995.

لتعريف مصطلحي « Polygamie et Tétragamie » الغير واردين في قاموس « Vocabulaire juridique ».

أما المصطلحات والتعابير التي وردت باستعمال تقنية الاقتراض أو النسخ أو عن طريق التفسير فسوف ترد مع ذكر التقنية بين قوسين. ذلك أن ورودها بتلك الصفة يعني انعدام تطابق المفاهيم تارة وانعدام وجودها إطلاقا تارة أخرى.

<u>Terme en langue française</u>	<u>المصطلح العربي</u>
<u>Le mariage</u> : dér. de marier, lat. maritare. union légitime d'un homme et d'une femme en vue de vivre ensemble et de fonder une	الزواج: الاقتران والاختلاط. — اصطلاحا: عقد يفيد حلّ العشرة بين الرجل والمرأة وتعاونهما، ويحدد ما لكليةما من حقوق وما عليهما من

famille.	واجبات. (الإمام أبو زهرة)
<p>Le mariage. (équivalent)</p> <p>Nikah. (emprunt)</p>	<p>النكاح: الضم والاختلاط والجمع.</p> <p>وتستخدم لفظة "النكاح" بمعنى الزواج، وقد استعملها القرآن الكريم في هذا المعنى ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْرَمُوا عُقْدَةَ النَّكاحِ حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجْلَهُ﴾ (سورة البقرة- الآية 235)</p> <p>— اصطلاحاً:</p> <p>— النَّكاحُ عَقْدٌ عَلَىٰ مُجَرَّدِ مُتْعَةِ التَّلَذُّذِ بِأَدَمِيَّةٍ، غَيْرُ مُوجِبٍ قِيمَتَهَا بَبَيِّنَةٍ قَبْلَهُ، غَيْرُ عَالِمٍ عَاقِبَتَهَا حَرَمَتَهَا إِنْ حَرَمَهَا الْكِتَابُ عَلَى الْمَشْهُورِ أَوْ الإِجْمَاعُ عَلَى الْآخِرِ. (ابن عرفة)</p>
<p>Les fiançailles : sust. Fém. plr. – Dér. De fiancer: prendre un engagement, lui-même dér. Par l'intermédiaire d'un ancien fiancé, de fier, lat. fidare.</p> <p>Promesse mutuelle de mariage, généralement entourée d'un certain cérémonial (familiale ou mondain) qui ne constitue pas un</p>	<p>الخطبة: بالضم: الكلام المنشور والمسجّع ونحوه، الذي يخاطب به متكلم فصيح جمعا من الناس لإقناعهم.</p> <p>— من الكتاب تعني صدره.</p> <p>الخطبة: بالكسر: طلب النكاح.</p> <p>— اصطلاحاً:</p> <p>— التماس التزويج والمحاولة عليه صريحا مثل أن يقول فلان يخطب فلانة</p>

<p>engagement contractuel civilement obligatoire.</p> <p>El khitba. (emprunt)</p>	<p>أو غير صريح كيريد أن يدخل في زمرتكم. (الخرشي)</p> <p>— طلب الرجل يد امرأة معينة للزوج بها والتقدم إليها أو إلى ذويها ببيان حالة، ومفاوضتهم في أمر العقد ومطالبه ومطالبهم بشأنه.</p> <p>(الإمام أبو زهرة)</p>
<p>La Fatiha. (emprunt)</p>	<p>الفاحة: فاتحة الشيء: أوله</p> <p>— اصطلاحاً: الصيغة التي يتم بها الاتفاق على الزواج.</p> <p>(محمد محدة وبلقاسم شتوان)</p>
<p>Le « dokhoul ». (emprunt)</p> <p>La consommation : lat. ecclés. Consummatio.</p> <p>Dans l'expression consommation du mariage, désigne l'union charnelle des époux.</p> <p>Le « bina ». (emprunt)</p>	<p>الدخول: نقيض الخروج</p> <p>— بالمرأة: كناية عن الجماع أول مرة، وغلب استعماله في الوطاء المباح.</p> <p>البناء: الدخول بالزوجة.</p> <p>يقال: بنى على أهله : دخل بها، إذا زفت إليه.</p> <p>وأصله أن الرجل كان إذا تزوج بنى للعرس خباء جديداً، وعمّره بما يحتاج إليه، أو بنى له تكريماً، ثم كني به عن الجماع.</p>

<p>La Dot : lat. dos, dotis.</p> <p>1. (sens large). Biens donnés à l'un des époux par contrat de mariage.</p> <p>2. Désigné naguère, sous le régime dotale, les bien apportés par la femme en se mariant et dont le mari avait l'administration et la jouissance en vue de subvenir aux charges du mariage.</p> <p>Un don nuptial : (paraphrase)</p>	<p>الصدّاق: مهر المرأة. وقد أُصدّق المرأة حين تزوجها أي جعل لها صدّاق. وقيل إنه مأخوذ من الصدق ضد الكذب لأن دخوله بينهما دليل على صدقهما في موافقة الشرع.</p> <p>للصدّاق عدّة أسماء وردت في القرآن منها النحلة، والفريضة، والأجر.</p> <p>— اصطلاحاً:</p> <p>— كَوْنُهُ مُنْتَفِعًا بِهِ لِلزَّوْجَةِ مُتَمَوِّلًا.</p> <p>(ابن عرفة)</p> <p>— حق من حقوق الزوجة على زوجها. هدية لازمة وعطاء مقرر.</p> <p>(الإمام أبو زهرة)</p> <p>— كل متمول أوجبه الشارع على الرجل، وجعله حقاً للمرأة في مقابل الاستمتاع بها في النكاح الصحيح والفاقد والوطء بشبهة.</p> <p>(محمد محدة)</p>
<p>La dot de parité : (calque)</p> <p>Sadaq el mithl : (emprunt)</p> <p>la dot coutumière : (calque)</p>	<p>صدّاق المثل: أو مهر المثل</p> <p>— اصطلاحاً:</p> <p>— يعتبر بما هي عليه من مال وجمال وأبوة وأقرانها في سنّها. (ابن عرفة)</p>

<p>la dot légale : (calque)</p> <p>la dot d'équivalence : (calque)</p>	<p>— ما يرغب به مثله فيها باعتبار دين وجمال وحسب ومال. (الخرشي)</p> <p>— المهر الذي تستحقه المرأة، مثل مهر من يماثلها وقت العقد في السن، والجمال، والمال، والعقل، والدين، والبيكاره، والثيوبه، والبلد وكل ما يختلف لأجله الصداق. (السيد سابق)</p>
<p>« El wali »- « L'ouali » :</p> <p>(emprunt)</p> <p>Tuteur : lat. tutor : défenseur, protecteur, gardien.</p> <p>Organe exécutif de la tutelle, chargé de veiller sur la personne et de gérer les biens du pupille ou du majeur en tutelle et de la représenter dans les actes juridiques.</p> <p>Tutelle : lat. tutela, du v. tueri : protéger.</p> <p>Régime de protection institué par la loi pour sauvegarder dans leur personne et leurs biens, certains individus incapables de pourvoir eux-mêmes à leurs intérêts et dont la charge incombe, sous la surveillance du juge des tutelles, à</p>	<p>الولي : المعتق والعتيق وابن العم، والناصر، وحافظ النسب، والصديق.</p> <p>— اصطلاحاً:</p> <p>— مَنْ لَهُ عَلَى الْمَرْأَةِ مَلِكٌ أَوْ أُبُوَّةٌ أَوْ تَعْصِيبٌ أَوْ إِيصَاءٌ أَوْ كَفَالَةٌ أَوْ سُلْطَنَةٌ أَوْ ذُو إِسْلَامٍ. (ابن عرفة)</p> <p>— من له ولاية العقد ولو تولاه غيره بإذنه. (الخرشي)</p> <p>— من له القدرة على إنشاء عقد الزواج نافذا من غير حاجة إلى إجازة أحد. (الإمام أبو زهرة)</p> <p>الولاية :</p> <p>القدرة على إنشاء العقد نافذا من غير حاجة إلى إجازة من أحد. (الإمام أبو زهرة)</p>

<p>divers organes : tuteur, conseil de famille, subrogé tuteur, etc.</p>	
<p><u>Polygame</u> : add, et n. (gr. poly. nombreux et gamos, mariage), celui qui est marié à plusieurs femmes, ou celle qui est mariée à plusieurs hommes en même temps (dans ce cas on dit plutôt polyandre).</p> <p><u>La polygamie</u> :</p> <p>— n. f. (de polygame) état d'un homme qui a plusieurs femmes. On l'oppose généralement à polyandrie.</p> <p>(Dictionnaire Encyclopédique Quillet. p.5350)</p> <p>— n. f. état d'une personne polygame. Bas lat. polygamia, du gr. polygamos.</p> <p>(Hachette, Dictionnaire du français. p. 1100)</p> <p><u>La tétragamie*</u> : (néologisme)</p> <p>Tétra : préf. qui vient du grec τετρα (tetra), contraction de τέσσαρες (tessares) qui signifie quatre, et qui entre dans la composition d'un assez grand nombre de termes scientifique.</p> <p>(Dictionnaire Encyclopédique Quillet.</p>	<p>تعدد الزوجات : التعدد : الكثرة تعدد الزوجات : حدده الإسلام بأربعة زوجات تطبيقاً لقوله تعالى : ﴿فَأَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرَبَاعًا﴾ (سورة النساء، الآية 3)</p>

p.5350)

Tétr(a) : préfix, du grec tetra, de tessares, « quatre ».

(Hachette, Dictionnaire du français. p. 1100)

En conclusion :

* **tetra** : quatre, **gamos** : mariage d'où **tétragamie** : quatre mariage.

La femme déjà marié :
(paraphrase)

les femmes en puissance de mari : (paraphrase)

المحصنة: تدل على المنعة وهي العزة والقوة التي تمنع الغير من الوصول إلى من اتصف بها بإيذاء أو تنقص.

— اصطلاحاً:

1. الاعفاف عن الزنا وتحصين النفس من الوقوع في الحرام، بدليل قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ الْغَافِلَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ لَعُنُوا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ (سورة النور، الآية 23).

2. الزواج كما في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا

أُحْصِنَ﴾ (سورة النساء، الآية 25) أي

زوجنّ ، ويقال للمرأة محصنة لأنها

تستعف بالزوج عن الزنى.

3. الحرية فقد ورد لفظ المحصنات

	<p>بمعنى الحرائر كما في قوله تعالى : ﴿عَلَيْمِن نَّصِفُهُ مَا حَكَى الْمُصَنِّاتِ مِنْ الْعَذَابِ﴾ (سورة النساء، الآية 25)</p>
<p><u>Dissolution du mariage</u> : Dissolution : rupture d'un lien ; dissociation d'un groupe qui met fin légalement à une communauté d'intérêt et à l'existence juridique de ce groupe, dans des cas spécifiés (cause de dissolution) et avec des conséquences déterminées (comptes, liquidation, partage, etc.). Ex. Dissolution du mariage par le décès d'un époux ou le divorce (C. civ., a. 227)</p>	<p>"انحلال الزواج": هو إنتهائه يقال حلَّ العقد، حلَّ حلاً أي فكَّها، ونقضها. — هو ما يصطلح عليه أبو زهرة بـ "الفرقة". و الفرق جمع فرقة، وهي في اللغة الافتراق. ويقال فرقت بين الحق والباطل أي فصلت بينهما. — اصطلاحاً: انتهاء عقد الزواج بسبب من الأسباب التي توجب انتهاءه، أو هي ما يترفع به عقد الزواج وتتحل به الرابطة الزوجية وانقطاع ما بين الزوجين من علاقة. (بلحاج العربي)</p>
<p><u>Divorce</u> : lat. divortium. Dissolution du mariage prononcée, à la demande des époux ou de l'un d'eux, par le tribunal de grande instance, dans les cas selon les formes déterminés par la loi. Répudiation : lat. repudiatio :</p>	<p>الطلاق : إزالة القيد، الحل والانحلال والتخلية. — اصطلاحاً: — صفةٌ حُكْمِيَّةٌ ترفعُ حِلِّيَّةَ متعةِ الزَّوجِ بزوجتهِ موجباً تكرُّرها مرتينِ للحُرِّ</p>

<p>action de rejeter, rejet.</p> <p>1. Rupture du mariage par la volonté libre et unilatérale d'un époux (sans contrôle de justice ni d'accord du conjoint répudié), mode de dissolution abandonné au gré d'un seul époux, non admis en droit français.</p> <p>2. Renonciation à un droit acquis, abandon d'un droit déjà né (ou d'une qualité que l'on possède). Ex. répudiation d'une succession, renonciation à cette succession.</p>	<p>ومرّةً لذي رقّ حرمتها عليه قبل زوج.</p> <p>(ابن عرفة)</p> <p>— : رفع قيد النكاح في الحال، أو المآل بلفظ مشتق من مادة الطلاق أو في معناها. (الإمام أبو زهرة)</p> <p>—: حل رابطة الزواج، وإنهاء العلاقة الزوجية. (السيد سابق)</p>
<p>« divorce par la volonté de l'époux » : (calque)</p>	<p>الطلاق بإرادة الزوج: حل الرابطة الزوجية الصحيحة من جانب الزوج بلفظ مخصوص أو ما يقوم مقامه في الحال أو المآل.</p> <p>(محمد مصطفى شلبي)</p> <p>— هو الطلاق بالمعنى الفقهي الدقيق، أي حق خالص للزوج.</p> <p>(محمد كمال الدين إمام)</p>
<p>« répudiation révocable, redjaï » :</p> <p>« répudiation révocable : calque redjaï » : emprunt</p>	<p>الرجعة : بالفتح بمعنى الرجوع. وهي المرة الواحدة من الرجوع</p> <p>— اصطلاحاً:</p> <p>— رَفْعُ الزَّوْجِ أَوْ الْحَاكِمِ حَرَمَةَ الْمُتَعَةِ بِالزَّوْجَةِ لَطْلَاقِهَا، قَالَ : فَتَخْرُجُ</p>

	<p>المُرَاجَعَةُ، قال: وَعَلَى رَأْيِ رَفْعِ إِجَابِ الطَّلَاقِ حُرْمَةُ الْمُتَعَةِ بِالزَّوْجَةِ بِانْقِضَاءِ عِدَّتِهَا. (ابن عرفة)</p> <p>— عند الحنفية هي استدامة النكاح في أثناء عدة الطلاق. ويعرفها الشافعي أنها إعادة أحكام الزواج في أثناء العدة بعد الطلاق. (الإمام أبو زهرة)</p> <p>الطلاق الرجعي: الطلاق الذي يوقعه الزوج على زوجته التي دخل بها حقيقة، إيقاعاً مجرداً عن أن يكون في مقابلة مال، ولم يكن مسبقاً بطلقة أصلاً، أو كان مسبقاً بطلقة أصلاً، أو كان مسبقاً بطلقة واحدة.</p> <p>(سيد سابق)</p>
<p>la répudiation irrévocable imparfaite, ou « baïn » :</p> <p>la répudiation irrévocable imparfaite : calque</p> <p>« baïn » : emprunt</p>	<p>البين : هو البعد والفرق. والمُبَايَنَةُ هي المُفَارَقَةُ، والتباين هو الهجر.</p> <p>الطلاق البائن بينونة صغرى: هو الذي يملك الزوج بعده أن يعيد زوجته إليه بعقد ومهر جديدين دون توقف على أن تنكح زوجاً غيره.</p> <p>(سيد سابق)</p>
<p>« la répudiation irrévocable parfaite, beth » :</p> <p>la répudiation irrévocable parfaite : calque</p>	<p>الطلاق البائن بينونة كبرى، البات:</p> <p>— هو الطلاق المكمل للثلاث. يزيل الملك و الحل. (الإمام أبو زهرة)</p> <p>المبتوتة هي المستوفاة طلاقاً ثلاثاً.</p> <p>(الخرشي)</p>

« bett » : emprunt	
<p>Divorce par consentement mutuel des deux époux :</p> <p>a/ Au sens large, cas englobant le divorce sur demande conjointe et le divorce demandé par l'un des époux et accepté par l'autre.</p> <p>b/ Plus spécifiquement, le divorce sur demande conjointe*.</p> <p>*Divorce sur demande conjointe : divorce par consentement mutuel proprement dit que les époux demandent ensemble, sans faire connaître la cause de leur désunion, en soumettant à l'approbation du juge un projet de convention qui règle les conséquences du divorce.</p>	<p>الطلاق بتراضي الزوجين: آلية قانونية مستحدثة للحصول على الطلاق.</p> <p>— إنهاء الرابطة الزوجية باتفاق الزوجين وبناء على رغبتهما معا أو بناء على طلب أحدهما وموافقة الآخر. ويتم هذا الطلاق بالرضا ودون خصام أو نزاع. (بلحاج العربي)</p>
<p>Demande de divorce : (paraphrase)</p> <p>divorce judiciaire : (paraphrase)</p> <p>Répudiation judiciaire du mariage : (paraphrase)</p>	<p>التطبيق: التخلية والإرسال وحلّ العقد.</p> <p>— اصطلاحا: طلاق يملكه القاضي. (الإمام أبو زهرة)</p>

<p>séparation moyennant le versement d'une somme à titre de « khol'â » (calque) et (emprunt)</p> <p>(la contrepartie) : (calque)</p>	<p>الخلع : النزاع والإزالة — اصطلاحاً: — عَقْدٌ مُعَاوَضَةٌ عَلَى الْبُضْعِ تَمْلِكُ بِهِ الْمَرْأَةُ نَفْسَهَا وَيَمْلِكُ بِهِ الزَّوْجُ الْعَوْضَ. (ابن عرفة) — الزوال والبيئونة. (الخرشي) — طلاق في نظير مال تقدمه الزوجة لزوجها. (الإمام أبو زهرة) — فراق الرجل زوجته ببدل يحصل عليه. (السيد سابق)</p> <p>(المقابل المالي)</p>
<p>Abandon du domicile conjugal : (paraphrase)</p>	<p>الناشز: المرتفعة — العاصية على الزوج، المبغضة له. النشوز : أصله الإرتفاع — العصيان بدليل قوله تعالى: ﴿وَاللَّائِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَاصْبرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ وَاصْبرُوهُنَّ فَإِنَّ أَعْيُنَكُمْ فَلَا تَبْغُوا تَلِيْمِنَ سَبِيلاً إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيماً حَكِيْباً﴾ (سورة النساء، الآية 34) العصيان، أو التعالي عما أوجب الله سبحانه. — بين الزوجين: كراهة كل واحد منهما صاحبه.</p>

	ونشز الرجل من امرأته نشوزاً: بالوجهين: تركها وجفاها.
<p>Retraite légale : (calque)</p> <p>Idda : (emprunt)</p> <p>aïdda : (emprunt)</p> <p>Délai de viduité : délai d'attente (de 300 jours, sauf abrègement judiciaire) destiné à éviter une confusion de paternité (ou de part) que la veuve, et par extension la femme divorcée, doit laisser s'écouler avant de contracter un nouveau mariage, sauf exception (accouchement après décès, certificat de non-grossesse).</p> <p>Retraite d'aïdda : (calque) et (emprunt)</p> <p>Délai d'aïdda : (calque) et (emprunt)</p> <p>Délai de continence : calque</p>	<p>العدة: بكسر العين و تشديد الدال في اللغة الإحصاء.</p> <p>— المرأة المطلقة والمتوفي عنها زوجها : أيام أقرائها، وأيام حملها بعد الزوج.</p> <p>— اصطلاحاً:</p> <p>— الْعِدَّةُ مَدَّةٌ مَنَعُ النِّكَاحِ لِفَسْخِهِ أَوْ مَوْتِ الزَّوْجِ أَوْ طَلَاقِهِ.</p> <p>(ابن عرفة)</p> <p>— أجل ضرب لانقضاء ما بقي من آثار النكاح. (الإمام أبو زهرة)</p> <p>اسم المدة التي تنتظر فيها المرأة وتمتتع عن التزويج بعد وفات زوجها أو فراقه لها. (السيد سابق)</p>
« état d'istriba » : (emprunt)	<p>الإستبراء: طلب البراءة. استبرأت الشيء طلبت آخره لقطع الشبهة.</p> <p>الإستقصاء والبحث والكشف عن الأمر</p>

الغامض.

— اصطلاحاً:

— مُدَّةٌ دَلِيلٌ بَرَاءَةِ الرَّحْمِ لَا لِرَفْعِ
عِصْمَةٍ أَوْ طَلَاقٍ، قَالَ: فَتَخْرُجُ الْعِدَّةُ
وَيَدْخُلُ اسْتِبْرَاءُ الْحُرَّةِ وَلَوْ لِلْعَانِ
وَالْمُورُوثَةُ لِأَنَّهُ لِلْمَلِكِ لَا لِذَاتِ الْمَوْتِ.

(ابن عرفة)

الملحق الثاني

حصالة مجدولة

بعد ختام الدراسة التحليلية النقدية المقارنة وبعد أن حاولت توضيح المفهوم الذي يحمله كل مصطلح من خلال تحديده لغة واصطلاحاً، وعرض صفته القانونية وبعد التعليق على الترجمة، سوف أورد حصالة مجدولة للمصطلحات المدروسة تتضمن المصطلح العربي، ترجمته والتقنية المستعملة للترجمة.

المصطلح العربي	الترجمة الواردة في قانون الأسرة	المادة ورقم الصفحة	تقنية الترجمة	الترجمة الواردة في كتاب مراسل دوكلو	رقم الصفحة	تقنية الترجمة
الزواج النكاح	Le mariage Le mariage	م 4 ص 12 م 10 ص 18	التعادل	Le mariage Nikah	ص 10	التعادل الاقتراض
الخطبة	Les Fiançailles « el khitba »	م 5 ص 13	التعادل + الاقتراض	Les Fiançailles La demande en mariage	ص 32	التعادل + التفسير

المصطلح العربي	الترجمة الواردة في قانون الأسرة	المادة ورقم الصفحة	تقنية الترجمة	الترجمة الواردة في كتاب مراسل دوكلو	رقم الصفحة	تقنية الترجمة
الفاحة	« la Fatiha »	م 5 ص 13	الاقتراض	Les Fiançailles « fatha »	ص 32	التعادل + الاقتراض
الدخول	La Consommation	م 33 ص 23	التعادل	le « dokhoul »	ص 33	الاقتراض
البناء	La Consommation – La Cohabitation	م 51 ص 32	التعادل	Le « bina » La Consommation	ص 33 ص 34	التعادل + الاقتراض
الصداق	La dot	م 14 ص 19	التعادل	« don nuptial » « Mahr ou sadak »	ص 27	التفسير + الاقتراض

المصطلح العربي	الترجمة الواردة في قانون الأسرة	المادة ورقم الصفحة	تقنية الترجمة	الترجمة الواردة في كتاب مراسل دوكلو	رقم الصفحة	تقنية الترجمة
صداق المثل	La dot de parité « sadaq el mithl »	م 51 ص 32	النسخ + الاقتراض	la dot coutumière la dot légale la dot d'équivalence	ص 28	النسخ
الولي	« El wali » « tuteur »	م 11 ص 18	الاقتراض التعادل	« L'ouali »	ص 22	الاقتراض
تعدد الزوجات	« contracter mariage avec plus d'une épouse » la polygamie	م 8 ص 18	التفسير التعادل	« La tétragamie » la polygamie	ص 15	التوليد (السابقة tétra + لفظة gamie) التعادل

المصطلح العربي	الترجمة الواردة في	المادة ورقم الصفحة	تقنية الترجمة	الترجمة الواردة في كتاب مراسل دوكلو	رقم الصفحة	تقنية الترجمة
المحصنة	La femme déjà mariée	م 30 ص 24	التفسير	« les femmes en puissance de mari »	ص 15	التفسير
"انحلال الزواج"	« La dissolution du mariage »	ص 31	النسخ	« La dissolution du mariage »	ص 72	المصطلح المركب فرنسي
الطلاق :	Le divorce	م 30 ص 24	التعادل	Répudiation ou télak	ص 73	التعادل + الاقتراض
الرجعة: (الطلاق الرجعي) المفهوم وارد في نص المادة.	من راجع زوجته أثناء محاولة الصلح لا يحتاج إلى عقد جديد...	م 50 ص 32	التفسير	« répudiation révocable, redjaï »	ص 84	النسخ + الاقتراض

المصطلح العربي	الترجمة الواردة في قانون الأسرة	المادة ورقم الصفحة	تقنية الترجمة	الترجمة الواردة في كتاب مراسل دوكلو	رقم الصفحة	تقنية الترجمة
(الطلاق البائن بينونة صغرى) المفهوم وارد في نص المادة.	... ومن راجعها بعد صدور الحكم بالطلاق يحتاج إلى عقد جديد	م 50 ص 32	التفسير	la répudiation irrévocable imparfaite, ou « bain »	ص 85	نسخ + اقتراض
(الطلاق البائن بينونة كبرى، البات) المفهوم وارد في نص المادة.	لا يمكن أن يراجع الرجل من طلقها ثلاث مرات متتالية إلا بعد أن تتزوج غيره وتطلق منه أو يموت عنها بعد البناء.	م 51 ص 32	التفسير	« la répudiation irrévocable parfaite, beth »	ص 86	نسخ + اقتراض
الطلاق بإرادة الزوج	« divorce par la volonté de l'époux »	م 50 ص 32	النسخ	La dissolution par la volonté de l'époux	ص 73	النسخ
		المادة		الترجمة الواردة في		

المصطلح العربي	الترجمة الواردة في قانون الأسرة	ورقم الصفحة	تقنية الترجمة	كتاب مراسل دوكلو	رقم الصفحة	تقنية الترجمة
الطلاق بتراضي الزوجين	« divorce par consentement mutuel des deux époux »	م 50 ص 32	التعادل			
طلاق بطلب من الزوجة	« divorce sur demande de l'épouse »	م 48 ص 31	النسخ			
التطبيق	Demande de divorce	م 53 ص 33	التفسير	(divorce judiciaire) Répudiation judiciaire du mariage	ص 94	التفسير
الخلع	Séparation moyennant le versement d'une somme à titre de « khol'à »	م 54 ص 35	التفسير + اقتراض	« khoula » « télak el khoula »	ص 88	اقتراض

المصطلح العربي	الترجمة الواردة في قانون الأسرة	المادة و رقم الصفحة	تقنية الترجمة	الترجمة الواردة في كتاب مراسل دوكلو	رقم الصفحة	تقنية الترجمة
النشوز	Abandon du domicile conjugal	م 55 ص 35	التفسير			
العدة	Retraite légale « idda »	م 50 ص 32	التفسير + اقتراض	Retraite d'aïdda Délai d'aïdda Délai de viduité Délai de continence	ص 18	نسخ + اقتراض التعادل + اقتراض التعادل التفسير
الاستبراء	Retraite légale	م 34 ص 26	التفسير	« état d'istriba » Délai de continence	ص 18	التعادل + اقتراض التفسير

المراجع:

أولاً: المراجع باللغة العربية:

1) الكتب:

- 1- القرآن الكريم.
- 2- ابن رشد، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، دار الكتب الإسلامية المصرية، 1967.
- 3- أبو زهرة، محمد، الأحوال الشخصية، دار الفكر العربي، مصر، 1957.
- 4- أبو زهرة، محمد، محاضرات في عقد الزواج وآثاره. دار الفكر العربي، مصر 1981.
- 5- بلحاج، العربي، الوجيز في شرح قانون الأسرة الجزائري، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007.
- 6- بن طاهر، الحبيب، الفقه المالكي وأدلته، مؤسسة المعارف بيروت -لبنان. 1426 هـ - 2005 م.
- 7- حجازي، محمود فهمي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، مكتبة غريب، القاهرة. د ت.
- 8- الخرشي، محمد بن عبد الله علي، حاشية الخرشي على مختصر سيدي خليل، ط1 دار الكتب العلمية، بيروت -لبنان. 1997.
- 9- الديدأوي، محمد، منهاج المترجم بين الكتابة والاصطلاح والهوية والاحتراف، المركز الثقافي العربي. بيروت، الطبعة الأولى 2005.
- 10- ذيابي، باديس، صور فك الرابطة الزوجية على ضوء القانون والقضاء في الجزائر دار الهدى، عين مليلة، الجزائر. 2007.

11- الرصاص، أبو عبد الله محمد الأنصاري. شرح حدود ابن عرفة، الهداية الكافية الشافية لبيان حقائق الإمام ابن عرفة الوافية، تحقيق محمد أبو الأجفان والطاهر المعموري، ط1، دار الغرب الإسلامي، 1993.

12- الزرقا، مصطفى أحمد، المدخل الفقهي العام، دار القلم - دمشق، 1998.

13- الزمخشري الخوارزمي، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر، الكشاف عن حقائق التنزيل وعلوم الأقاويل في وجوه التأويل، دار المعرفة، بيروت، لبنان، 467-538هـ.

14- زيدان، عبد الكريم، الوجيز في أصول الفقه، الطبعة السابعة مؤسسة الرسالة، لبنان، 2000.

15- سلمان، نصر و سطحي، سعاد. أحكام الخطبة والزواج في الشريعة الإسلامية. دار الفجر للطباعة والنشر. الطبعة الأولى، 1426هـ/2005م.

16- سابق، السيد. فقه السنة، دار الكتاب العربي، بيروت-لبنان، 1977

17- شتوان، بلقاسم، الخطبة والزواج في الفقه المالكي، دراسة أكاديمية مدعمة بالأدلة الشرعية وقانون الأسرة الجزائري، دار الفجر، الجزائر، 2007.

18- شلبي، محمد مصطفى، أحكام الأسرة في الإسلام، دراسة مقارنة بين فقه المذاهب السنية والمذهب الجعفري و القانون، طبعة ثانية، دار النهضة العربية - بيروت. 1397 هـ/1977م.

19- الصابوني، محمد علي، صفوة التفاسير، قصر الكتاب، شركة الشهاب، الطبعة الخامسة. 1411 هـ - 1990 م.

20- العطار، عبد الناصر توفيق، الوجيز في تاريخ القانون، مطبعة السعادة، القاهرة،

1970

21- غزالة، حسن، مقالات في الترجمة والأسلوبية، دار العلم للملايين، تموز/ يوليو 2004.

22- محدة، محمد، سلسلة فقه الأسرة، الخطبة والزواج، الطبعة الثانية مزيدة ومنقحة، الجزائر، 1994.

23- المغربي، أبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن، المعروف بالحطاب الرعيني. مواهب الجليل لشرح مختصر خليل، طبعة خاصة، دار عالم الكتب، 1423 هـ-2003 م.

(2) المقالات:

1- بلعابد، عبد الحق، ترجمة النص القانوني بين كفاءات المترجم واكراهات المصطلح، مجلة المترجم، "مخبر تعليمية الترجمة وتعدد الألسن"، جامعة وهران -السانية الجزائر، دار الغرب للنشر و التوزيع، العدد 13، يناير - جوان 2006، ص 89-104.

2- دباش، عبد الحميد، ترجمة المصطلح التشريعي في الفقه الإسلامي، من العربية إلى الفرنسية، مجلة المترجم، "مخبر تعليمية الترجمة وتعدد الألسن"، جامعة وهران -السانية الجزائر، دار الغرب للنشر و التوزيع، العدد 13، يناير - جوان 2006، ص 115-140.

(3) المعاجم و القواميس:

1- ابن منظور، لسان العرب، طبعة جديدة محققة، دار صادر، بيروت، طبعة الأولى، 2000.

2- الجرجاني، الشريف علي بن محمد، كتاب التعريفات، ط 3، دار الكتب العلمية،

بيروت 1988.

3- حقي، ممدوح، قاموس المصطلحات الحقوقية والتجارية، مكتبة لبنان، 1972.

4- الزاوي، الطاهر، مختار القاموس، الدار العربية للكتاب، طرابلس - ليبيا، 1981.

5- سعدي، أبو جيب، القاموس الفقهي لغة واصطلاحاً، الطبعة الثانية، دار الفكر، 1988.

6- الفيروز أبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 1995.

7- الفيومي، أحمد بن محمد بن علي المقري المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، تصحيح مصطفى السقاء، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر. دط.

8- الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني. الكليات، معجم المصطلحات والفروق اللغوية، مؤسسة الرسالة - بيروت، 1419 هـ - 1998 م.

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية:

(1) الكتب:

1- BERMAN, Antoine, *L'épreuve de l'étranger*, culture et traduction dans l'Allemagne romantique. Gallimard, Paris, 1984.

2- BERMAN, Antoine, *La traduction et la lettre ou l'Auberge du lointain*, Seuil, Paris, novembre 1999.

3- Code de la famille, Code de la nationalité et Code de l'état civil Texte intégrale des codes mis à jour au 27 février 2005, Troisième édition, BERTI édition, 2007-2008

4- NIDA, Eugène, et TABER, Charles, *The theory and practice of translation*, Leyde, Brill, 1964.

- 5- CORNU, Gérard, *Linguistique juridique*, Paris, Montchrestien, 1990.
- 6- DEPRE OSEKI, Inès, *Questions de traductologie*, Paris, Université de Provence, 2001 – 2001
- 7- Gémar Jean-Claude, *Traduire ou l'art d'interpréter*, Tome 2 : application. Presses Universitaires du Québec, 1995.
- 8- VINAY, J.P., et DARBELNET, J., *Stylistique comparée du français et de l'anglais*, Edition Didier, Paris, 1958.
- 9- MILLIOT, Louis, *Introduction à l'étude du droit musulman*. Librairie du Recueil Sirey, Paris-V^e, 1953.
- 10- DUCLOS, Marcel, *Précis élémentaire de droit musulman*, La maison des livres, Alger. 3^{ème} édition.
- 11- LERAT, Pierre, *Les langues spécialisées*, Presses universitaires de France, 1995.

(2) المقالات :

- MAMERI, Ferhat, Traduire l'altérité juridique, AL-MUTARGIM, revue de traduction et d'interprétariat, « laboratoire de la traduction et Multilinguisme », no 13, janvier - juin 2006, pp. 63-70.

(3) المعاجم و القواميس :

- 1- CORNU, Gérard, *Vocabulaire juridique*, Association Henri Capitant, Presses universitaires de France, Paris, 5^{ème} édition janvier, 1996.
- 2- Dictionnaire Encyclopédique Quillet. Editions Quillet. 1990.
- 3- Hachette, *Dictionnaire du français*. Imprimerie Herissey, Evreux, Nouvelle édition, 1995.

4- Jean Dubois. Larousse, *Dictionnaire Français –Arabe*, ACADEMIA,1998.

ثالثا: المواقع الإلكترونية:

- 1- <http://www.arabswata.org>
- 2- <http://ccfis.fisweb.org>
- 3- <http://www.echoroukonline.com>
- 4- <http://www.erudit.org>
- 5- <http://www.freemediawatch.or>
- 6- <http://www.langage.travail.crg.polytechnique.fr>
- 7- <http://www.robert.bvdep.com>
- 8- <http://www.village-justice.com>
- 9- <http://fr.wikipedia.org>

- الفهرس -

الموضوع

الصفحة

الإهداء.....	
شكر و عرفان	
أ	المقدمة

الفصل النظري

المبحث الأول: لغة القانون: اختصاص ومصطلحات.

10	1-1- لغة الاختصاص
12	2-1- لغة القانون
16	1-2-1- خصائص لغة القانون
25	2-2-1- المصطلح القانوني.....
27	1-2-2-1 تعريف المصطلح المستمد من الشريعة الإسلامية
28	1-1-2-2-1- المصطلحات الجديدة
28	2-1-2-2-1- المصطلحات الموجودة
28	3-1-2-2-1- المصطلحات التي تستعمل بدلالة واحدة في المجالين
29	4-1-2-2-1- مصطلحات انتقلت من المعنى الحقيقي إلى المعنى المجازي

29 1-2-2-1-5 مصطلحات ذات الدلالة القانونية الأساسية
	المبحث الثاني:
	الترجمة القانونية: عقبات وتقنيات
32 1-2-1 أهم نظريات الترجمة
34 2-2-2 الترجمة القانونية
36 2-3-2 ترجمة الغيرية القانونية
46 2-4-4 معوقات ترجمة المصطلح المستمد من الشريعة الإسلامية
47 2-4-1-1 عدم قابلية الترجمة
51 2-4-2 غياب المصطلح الإسلامي في اللغة الفرنسية
52 2-4-3 المصطلح الإسلامي يحمل المحتوى التشريعي
53 2-4-4 تضارب المترادفات مع المصطلح الإسلامي
53 2-4-5 الفرج اللفظية
54 2-5-5 الأساليب التقنية للترجمة
54 2-5-1 تقنيات الترجمة العامة:
55 2-5-1-1 الترجمة المباشرة
57 2-5-1-2 الترجمة غير المباشرة
60 2-5-2 تقنيات الترجمة القانونية

الفصل التطبيقي.

المبحث الأول: تقديم المدونة

68	1-1- تقديم المدونة
68	1-2- مفهوم قانون الأحوال الشخصية
70	1-3- مفهوم قانون الأسرة الجزائري
71	1-4- مصادر قانون الأسرة الجزائري
73	1-5- مجال الدراسة

المبحث الثاني:

دراسة تحليلية نقدية مقارنة للترجمة.

77	2-1- دراسة تحليلية نقدية مقارنة لترجمة بعض المصطلحات المأخوذة من باب "الزواج"
109	2-2- دراسة تحليلية نقدية لترجمة بعض المصطلحات المأخوذة من باب " انحلال الزواج "
140	الخاتمة

ملحق

- 147 1- حصاله مجدولة للمصطلحات المدروسة مع إبراز تقنية ترجمتها.....
- 155 2- ثبت مزدوج اللغة لجملة المصطلحات المدروسة
- 3- مدونة البحث
- 170 قائمة المراجع
- 176 فهرس الموضوعات
- ملخص باللغة الفرنسية
- ملخص باللغة الإنجليزية
- ملخص باللغة العربية

Résumé :

« Traduction de termes et de notions issus du droit musulman vers la langue française. »

(Le cas du mariage et de sa dissolution dans le Code de la Famille.)

Le mythe de Babel présente la diversité des langues comme une malédiction, cependant la traduction a vraisemblablement levé l'anathème. La traduction est, de nos jours, au carrefour des divers échanges existant entre les pays du monde entier, elle représente un acquis indéniable pour l'humanité et participe au dialogue des civilisations, à la pérennité culturelle des civilisations anciennes et modernes tout en étant un outil de passage et de partage des connaissances.

Aussi la présente recherche, qui entre dans le cadre de l'analytique de la traduction, est une étude terminologique, dans un domaine doublement spécialisé, à savoir : droit et religion. Elle aspire à lever le voile sur les procédés employés dans la

traduction de termes, à fort contenu culturel et cultuel, de la langue arabe vers la langue française en se basant sur le mariage et sa dissolution, textes de lois pris du « **code de la famille algérien** », corpus de la présente recherche.

Le Code de la famille s'inspire de la Charia Islamique, d'où la formule de l'intitulé «... **issus du droit musulman** ...», et de ce fait, représente un domaine doublement représentatif : normes, religion et culture y allient bilinguisme des textes de lois.

Notons aussi que nous avons pris l'initiative de recourir à l'œuvre de Marcel. Duclos, *Précis élémentaire de droit musulman*, afin d'enrichir notre analyse et de proposer des traductions des termes arabes choisis en parallèle à celles proposées dans le code de la famille.

Les termes sélectionnés sont porteurs de notions, parfois universelles, tel que le mariage (l'union légale d'un homme et d'une femme), d'autres fois la notion est à l'opposé (la dot), ou

est complètement inexistante (« répudiation révocable, redjaï »), ce qui nous a poussé à supposer l'existence d'écueils incontournables.

Aussi la rencontre du droit et de la Charia nous a poussé à poser les questions suivantes :

1- Quels sont les procédés employés pour la traduction de ces termes, fortement colorés, de l'arabe vers le français ?

2- Quelle a été la meilleure stratégie ou le meilleur procédé pour concilier lettre et contenant fortement indissociables ?

La problématique se situe au niveau des notions, que portent ces termes issus du droit musulman (Charia Islamique), et qui demeurent indissociables de la forme qui les porte et les soutient, et nous poussent à supposer des difficultés à traduire le droit, la religion et la culture dont elles sont porteuses.

En effet quand on parle de « *Droit musulman* » on entend toujours une discipline indissociable de la théologie et il faut se rendre compte que le légiste n'y est pas seulement juriste. On ne s'étonnera pas donc que la traduction juridique, dans le passage

du système musulman aux systèmes occidentaux, accuse de nombreuses défaillances et que la réunion des deux vocabulaires aboutisse, parfois, à « *un glossaire d'incompréhension* ».

Le choix du sujet a été dicté par l'exercice effectif, aussi modeste soit-il, du métier de traducteur juridique au sein d'un bureau de traduction agréé par le ministère de la justice et de la cour de Constantine. La traduction de documents relatifs aux statuts personnels y est très demandée, et les problèmes rencontrés relèvent souvent de termes et expressions, de notions et obligations concernant la « **Charia Islamique** », d'où notre recours au « **Code de la famille** », pour une traduction dite « authentique », à savoir officielle. Sans oublier le nombre de documents officiels hérités du temps colonial, rédigé en langue française mais exprimant le droit selon la coutume locale. Nous avons été motivés par cette accusation, que nous jugeons injuste, qui tend à sous estimer la traduction juridique et à la reléguer au second rang. Nous pensons qu'elle peut être un moyen de coopération et de concrétisation du dialogue entre les

peuples et les civilisations autant que peut l'être toute autre traduction dans n'importe quel autre domaine que ce soit.

Notre étude se divise en deux parties :

Une partie théorique comportant deux sections : la première est consacrée à la langue du droit en tant que langue de spécialité et à sa terminologie. Nous avons bien sur commencé par définir ce qu'est une langue de spécialité, pour introduire par la suite la langue juridique en tant que langue de spécialité, définie par *Pierre LERAT* comme « *L'usage d'une langue naturelle pour rendre compte techniquement de connaissances spécialisées* ». Selon G. Cornu, cette langue (langage) se caractérise par son opacité, autrement dit le fait qu'il n'est pas immédiatement compris par le non-juriste, ce qui conforte son caractère de « langue de spécialité ».

Une énumération des différents styles de la langue juridique, ainsi que de ses spécificités suivra pour terminer sur un point très important, à savoir la terminologie juridique. Une définition du terme juridique issu de la Charia y est donnée.

Terme dont on a essayé de relever quelques particularités, à savoir : termes nouveaux, termes existants au préalable, termes à sens unique dans les deux domaines (langue générale et langue juridique), termes représentant une figure de langage et termes à sens juridique exclusif.

La deuxième section est consacrée à la traduction juridique et à quelques procédés de traduction. Un bref passage en vue des courants traductologiques contemporains introduit cette section, soit l'approche interprétative, l'approche littéraliste, l'approche sociolinguistique, l'approche linguistique et enfin l'approche philosophique. Puis « Traduire l'altérité juridique » est prélude à la tentative de préserver la norme juridique, laquelle est représentée par des termes culturellement et culturellement marqués. « L'éthique de la traduction » selon Antoine Berman, serait dans la reconnaissance de l'autre, et donc tenter de préserver « *la lettre* », qui ne saurait être uniquement un réceptacle dissociable de son contenant, est une expérience inévitable dans le cas de termes issus de la Charia.

En effet, quelques éléments singularisent les « termes issus du Droit musulman (Charia) » dont : la portée législative, l'incident ayant été la source de la matière juridique et enfin le facteur culturel. Le traducteur doit alors s'armer de quelques capacités essentielles, à savoir : la capacité linguistique, la capacité encyclopédique, la capacité logique et enfin la capacité interprétative.

Une présentation des difficultés inhérentes à la traduction juridique s'en suivra. Ces difficultés sont introduites par ce que certains traductologues nomment « *Intraduisibilité* », qui, selon *Barbara Cassin*, ne signifie en aucun cas, une négation de l'acte de traduire, mais plutôt une difficulté face à la traduction de certains termes, d'expression ou de tours syntaxiques ou grammaticaux. Le terme « Charia » lui-même est un parfait exemple de cette difficulté car comme dirait *Pierre Lerat* « *si l'on veut rendre compte de ce qu'est la sharia [sic], il faut nécessairement faire référence à la morale islamique* ».

Ensuite, intervient l'inexistence du terme issu de la Charia dans la langue française dû à la non concordance des notions et des systèmes juridiques, le caractère normatif, l'opposition des équivalents et enfin les termes nécessitant une explication afin de faire passer la totalité de la notion ; lesquels représentent d'autres difficultés que l'on rencontre lors de la traduction de ces termes à fort contenu culturel et cultuel.

Enfin, notre partie théorique s'achève sur les sept procédés de traduction, proposés par *J.P. Vinay et J. Darbelnet*. Dans « Stylistique comparée du français et de l'anglais ». Ces procédés constituent, même de nos jours, une sorte de cadre méthodologique convenant, quant au fond, à presque n'importe quelle combinaison de langues - les langues principales du monde occidental du moins. Dans un ordre de difficulté croissant, ces procédés sont : l'emprunt, le calque, la traduction littérale, la transposition, la modulation, l'équivalence et l'adaptation. L'ordre de difficulté est établi selon qu'il s'agit de procédés de traduction directe ou oblique. Cela sous-entend que

les procédures techniques de la traduction générale sont valables aussi pour la traduction juridique.

Enfin GEMAR se penche sur quatre procédés, dans son ouvrage « Traduire ou l'art d'interpréter »: la traduction littérale (ou équivalence formelle), la traduction non littérale (ou équivalence fonctionnelle), l'emprunt et le néologisme. Il souligne aussi l'utilisation du calque en traduction juridique.

Le deuxième chapitre est réservé à la partie pratique comportant deux sections. La première section est consacrée à la présentation du corpus, et une deuxième section réservée à l'analyse critique comparée de la traduction des termes sélectionnés et du procédé de traduction employé.

La présentation du corpus débute par une définition de la notion de « Statut Personnel », appellation qui englobe tout ce qui a trait à la personne et à sa famille, et ce qui en résulte comme acte juridique et obligation morale et pratique. La notion de « Statut Personnel », est suivie d'une définition du

« Code de la Famille », lequel représente tous les textes de loi incluant la réglementation régissant le droit des personnes.

Nous l'avons déjà signalé, notre corpus est d'inspiration religieuse, c'est-à-dire inspiré du Droit musulman. Le Droit musulman, signifie « Charia Islamique », qui est la *Route, la voie à suivre*, c'est un droit construit par des théologiens dans un immense développement doctrinal né de l'interprétation et de l'extension du Coran et de la Sunna par les procédés de l'Idjtihad ; fonds de règles d'origine religieuse qui varient peu d'un rite à un autre, d'un pays musulman à un autre pays ; ensemble d'institutions qui sont à la base de la Communauté Musulmane et représente un droit commun des peuples musulmans .

D'autre part, un droit procédant de la coutume, de la jurisprudence et des règlements ou ordonnances du souverain, d'application locale et de caractère particulariste.

Nous signalons donc que la source du « Code de la Famille » est : le **Coran**, la **Sunna** (chemin suivi par le

Prophète, et donc Imitation de l'Envoyé de Dieu), **l'idjmâ** et le **kiyas** (sources rationnelles dérivées du Coran et de la Sunna), **l'idjtihad**, le **Fikh** (explication et interprétation de la « Charia ») selon les quatre Rites et selon d'autres que ces quatre dans certains cas.

Le « Code de la Famille » présente, dès lors, ce trait caractéristique de réunir des dispositions, les unes de date récente, et de nature moderne, les autres très anciennes, mais qui en principe demeurent toujours en vigueur.

Le code de la famille promulgué par la loi du 9 juin 1984, modifié et complété par la loi du 27 février 2005, comporte trois livres principaux, notre choix s'est posé sur le « *Livre Premier* » intitulé « *Du Mariage et de sa Dissolution* ».

La deuxième section de notre partie pratique -dévolue à l'analyse critique comparée « de la traduction de certains termes issus du Droit musulman » et du procédé de traduction employé- comporte une analyse comparative et critique de quelques termes sélectionnés de la section « du Mariage ». Elle

englobe des termes comme « **Nikah** », « **Fatiha** », « **le Sadak** », « **Sadak el mithl** », « **le Wali** » et autres.

Une deuxième analyse est réservée à quelques termes sélectionnés de la section « de la Dissolution du Mariage ». Elle englobe des termes comme « **Télak** », « **Télak redjai** », « **khol'à** » et autres.

L'analyse critique des termes sélectionnés comporte leur définition langagière et thématique ainsi qu'une confrontation du terme et de sa traduction dans les textes de loi du Code de la Famille. Le livre de Marcel Duclos nous a aussi permis d'apporter en parallèle à ce qui a été donné par le jurilinguiste algérien, les propositions des jurilinguistes français d'avant l'indépendance du pays. Chose qui nous a permis de découvrir le procédé de traduction employé, et de signaler les écueils, la non concordance et parfois l'opposition des termes et des notions qu'ils véhiculent à travers les traductions proposés.

En effet, lorsqu'un équivalent est proposé, on suppose une équivalence des situations ou comme dirait GEMAR, un terme

remplissant la même fonction dans la langue de l'autre. Aussi la notion de Mariage, en tant « qu'union légale entre un homme et une femme » est un parfait exemple d'équivalence, ou comme dirait George MOUNIN d'«*universaux du langage* » qui sont « *les traits qui se retrouvent dans toutes les langues – ou dans toutes les cultures exprimées par ces langues* ».

On notera aussi que la traduction s'est aussi faite, par calques, emprunts et paraphrases.

Enfin, la conclusion répond aux deux questions de recherche et comporte une synthèse des procédés de traduction privilégiés, dont :

✚ La traduction de termes issus de la Charia nécessite une connaissance doublement spécialisée, à savoir : droit et religion ainsi qu'une connaissance de la langue permettant de cerner le sens propre et la signification de ces termes dans le domaine spécifique qui les abrite.

✚ Certains termes expriment des notions dites universelles - *traits qui se retrouvent dans toutes les langues* –

ou dans toutes les cultures exprimées par ces langues- comme le mariage et sa dissolution. Leur traduction nécessite une connaissance des cultures des deux langues, parce que le traducteur doit trouver un terme remplissant la même fonction dans la langue cible.

✚ Certains équivalents sont loin de remplir la même fonction que celle des termes arabes. En effet, pénétrer le réseau conceptuel de la notion de mariage et des termes y afférent, nous permet de déceler que ce qui est parfois considéré comme un équivalent dans la langue française est loin d'être superposable et peut parfois être à l'opposé de la notion que véhicule le terme de la langue arabe. C'est ainsi que la « **Dot** » ne peut être « **le Sadak** », la valeur du contenant des deux termes n'est pas la même. Le « **Tatlik** » (séparation à la demande de l'épouse), ne peut être ni le divorce, ni la répudiation, une paraphrase doit être ajoutée.

✚ Certains termes sont représentatifs de la portée juridique en elle-même, ils disent la loi par la lettre. Ils

expriment la non concordance des systèmes juridiques : le droit musulman est d'origine divine, dans le droit français la loi est une formule écrite, rédigée et rendue obligatoire par l'autorité compétente et exprimant une règle de droit. Leur traduction s'est faite de façons différentes, dont les exemples suivants :

-Certains termes sont traduits par « emprunt », mais une paraphrase est nécessaire pour lever toutes ambiguïtés et assurer le passage du message et de son altérité. Prenant l'exemple du terme « **khol'a** » (séparation moyennant le versement d'une somme d'argent).

-Certains termes ont été traduits par emprunt, sans paraphrase, exemple le terme « **la Fatiha** », et le « **wali** ».

-Parfois l'emprunt et l'équivalence vont de pair. Exemple « **les fiançailles** » et « **El Khitba** », et « **le wali** » et « **le tuteur** ».

Ce qui représente une preuve de la difficulté à traduire des termes du droit issus de la Charia.

✚ Certains termes sont traduits par paraphrase uniquement, pour non existence d'une équivalence lexicale. Exemple le terme « Mohssana » traduit par « **la femme déjà mariée** », et le terme « **Nouchouz** » traduit par « **abandon du domicile conjugal** ».

✚ Certains termes sont présents dans les textes du Code de la famille par la définition qui y réfère. Le livre de Marcel DUCLOS en donne la traduction ; dont commentaires :

- l'emprunt est accompagné par un calque (conservation de la même structure) : « **répudiation révocable, rejaï** », « **répudiation irrévocable imparfaite, ou baïn** ».


Ce qui est à noter concernant les termes inclus dans le livre de Marcel DUCLOS, est la présence de l'emprunt malgré l'emploi d'un équivalent ou d'une expression calquée sur l'expression arabe, en plus de l'utilisation de la paraphrase. Cela démontre encore une fois la difficulté à traduire ce genre de termes et l'effort consenti pour maintenir l'altérité, porté aussi

bien par le contenant que par le contenu, c'est à dire porté par la lettre et la notion qu'elle véhicule. Exemple :

- « **talak** » traduit par « **divorce, télak** » : équivalence + emprunt.
- « **sadak** » traduit par « **mahr ou sadak , la dot, don nuptial** » : emprunt + équivalence + paraphrase.

✚ La traduction de termes et notions issus du droit musulman, nécessite des efforts pluriels. C'est à dire que le législateur doit travailler avec le traducteur. Les textes de loi doivent être écrits en étroite collaboration entre les deux, pour éviter toutes hésitations et lever toutes ambiguïtés.

✚ Pour que le code de la famille puisse être un texte de référence dans les cas de doute et d'ambiguïtés, lors de la traduction de document officiels -nécessitant une traduction assermentée agréée par le Ministère de la Justice Algérien et les Cours de justice compétentes - une révision des deux textes de loi est nécessaire pour palier aux défauts et flous y existant.

 Enfin, on souhaite un travail de concertation et de recherche entre les pays arabes et musulmans pour la traduction de ces termes issus de la Charia, afin d'éviter des « *glossaires d'incompréhension* » et avoir des traductions unifiées, prenant en considération l'unicité de la notion législative, ce qui faciliterait le travail des jurilinguistes et des traducteurs.

Une annexe est placée à la suite de la conclusion et se compose de trois parties :

1- Un tableau récapitulatif de l'ensemble des termes sélectionnés, les traductions proposées ainsi que les procédés utilisés.

2- Un vocabulaire bilingue, composé des termes analysés et de leur traduction, incluant des définitions thématiques à chaque fois que le terme traduit est considéré comme un équivalent dans la culture française. Les définitions ont été incluses dans le but de permettre aux lecteurs de faire le parallèle entre la notion véhiculée par le terme arabe et celle véhiculée par l'équivalent français. Concernant les autres

traductions proposées, le procédé de traduction –autre que l'équivalence- sera indiqué entre parenthèse.

3- Le corpus, à savoir la section du code de la famille dévolue au mariage et à sa dissolution.

Enfin, nous espérons que notre travail, quelles que soit ses lacunes, attirera l'attention sur ce genre de traduction nécessitant une compétence et un savoir double, notamment en : droit et religion, langue et culture.

SUMMARY

«Translation of Terms and Notions Inspired from Islamic law into French: the Case of Marriage and its Dissolution in the Algerian Code of Family»

The human being is a social creature that cannot help being an element in a group of people: the society.

Societies, however, as a result of different interaction between people, meet to be highly organized. This organization comes through two ways: a religious way and a judicial way. To each community, as seen in the real life, its specific constitution and laws. These laws are based in some societies on the religious texts and traditions. Thus, when it comes to translate a law text from one language into another, one must consider the differences between the environments in which the source and the target language are mother tongues; or consider what is called by linguists "linguistic bath".

The current research is entitled: «Translation of Terms and Notions Inspired from Islamic law into French: the Case of Marriage and its Dissolution in the Algerian Code of Family». It is a comparative study based on two fields: law and religion. This is a part of the analytic studies translation and it aims at finding out the different procedures used in translating the terms shared between law, religion, and culture from Arabic into French.

Law terms -as all words in all languages- carry notions which are sometimes strongly related to a given culture and civilization. Some terms are undoubtedly of universally shared notions like the word Marriage and Divorce, for example. Others, however, are more dependant to a given culture and are likely to be totally inexistent in other languages " talaq rajai ", "idda", Mahr", "khol'a"...etc, for instance, in the Islamic culture is a good example of such terms.

I have choose the corpus of this research which is about the "terms of marriage and its dissolution in the Algerian Code of Family" for it represents a fertile field in which different difficulties and obstacles stand against the translator and make him confused and unsatisfied with any of the translations they may be given to such terms.

What I am concerned with in this work is to find out the different and the most efficient translation techniques to be used to solve the problem of what is known of untranslatability and is used to express the idea that some words of a highly remarkable cultural significance are impossible to be translated.

This research is divided in two major parts:

I- A theoretical chapter in which I have tackled the question of the language of specific purposes or the specialized

language as a result of diversity and main domain and their standing for their own.

I have spoken about the general characteristics of the specialized language, after that I have moved to speaking about judicial language as a specialized language and as a main component of this work. Then, I have talked about legal translation and mentioned how difficult it is on the contrary of what most people think. Generally it is thought that translation in that field is just a matter of changing words and that is scientific like.

II – A practical part in which I have presented the corpus of this work first. Second I have made critical compared analysis of the terms I have chosen to study. I have accompanied this analysis with mentioning the technique used by the Algerian legislator in translating each word.

An appendix is placed following the conclusion and is composed of three parts:

1- A summary table including the whole selected terms, the suggested translations and the processes used.

2- A bilingual vocabulary of the selected terms and their translation, including sets of thematic definitions.

3-The corpus, namely the section of the Algerian Code of family devoted to the marriage and its dissolution.

The main results of this research may be summed up in the following points:

✚ Translation of “Terms and Notions Inspired from Islamic Law into French”, is a difficult process that requires a good knowledge about their characteristics and meanings in language, law and religion.

✚ In order to translate “Terms and Notions Inspired from Islamic Law into French”, translator must have a religious

background. He must also use specialized books and dictionaries which can help him to understand before translating.

✚ Some law terms which have their roots in the Islamic legislation but which carry a universal meaning need simply to be translated by giving their equivalents in the target language.

✚ Some equivalents do not offer a satisfying understanding of the meaning of the Arabic word, such as: "idda" and "ouali" (dowry and legal guardian, respectively).

✚ Some law terms express notions which do not exist in French language. They are a good example of what is called untranslatability, and represent the different difficulties and obstacles that stand against the translator and make him confused and unsatisfied with any of the translations they may be given to such terms.

✚ When the notions do not exist in French language, terms are translated using: paraphrase, paraphrase plus lexical and syntactic equivalence, in addition to borrowing, and borrowing plus lexical and syntactic equivalence.

Through the present work, we do not pretend to give full answer about the method of translating terms and notions inspired from Islamic law into French. However, we shall be satisfied if we have contributed to enhance the studies on the process of translating such special terms.

ملخص:

"ترجمة بعض المصطلحات والمفاهيم المستمدة من القانون الإسلامي إلى اللغة

الفرنسية:

حالة الزواج وانحلاله في قانون الأسرة الجزائري."

يتناول بحثي الموسوم بـ"ترجمة بعض المصطلحات والمفاهيم المستمدة من القانون الإسلامي إلى اللغة الفرنسية: حالة الزواج وانحلاله في قانون الأسرة الجزائري"، دراسة مصطلحية في ميدان مزدوج الاختصاص، نقصد : القانون والشريعة الإسلامية، ويندرج في إطار تحليلية الترجمة، كما يهدف إلى كشف النقاب على تقنيات ترجمة المصطلحات ذات الشحنة الدينية من اللغة العربية إلى اللغة الفرنسية.

ومدونة هذا البحث هي "قانون الأسرة الجزائري" الذي ينهل من الشريعة الإسلامية ويمثل أحسن تمثيل للتزاوج بين القانون والدين والثقافة كما أن نصوصه (أي قانون الأسرة) واردة باللغة العربية ومرفقة بالترجمة الفرنسية. أمّا المصطلحات المختارة للدراسة فهي حاملة لمفاهيم قد تكون عالمية، أو ما يصلح عليها بالكليات اللغوية لجورج مونان، مثل مفهوم الزواج، أي الرباط الشرعي الذي يجمع بين المرأة والرجل، وكذا مفاهيم متعلقة بالثقافة والدين الإسلاميين مثل : المهر أو حتى مفاهيم

غير موجودة أصلاً في ثقافة الآخر مثل : "الطلاق الرجعي"، مما دفعنا إلى افتراض وجود شائكة في ترجمة هذا النوع من المصطلحات.

و أهم ما طرحته من أسئلة :

1. ما هي التقنيات المعتمدة في نقل هذه المصطلحات من اللغة العربية إلى اللغة

الفرنسية؟

2. ما هي الإستراتيجية الأمثل للمزاوجة بين اللفظ والمفهوم، إذ هما وجهان لعملة

واحدة؟

تنقسم هذه الدراسة إلى جزئين. قسم نظري يحوي فصلين، خُصَّصَ فيه

الفصل الأول لدراسة لغة القانون باعتبارها لغة متخصصة وكذا المصطلحات التي

تدور حولها. أمَّا الفصل الثاني فكان الحديث فيه عن الترجمة القانونية وأساليب

وتقنيات ترجمة هذا النوع من النصوص.

القسم الثاني من هذه الدراسة تطبيقيٌّ، تعرضت في فصله الأول إلى التعريف

بالمدونة التي اعتمدها (قانون الأسرة الجزائري). والفصل الثاني كان دراسة

تحليلية نقدية مقارنة لترجمة المصطلحات المختارة وكذا تقنية الترجمة المستعملة.

واعتمدت في هذا البحث، "المنهج التحليلي النقدي المقارن" لطبيعة الموضوع

ومتطلبات البحث.

ويحوي البحث ملحقا هيكله ثلاثة أقسام:

1. تصنيف مجدول لجملة المصطلحات المدروسة مرفق بالترجمات المقترحة

والأساليب المتبعة في نقلها.

2. ثبت مزدوج اللغة للمصطلحات المدروسة مع تعاريف شارحة.

3. المدونة، أي قانون الأسرة الجزائري في جزئه المخصص للزواج وانحلاله.